الجملة العربية بين التجريد والتنجيز

مقاربــة وظيفيــة للأنموذج النحوي الواصف

أد. صلاح الدين ملاّوي

أستاذ التعليم العالي بجامعة بسكرة

عضو المجمع الجزائري للغة العربية

منشورات المجمع الجزائري للغة العربية

2024

تنبيه:

****تخضع أي أسماء تجارية وأسماء منتجات مذكورة في هذا الكتاب إلى علامات تجارية أو ملكية فكرية أو حماية براءة اختراع، وهي علامات تجارية أو ملكية فكرية مسجلة لأصحابها المعنيين أو وصف المنتج وما إلى ذلك...، حتى في حالة عدم وضع علامة معينة في هذا العمل، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقصد بذلك أن هذه الأسماء قد تعتبر غير مقيدة فيما يتعلق بتشريعات حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية، وبالتالي يمكن لأي شخص استخدامها.**

****تصميم غلاف الكتاب: ر. فارسي-المجمع الجزائري للغة العربية /2024.**

****الإيداع القانوني: السداسي الأول2024.**

ISBN: 978-9931-9644-8-3

****حقوق الطبع محفوظة:**
© - صلاح الدين ملاّوي
©-منشورات المجمع الجزائري للغة العربية/2024.

06 شارع العقيد محمد بوقرة -الأبيار-الجزائر.

*****الوصف الببليوغرافي**

صلاح الدين ملاّوي
الجملة العربية بين التجريد والتنجيز: مقاربة وظيفية للأنموذج النحوي الواصف/ ملاّوي صلاح الدين.- الجزائر، المجمع الجزائري للغة العربية، 2024.-
294ص؛16x 24 سم.
ISBN: 978-9931-9644-8-3
اللغة العربية: الجملة، الإسناد، العامل النحوي، القصد، الأعمال الكلامية، الاستلزام الحواري.
ديوي 415.1

المقـــــــــدمـــــــة

المقـدمــة:

لئن أخذتْ الجملة حيّزا كبيرا من اهتمامات النحويين القدامى، فهي، إلى يوم الناس هذا، تشغل فكر اللسانيين، وتستقطب بحوثهم. فالجملة موضوع قديم متجدد، يفرض سلطانه على كلِّ من يسعى إلى مقاربة اللغة من منظور بنيوي أو وظيفي أو تداولي؛ إذ تتعدد أبعاد هده الوحدة اللغوية، وتختلف، تبعا لذلك، زوايا النظر إليها؛ فهي وحدة لغوية مسرحُها النظامُ اللغويُّ من جهة، ووحدةٌ كلاميةٌ مسرحُها النَّظْمُ من جهة أخرى.

ومع كلِّ ما قيم به من دراسات حول الجملة العربية ما تزال مادة بكرا تسترعي انتباه الدارسين، وتستولي على عقولهم؛ لأنَّ المعترك اللساني في نشاط مستديم، لا يهدأ أواره، ولا تخمد ناره. فالمناهج تترى، تشهد، يوما بعد آخر، ثورات معرفية ومستجدات فكرية، يمكن أن تستثمر على صعيد قراءة التراث اللغوي العربي قراءة واعية، وتمحيص معطياته، لاستكشاف معالم النظرية الثاوية خلفه، واستخلاص أساسه المنهجي؛ رفعا لما ران عليه، ودفعا لما يتقوّله المشككون فيه.

وانطلاقا من ذلك، يتوجب تمحيص مفهوم الجملة في المنظومة النحوية العربية، وبيان ما خالطه من مدخول الأقوال، ولاسيما أنّ بعض الدارسين بات لا يتداوله كما تداوله الأوائل، فيسلكه في غير ما سلكوه فيه، ويختطُّ له طريقا غيرَ طريقهم. كما وجب النظر في كيفية تعامل النحويين مع هذه الوحدة اللغوية، ومقدار ما أسبغوه عليها من عناية ورعاية. وللسائلين أن يتساءلوا: أجعل النحاة علمَ النحو مخصوصا بدراسة بنية الجملة المجرَّدة دون تَحَقُّقاتِها الفعلية على مدرج التخاطب باعتبارها حدثا ونشاطا كلاميا موضوعا

للتواصل طبق مقامات تخاطبية معينة، أم كانوا بالأمرين أعنى؟ وأكان انتحاؤهم، في هذا المساق، انتحاءً وظيفيا، أم لا؟ ثُمَّ هل يكون مُمْكِناً أن يُرسَم للجملة العربية مَنْهَجٌ قادِرٌ على تفتيق طاقاتِها الدَّلالية الاحتمالية والإنجازية معا في آن واحد، زيادةً على ما انتهت إليه في الأنموذج النحوي التراثي؟

بيان ذلك كله في الفصول الثلاثة الآتية:

- الفصل الأول: مقوِّمات المصطلح؛
- الفصل الثاني: البنية المجرَّدة؛
- الفصل الثالث: البنية المنجزة.

أمّا أولها، فسيق لتمحيص مفهوم الجملة، وتحقيق القول في مقوِّماته. وأُفْرِدَ ثانيهما لتحليل بنية الجملة العربية في شقِّها الثابت المجرَّد. وتكفَّل ثالثها برصد الطاقة التعبيرية لهذه البنية المعجّمة على مدرج التخاطب. وكلا الجانبين ضاربٌ في عمق الدلالة النحوية، آخذٌ بحظِّه منها.

وحريٌّ بالبيان، أيضا، أن الدارسين العرب صرفوا أنظارهم تلقاء هذه الوحدة الدلالية التي تسهم في النهوض بالوظيفة التواصلية التي تعدّ. بحق، المحرِّكَ الأكثرَ ثباتا للأنشطة اللغوية؛ فتعقَّب لفيف منهم بنية الجملة القارّة التي تتقاسمها جميع ضروب الكلام المنجز، مستهدفين الوصول إلى ثوابت النظام من خلال متغيراته. وآخرون منهم صرفوا أنظارهم تلقاء الأحداث الكلامية بوصفها معقد المعاني التوامّ، فراحوا يحللون الجملة ويدرسونها لا من حيث هي نتاج متناه، بل من حيث هي نشاط أو حدث. وعلى هذا النحو مضى البلاغيون العرب من قبل، فكانوا شديدي العناية بالكلام من حيث هو محلُّ القصد من الفعل التواصلي.

وإنا لنسعى في هذا العمل الماتع والمضني في الوقت نفسه إلى استفراغ الجهد في سبيل تقويم التراث النحوي العربي، وإثرائه بأنظار لسانية جديدة تسهم في سدّ بعض ثغراته، وتجاوز بعض إشكالاته. فإن تحقق شيء من هذا، فلله الحمد والمنة، وإن تخلف، فحسبنا الظفر بأجر المجتهد في مرجعيات النحو العربي.

أتمنى، في الختام، أن يجد القارئ العربي المتخصص ضالته في هذا الكتاب الذي يستهدف تقليب النظر في هذا الوحدة اللسانية المحورية؛ ليتضح مدخول الأقوال من منخولها، وتستبين الرغوة من الصريح، والله من وراء القصد، وهو يهدي سواء السبيل.

الفصل الأول: مقوّمات المصطلح

1.توطئة:

حريٌّ بالبيان أنَّ النحاة لم يوظفوا مصطلح «الجملة» في مؤلفاتهم، ولم يعرفوا الطريق إليه حين شرعوا في انتحاء سمت كلام العرب، وطال بهم الأمد حتى مطلع القرن الثالث الهجري، فكان أبو زكريا الفرَّاء (ت207هـ) أوّل من استخدم الجملة بمعناها الاصطلاحي؛ فجاء في «معاني القرآن» قوله في الآية الكريمة ﴿سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾[1]: «فيه شيء يرفع ﴿سواءٌ عَلَيْكُم﴾، لا يظهر مع الاستفهام. ولو قلت: سواء عليكم صمتُكم ودعاؤكم تبيَّن الرفع الذي في الجملة».[2] ولا يستبعد أن يكون هذا النحوي مسبوقا إلى هذا الاستعمال، ويحملنا على هذا الظن أنَّ المبرد (ت286هـ)، يستخدم مصطلح الجملة استخدام المصطلح الراسخ في التقاليد النحوية، الفاشي في كلام النحويين، فلا يذيِّله بشرح أو مزيد بيان يجلِّي الغرض منه.

والغريب أنَّ رهطا من المحدثين عزوا بدايات هذا المصطلح إلى أبي العباس محمَّد بن يزيد، وعلى رأسهم عبد الرحمن الحاج صالح في قِيله: «ولا نعثر على كلمة جملة بعد سيبويه إلاَّ في كتاب المقتضب للمبرد»،[3] وقد تبعه عدد من الباحثين دونما تحقيق أو تدقيق، فلم يقلِّبوا النظر جيدا في استنتاجه، ولم يمحِّصوه على ضوء ما انتهى إليهم من معطيات، بل سلَّموا به على

---

[1] الأعراف/173.

[2] أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، 109/2. وحري بالبيان أنّ ابن هشام ذكر عبارة الفراء في بعض مصنفاته. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص590.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، «الجملة في كتاب سيبويه»، مجلة المبرز، تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ع2، 1993م، ص8.

علاَّته.[1]ولا جرم أنَّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة الحقيقة؛ فالنصوص تقطع ببطلان هذا الاعتقاد الذي ينبغي ألاّ يكون به أدنى اعتداد، ولاسيَّما أنَّ أبا العباس نفسه[2] يدحض مذهبهم بيقين؛ إذ ساق لأستاذه أبي عثمان المازني (ت249هـ) كلاما، يُفاد منه أنَّه تداول هذا المصطلح قبله، فقال: «وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت: الظانّاني منطلقا هما، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمر، ثمّ تقول: والظانّ أخويك منطلقين أنا، فتعطف الجملة على الجملة، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه».[3]

فلا ريب أنّ الفرَّاء من ابتدر إلى توظيف مصطلح الجملة، فالنصوص تشهد له بقصب السبق والصدارة، ثمَّ ما لبث أن أخذ هذا المصطلح يتردَّد على ألسنة النحويين بعقبه، فاستعمله المازني، فالمبرد في قوله: «إنّما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل، جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»،[4] وتلاه ابن السرّاج بقوله: «وإنّهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض»،[5] ثمَّ طار ذكره، فأصبح راسخا في المصطلحية النحوية، فاشيا في مصنفاتها.

وسواء أعرف أوائل النحويين هذا المصطلح أم لم يعرفوه، فلسنا نشك أنّ الخلفية النظرية التي تقف وراءه ماثلة في كتاب سيبويه (ت180هـ)،

---

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص19؛ ومحمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص23؛ وعلي أبو المكارم، مقوِّمات الجملة العربية، ص20.

[2] كان، وهو حدَث السنّ، يتصدّر حلْقة أبي عثمان المازني، يقرأ عليه «الكتاب»، وأبو عثمان في الحلقة كأحدِ مَن فيها. ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 242/3.

[3] المبرد، المقتضب، 127/3.

[4] نفسه، 8/1.

[5] ابن السراج، الأصول في النحو، 59/1.

وهي مجسّمة، على نحو جليٍّ لا غبار عليه، في الباب الثالث من رسالته «باب المسند والمسند إليه».[1] فلئن توارى مصطلح الجملة في هذا المصنّف، فهو ماثل مفهوما وتصوّرا في أغلب أبواب الكتاب.[2] ويزيدك بيانا أنّ ابن جني (ت392هـ) فهم «الكلام»، عند سيبويه، بمعنى الجملة الغانية عن غيرها في قوله: «قال سيبويه: واعلم أنَّ «قلت» في كلام العرب إنَّما وقعت على أن يحكى بها، وإنَّما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا، ففرق بين الكلام والقول كما ترى [...] ثمَّ قال في التمثيل نحو: قلت زيد منطلق، ألا ترى أنَّه يحسن أن تقول: زيد منطلق، فتمثيله به يُعلم منه أنَّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلاً بمعناه، وأنَّ القول عنده بخلاف ذلك ».[3] وقد ترسّم أثره السيوطي (ت911هـ)، فنسب إلى سيبويه قوله: «إنَّ الكلام يقع على الجمل»،[4] والتحقيق فيه أنّه أراد بالنسبة مفهوم المنطوق لا نصّه.

2. مصطلح الجملة:

إنَّ تتبُّع مصطلح الجملة في مظانِّه المختلفة كاشفٌ ما يعتوره من أنظار، وما يعلق به من منافرات؛ فقد افترقت به السُّبُلُ، فذهبَ به الدارسون مذاهبَ شتَّى، جُمْلَتُها فيما يأتي:

1.2. عند القدامى:

سلك النحاة في سبيل حدّ الجملة مسلكين: مضى فريق منهم إلى اعتبارها رديفا للكلام، واعتدّها فريق آخر غيرَه، طبقا لما يجيء:

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، 23/1، 24.

[2] ينظر: من الكلمة إلى الجملة، ص26، 27.

[3] ابن جني، الخصائص، 18/1، 19.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 32/1.

1.1.2.المسلك الأول:

وعليه الزمخشري (ت538هـ) في «مفصله»، وهو ظاهر قوله: «والكلام هو المركَّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتَّى إلاَّ في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبُك أو في فعل واسم، نحو قولك: ضُرب زيد وانطلق بكر وتُسمَّى الجملةَ».[1]وقوله أيضا: «الكلام مؤلّف إمّا من اسمين أُسْنِد أحدُهما إلى الآخر نحو زيد قائم، وإمّا من فعل واسم نحو: ضرب زيد، ويسمى جملة وكلاما».[2] يفاد من القولين معا أنّ هذا النحويَّ أقام كلاّ من الجملة والكلام على أساس من حصول العقدة الإسنادية التي تنهض بين اسمين أو فعل واسم، وهو بذلك يغضُّ الطرف عن مسألة «الإفادة» التي اعتدَّ بها كثير من النحويين لتمييز الكلام عن الجملة. فالجملة، عنده، لا تعدو كونها تركيبا إسناديا وكفى، كما هي عند جميع النحويين. بيد أنَّ الكلام أجراه مجرى الجملة؛ إذ نظر إليه من خلال بنيته، ولم ينزله على مدرج التخاطب ليفترقا، على خلاف صنيع كثير من النحويين. فمن الخطأ البيّن أنْ يَسِمَ أحدُ الباحثين[3] هذا النحوي بالتناقض عندما جعل الخبر جملة[4]، وهو لا يستقل بنفسه. فالواقع أنّ هذا النحوي لم ينصّ مطلقا على قيدي الإفادة والاستقلال لكي نحاكمه إليهما، فلهو سوء فهم من لدن هذا الباحث لا غير.

ويبدو أنَّ المبرد قبل الزمخشري سلك مسلكا مغايرا؛ إذ يستشفُّ من عبارته التي أوردها أنه لم يجعل الكلامَ جملةً، بل صيَّر الجملةَ كلاما؛ بدليل اشتراط انعقاد التركيب الذي يحسن السكوتُ عليه، وتجب الفائدة به. فكأنّما

---

[1] الزمخشري، المفصَّل في علم اللغة، ص15.

[2] الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو، ص6.

[3] ينظر: محمد إبراخيم عبادة، الجملة العربية مكوناتها–أنواعها–تحليلها، ص20.

[4] ينظر: المفصَّل في علم اللغة، ص36.

نظر إلى الجملة على أساس كونها قاعدة الكلام ووحدتُه، فعُني بذكر الفائدة المنوطة باهتداء السامع إلى قصد المتكلم، وحسن سكوته عقب حصولها. وعليه الكافِيَجيُّ،[1] وسبقه إليه ناظر الجيش،[2] جاعلا إطلاق الجملة على ما لم يكن مفيدا كجملة الشرط أو الجواب أو الصلة إطلاقا مجازيا باعتبار ما كان؛ لأنّ كلاّ منها كان جملة، كما يطلق لفظ «اليتامى» على البالغين؛ نظرا لما كانوا عليه.[3]

والنحويون، على بكرة أبيهم، على أنّ الفائدة هي المعنى الذي يحسن السكوت عليه، «وهي التركيبية»،[4] ومرادهم بحسن السكوت «ألاّ يكون محتاجا في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضرّه احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها»،[5] واختلفوا فيما وراء ذلك: هل المراد سكوت المتكلم، أو سكوت السامع، أو هما معا؟ وفيه أقوال، أرجحها أنّه المتكلِّم؛ لأنّه خلاف التكلُّم، فكما أنّ التكلُّم صفتُه، فالسكوتُ أيضا.[6] وهل يشترط في الإفادة شيء يجهله المخاطَب؟ وفيه قولان: قاله ابن مالك

---

[1] الكافيجي: أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي. لقِّب بالكافيجي لكثرة اشتغاله بكتاب «الكافية في النحو». توفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة هـ. ينظر: شذرات الذهب، 326/4، 327.

[2] ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي، ولي نظارة الجيش، وتوفي سنة ثمان وسبعين وسبعمائة هـ. ينظر: نفسه، 259/3.

[3] ينظر: همع الهوامع، 37/1؛ والفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص54.

[4] المكودي، شرح الألفية في علمي الصرف والنحو، ص6.

[5] همع الهوامع، 29/1.

[6] ينظر: نفسه؛ وخالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص31؛ والكفراوي، شرح على متن ابن آجرّوم، الآجرومية، ص11.

(ت672هـ)، وجزم به في «التسهيل»،[1] وصحّحه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)؛ وإلاّ كان الشيء الواحد كلاما إذا خوطب به من جهله، وغيرَ كلام إذا خوطب به من علمه.[2]

محصِّلة القول أنّ من النحويين من لم ير تفاصلا بين مصطلحي الجملة والكلام، وقضى بينهما بالمطابقة؛ إمّا بإسقاط شرط الإفادة في حدّ الجملة، وعليه الزمخشري، وإمّا باشتراطه، وهو ظاهر قول المبرد.

2.1.2. المسلك الثاني:

قال به ابن جني؛ إذ جعل الكلام جنسا للجمل. غير أنّ عددا من الباحثين سلكوه، دون وجه حق، في مسلك المرادفة، وأقرّوا أنه ليس يرى تفاصلا بين المصطلحين.[3] ومن عجبٍ ألاَّ يهتدوا إلى القول بالتفريق، وهم يستشهدون بنصوص أبي الفتح، وبعضُها شاهدٌ بخلاف ما يحكمون، وبعضُها الآخر لا يشهد لهم بما يزعمون. فأمّا الأوّل، فقوله: «وذلك أنَّا نقول: لا محالة أنَّ الكلام مختصٌّ بالجمل، ونقول مع هذا: إنَّه جنس أيْ جنس للجمل[...] فإذا قال: قام محمد فهو كلام، وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر فهو أيضا كلام

---

[1] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص3.

[2] ينظر: همع الهوامع، 30/1.

[3] ينظر: محمد كراكبي، بنية الجملة في الأدب الكبير لابن المقفع، ص16؛ وبناء الجملة العربية، ص23؛ ومقومات الجملة العربية، ص21؛ والجملة العربية مكوناتها–أنواعها–تحليلها، ص19؛ وأحمد خالد، تحديث النحو العربي: موضة أم ضرورة؟ (الوحدة الإسنادية والجملة في النظرية والتطبيق كمثال لقراءة لسانية جديدة)، ص24؛ورابح بومعزة، تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية من خلال القرآن الكريم والمنهاج الوزاري، ص18.

كما كان لمَّا وقع على الجملة الواحدة كلاما»،[1] ونظيره من القول «ومما يؤنسك بأنّ الكلام إنّما هو للجمل التوامّ [...]».[2] وممّا نحن بسبيله أيضا قوله: «وأنت لو قلت: ما تزورني فتحدِّثُني، فرفعت تحدثني لم يكن الكلام كلُّه جملة واحدة بل جملتان»[3]. وتتجلّى المسألة خير مَجلى في مقارنته بين القيام والقومة من جهة، والكلام والجملة من جهة ثانية؛ فالمرء إذا قام قومةً واحدة أو قومتين أو مائة قومة، فقد كان منه القيام لمّا كان هذا الأخير جنسا لها مفردِها ومثناها ومجموعِها. فكذلك ما بين الكلام؛ «فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام، وهذا جليٌّ».[4] ومفاد هذا كلِّه أنّ الكلام يُطلق على الجملة الواحدة والجملتين فأكثر، «وهو أقلّ ما يكون جملة مركبة».[5] وهذا الكلام نصٌّ في التفريق بين المصطلحين.

فأمّا الثاني، فكاستشهادهم بقوله: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل»،[6] وقوله أيضا: «فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها».[7] فإنّا لا نسلّم، بغض الطرف عمّا ابتدرنا به من حجج واضحة وشواهد لائحة، أنّ مراده بالنصين هو التسوية والمرادفة. فما ذكره

---

[1] الخصائص، 26/1.

[2] نفسه، 27/1.

[3] ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، 275/1.

[4] الخصائص، 27/1.

[5] نفسه، 30/1.

[6] نفسه، 17/1.

[7] نفسه، 32/1.

من تسمية النحويين للكلام جملا صحيح لا اعتراض عليه؛ إذ نجد الذين فصلوا الجملة عن الكلام يعتدّون هذا الأخير جملة، ويسمونه باسمها، ولا بدع. بيد أنّهم لا يسمّون كلّ جملة كلاما، فهذا وجه الفرق ومحصول الحديث.

إذن، قوام الجملة عند أبي الفتح ركيزتان نقف عليهما في قوله: «وأمَّا الجملة، فهي كلُّ كلام مفيد، مستقلٍّ بنفسه».[1]

1. الإفادة: أي حصول الفائدة لدى المخاطَب، وهي الفائدة التركيبية لا الإفرادية. أمَّا ما زعمه علي أبو المكارم من أنّ معنى «الفائدة» لا يتحدّد عند ابن جني،[2] فمردود عليه؛ بدليل قول أبي الفتح نفسه: «[...] الكلام إنَّما وُضع للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة وإنَّما تجنى من الجمل ومدارج القول».[3]

2. الاستقلال: كأن لا يكون بناء الجملة مفتقرا إلى سواه، محتاجا إلى ما يتممه.[4] وليس مؤدى الاستقلال ألاّ تكون الجملة جزءا من تركيب آخر أكبر، وإنّما مُفاده مجرَّد الاستغناء لا غير، ويؤكد هذا المعنى قول أبي الفتح نفسه في معرض تفرقته بين القول والكلام: «[...] وليس كذلك الكلام؛ لأنّه وضع على الاستقلال والاستغناء عمّا سواه، والقول قد يكون من الفقر إلى غيره».[5]

---

[1] ابن جني، اللمع في العربية، ص73.

[2] ينظر: مقومات الجملة العربية، ص21.

[3] الخصائص، 331/2.

[4] ينظر: نفسه، 20/1، 21. وجدير بالذكر أنّ محمد حماسة عبد اللطيف يسوق مفهوم الاستقلال عند ابن جني على معنى التركيب (ينظر: بناء الجملة العربية، ص24)، وفيه نظر؛ لأنّنا نجد أبا الفتح يخلع من بعض التراكيب الإسنادية صفة الاستقلال، فيرجع بها إلى القول دون الكلام، نحو: تركيب الشرط بلا جواب، وتركيب القسم دون جوابه. ينظر: الخصائص، 19/1.

[5] نفسه، 20/1.

زد عليه أنّنا إذا فهمنا الاستقلال بمعنى أنّ الجملة لا تكون جزءا من تركيب آخر، ألفينا عبارات المصنِّف تتدافع[1]؛ من ذلك عدُّه الصِّلةَ جملةً، على الرغم من أنها تنضوي تحت تركيب أوسع، قال: «واعلم أنّ هذه الأسماء [الموصولات]، لا تتمُّ معانيها إلاَّ بصلات، توضِّحها، وتخصِّصها. ولا تكون صلاتها إلاّ الجمل، أو الظروف».[2] كذلك عدُّه الوحدة الإسنادية الواقعة خبرا جملةً،[3] مع أنَّها تدخل في شكل أكبر منها. فيتوجَّب فهمُ قيد «الاستقلال» فهْمًا مفارقا لما رسمه له هؤلاء الباحثون.

ومن غير المعقول حقًّا أن يلتفت محمَّد إبراهيم عبادة إلى هذه النقطة، فيتخذها مأخذا على ابن جني، ويرميه بالتناقض.[4] فلا شكّ أنّ هذا الباحث لم يدقّق المفاهيم التي تعلّق بذكرها هذا النحوي، ليخلص إلى رأي حَصِد.

والذي يُقضى منه العجب، أيضا، أن ينتهي علي أبو المكارم إلى أنّ هذا النحوي «لا يلتفت إلى فكرة الإسناد»[5] فيما أقامه من تعريف للجملة، ويتعزّز، لديه، هذا الاستنتاج أكثر بعدما رأى أنّ من الأمثلة التي ذكرها أبو

---

[1] فهم محمد إبراهيم عبادة الاستقلال كما يفهمه البلومفيلديون، فاندفع إلى القول: إنّ ابن جني ناقض كلامه بذكره أنّ الخبر يكون جملة. ينظر: الجملة العربية مكوناتها–أنواعها–تحليلها، ص20.

[2] اللمع في العربية، ص247، 248.

[3] جاء في (اللمع، ص72) عن خبر المبتدأ ما نصه: «وهو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدَّثت به عنه، وذلك على ضربين: مفردٌ، وجملةٌ».

[4] ينظر: الجملة العربية مكوناتها–أنواعها–تحليلها، ص20. وقد اقتفى أثره الباحث رابح بومعزة بقوله: «إلاّ أنّنا نجده [يعني ابن جني] بذهابه في كتابه (اللمع في العربية) إلى أنّ الخبر قد يرد جملة يكون قد ناقض قوله الأوّل المتعلق بحده للجملة». تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص19.

[5] مقومات الجملة العربية، ص21.

الفتح ما لا يتضمن إسنادا.[1] والتحقيق أنَّ فكرة الإسناد، وإن لم يكن مجهورا بها، فهي متضمنة في حدّه، كما هي محقَّقة في جميع الأمثلة التي ساقها المصنِّف تبيينا للحدّ. فالجملة لديه معقودة بشرط الإفادة، والإفادة معقودة بالتركيب؛ بدليل آخر سوى الذي تقدم، وهو أنَّ أبا الفتح لما فرغ من حدّ الجملة، ساق لها ضربين، لا يخلوان من مفهوم التركُّب، لقوله: «وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل».[2] فلولا اعتداده بفكرة الإسناد، لما رأيته مقتصرا على ذكر المركّبات الإسنادية، ولما وجدته معنيا بذكر قيد الإسناد وهو يحدّ عناصر الضربين المتقدمين.[3] ولعلَّ الذي جعله لا يجاهر بمفهوم الإسناد، ههنا، أنَّه ليس معيارا تتفاصل به ثنائية القول والكلام، التي عُني أبو الفتح ببيانها. فإنَّ الإفادة والاستقلال دون الإسناد مفهومان يؤسسان لمصطلح الكلام الذي تعدّ الجملة وحدته الدنيا، فكلّ تركيب مستقل ومفيد كلام، وليس كلّ تركيب إسنادي كلاما، كما في جملة الشرط مثلا، فإن قلت: قام زيد، كان كلاما لتمامه، وإن زدت «إنْ» الجازمة، «فقلت شارطا: إن قام زيد، [...] رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولا لا كلاما. ألا تراه ناقصا ومنتظرا للتمام بجواب الشرط».[4]

يُفاد، ممَّا سبق، أنَّ الجمل عند ابن جني وحدات الكلام و«قواعد الحديث»[5]، قوامها: التركيب الإسنادي المستقل بالإفادة، وما تعلَّق به المنكرون فلا عبرةَ له، يعوزهم الدليلُ فيه.

---

[1] ينظر: نفسه، ص22.

[2] اللمع في العربية، ص73.

[3] ينظر: نفسه، ص71، 72، 79.

[4] الخصائص، 19/1.

[5] نفسه، 29/1.

ويترسَّم ابنُ يعيش (ت643هـ) خُطى أبي الفتح، مفرِّقا بين المصطلحين من حيث كونُ الكلام جنسا للجمل. غير أنّ من الباحثين من سلكه في زمرة الزمخشري دون وجهِ حقٍّ. وفي طليعة هؤلاء محمود أحمد نحلة في كتابه «نظام الجملة في شعر المعلقات»،[1] ومحمد كراكبي في رسالته «بنية الجملة في الأدب الكبير لابن المقفع».[2] والحقّ الذي لا مراء فيه أنّه على مذهب ابن جني في التفريق. ويؤنسك بترك ما انصرف إليه هؤلاء الباحثون قوله في «شرح المفصل»: «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها؛ فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له، يصدق إطلاقه عليها، كما أنّ الكلمة جنس للمفردات، فيصح أن يقال: كلُّ «زيدٌ قائمٌ» كلام، ولا يقال: كلُّ كلام «زيدٌ قائم». وكذلك مع الجملة الفعلية».[3] ولا وجه لاستشهاد المخالفين[4] بعبارة المصنِّف: «اعلم أنَّ الكلام عند النحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمى «الجملة»، نحو: «زيد أخوك»، و«قام بكر»، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[...]»[5]؛ لأنَّ العبارة وردت في مساق شرح حدّ الزمخشري؛ بدليل ما يتخللها من إشارة لطيفة إليه، فضلا أنّ الطريقة المثلى في استخلاص أساس أي مفهوم نحوي إنّما يكون بالعودة إلى مجموع عبارات المصنِّف،

---

[1] نظام الجملة في شعر المعلقات، ص20، 21.

[2] محمد كراكبي، بنية الجملة في الأدب الكبير لابن المقفع، ص16. وعليه، أيضا، آخرون. ينظر على سبيل المثال: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص21.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 75/1.

[4] ينظر: نظام الجملة في شعر المعلقات، ص20، 21.

[5] شرح المفصل، 72/1.

وتجميعها على صعيد واحد، لا بتجزئة أوصالها، وفهمها أفرادا؛ فبعضها يُفَسِّرُ بعضا. فتحقيق القول أنّ «ابن يعيش يعدل عن مذهب صاحب المتن، وينهج نهج ابن جني، ويرى أنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع يصدق على إطلاقه، كما أنّ الكلمة جنس للمفردات. فهذه علاقة النوع بالجنس، وعلاقة الجزء بالكلِّ».[1]

فإذا كان ابن جني وابن يعيش قضيا بالفصل بين الجملة والكلام من حيث كون الثاني جنسا للأولى، ولم يجرِّدا مفهومَ الجملةِ من مفهوم الاستقلال والإفادة؛ لأنَّهما نظرا إليها باعتبارها حدثا كلاميا، لا نمطا تركيبيا، فإنَّ رضيَّ الدين الإستراباذي (ت686هـ)، ومن بعدِه ابنَ هشام الأنصاري (ت761هـ)، وطائفةً أخرى من النحويين هُدوا إلى حصر الجملة في زاوية النمط التركيبي المجرَّد دون التحقّقات الفعلية للكلام المرتبطة بمقامات تخاطبية معينة، والموجبة للقصد. فقال الأول: «والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل...والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته. فكلُّ كلام جملة ولا ينعكس»[2]، وقال الثاني: «الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسُن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زيد» والمبتدأ وخبره، كـ«زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: «ضُرِب اللِّصُّ» و«أقائمٌ الزيدان» و«كان زيد قائما» و«ظننته قائما». وبهذا يظهر لك أنَّهما ليس مترادفين كما يتوهمه

---

[1] محمد خان، لغة القرآن الكريم (دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة)، ص21.

[2] شرح الكافية، 8/1؛ وينظر: الكفوي، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص758.

كثير من النَّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصَّل...والصواب أنَّها أعمُّ منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام».[1]

وسبيل القولين أن يُرِيا أنَّ الجملة لا تعدو أن تكون مجرَّد تركيب إسنادي، والإسناد مستخلص للتعبير عن العلاقة التركيبية الملحوظة لا الملفوظة، التي تمثِّل النواة الوظيفية في أقصى تجريداتها، وهي الجملة. وغنيٌّ عن البيان أنّ المقصود بالإسناد، هنا، ليس الإسناد مطلقا، وإنّما الإسناد الأصلي الذي يؤلف بين فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، دون ما كان غير أصلي، فلا تسمّى تراكيبه جملا، كالمصادر وأسماء الفاعلين وأسماء المفاعيل والظروف وما أشبه مع ما أسندت إليه.[2]

وقد لخَّص خالد الأزهري (ت905هـ) المسألة بقوله: «اعلم [...] أنَّ اللفظ المركب الإسنادي يكون مفيدا كقام زيد وغير مفيد نحو: إن قام زيد، وأنَّ غير المفيد يسمى جملة فقط، وأنَّ المفيد يسمى كلاما لوجود الفائدة ويسمَّى جملة لوجود التركيب الإسنادي».[3] وعليه فإنَّ الجملة، لديه، أعمُّ من الكلام.

واقتفى أثر هؤلاء جلال الدين السيوطي، فاعتدَّ الجملة أعمَّ من الكلام، فبعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: «والجملة قيل ترادف الكلام، والأصحُّ أعمُّ،

---

[1] مغني اللبيب، ص357.

[2] ينظر: السابق.

[3] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص31.

لعدم شرط الإفادة».[1]واختاره، أيضا، جمال الدين الفاكهي،[2]بل إنَّ أكثر النحويين عليه.[3]

محصول الحديث أنّ الجملة، عند هؤلاء، متمحِّضةٌ للتعبير عن العقدة الإسنادية لا غير، أي ذلك الارتباط التركيبي بين كلمتين: مسند ومسند إليه، مما يجعلها وحدة لغوية قارّة، ترتدّ إلى الواضع، ولا تحددها مناسبات القول. وهي، عند غيرهم، راجعة إلى النشاط الكلامي الحيّ الذي يعكس مقصدية المتكلم المقامي الآني. ولعلّ بين الجملة على أوضاع النحويين واللغويين تراسلا بيّنا، وليس بالغريب أن ينعقد هذا الرباط بين الوضْعَيْن، وقد جرت عادة النحويين أن يشتقُّوا مصطلحاتهم من العرف اللغوي، ويستخدموها بحسب دلالته اللغوية الأولى، فتترسّب في المصطلح بقايا من هذه الدلالة، تدلّك على مقصودهم الأول من إنشائه. وكذلك حال مصطلح «الجملة»، لم تنقطع الرحم بينه وبين دلالته اللغوية، ولاسيّما إذا صُرِف تلقاء المركب الإسنادي الذي لا ينعقد الكلام إلاَّ به؛ بدليل قول ابن منظور (ت711هـ): «كأنّ الحبل الغليظ سُمِّي جِمالَة لأنَّها قُوى كثيرة جمعت فأجملت جملة. ولعلَّ الجملة اشتقَّت من جُمْلة الحَبْل»،[4] وفيه من معنى الجمع والتماسك، أو قل: التأليف ما لا حاجة إلى التدليل عليه في باب الاصطلاح. ومنه قوله أيضا: «والجملة: جماعة كلِّ شيء بكماله من الحساب وغيره»،[5] وفيه من معنى الكمال ما يفيد أنّ الجملة هي التركيب المكتمل البنية، وأقلُّ ما يكون عليه كلمتان، تبنى إحداهما على

---

[1] همع الهوامع، 36/1.

[2] ينظر: شرح الحدود النحوية، ص53، 54.

[3] لمزيد من التفصيل، ينظر: مقومات الجملة العربية، ص30، 31.

[4] لسان العرب، 124/11.

[5] نفسه، 128/11.

الأخرى، خلافا لابن طلحة[1] الذي اعتدّ الكلمة الواحدة إذا قامت مقام الكلام، نحو: «نعم» و«لا» كلاما.[2]

وممّا يجب بيانه، بعقب هذا كلِّه، مسألة أثارها النحاة المتأخرون، وهم يتساءلون عن متعلقات الفعل، أيشملها حدُّ الجملة أم لا؟ قال عبد الرحمن الجامي[3] في شرحه لكافية ابن الحاجب: «اعلم أنّ كلام المصنّف ظاهر في أنّ نحو: ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصّل [...] فإنّه صريح في أنّ الكلام هو «ضربت» فقط والمتعلقات خارجة عنه».[4]

2.2. عند المحدثين:

لمّا كان من سنن كثير من الباحثين المحدثين في الوطن العربي ارتياد مظانّ الفكر اللساني الغربي، والعبِّ من معطياته، والإفادة من حصائل ثمراته، وجب، أوّلا، النظر في الأسس التي تواصفها الغربيون أنفسهم لتحديد مفهوم «الجملة»، قبل المصير إلى بيان ما رصده الباحثون العرب لهذا المتصور اللساني. فلعلّ ذلك أبين لما أنهجه هؤلاء، وهم يقيمون مصطلح الجملة ويقوِّمونه.

---

[1] أبو بكر الإشبيلي: محمد بن طلحة بن حزم. كان أستاذ عصره في النحو والقراءات. توفي بإشبيلية سنة ثمان عشرة وستمائة هـ. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 157/2.

[2] ينظر: همع الهوامع، 33/1.

[3] عبد الرحمن بن أحمد الجامي، عالم بفنون كثيرة. كانت وفاته سنة ثمان وتسعين وثمانمائة هـ. ينظر: أحمد بن محمد الأدنروي، طبقات المفسرين، 355/1.

[4] الجامي، الفوائد الضيائية لشرح كافية ابن الحاجب، 176/1؛ وينظر: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، ص48؛ وحاشية محمد عبادة العدوي على شذور الذهب، 45/1؛ وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى، ص20.

ولا جرم أنّ أوَّل ما يلفت انتباه الباحث، وهو يجيل ناظريه في أبعاد هذا المصطلح في المنظومة الفكرية الغربية، أنَّ أبا اللسانيات الحديثة (ديسوسير) أعرض عن تعريفه، على الرغم من أنّه النمط الأفضل للتركيب؛ لأنَّ مداره، بحسب رأيه، الكلام لا اللسان.[1]وقد عرَّفه أحد تلاميذه، وهو أنطوان ميي، بأنَّه «مجموعةٌ أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية، وهي مكتفية ذاتيا، ولا تتعلَّق بأيَّة مجموعة أخرى قواعديا».[2]

وإذا حاول المرء أن يقف على تعريف مُلزِمٍ للجملة، شَقَّ عليه الأمر، ولم يأمن من العثار؛ ذلك أنّ حدود الجملة تختلف باختلاف المدارس اللسانية، وتتباين بتباين الباحثين أنفسهم، فضلا عمَّا ينجم عن طبيعة تركيب هذه الوحدة من صعوباتٍ تَحول دون دقّة الحدِّ؛ لأنَّها «عبارة عن تركيب معقد متعدد المستويات، وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة»،[3] بالإضافة إلى تشكلها في أحجام متباينة، واستنادها إلى علاقات لا تتجسّم في علامات ملموسة، فلا يصبح هيّنا اعتماد ضوابط دقيقة تسعف بتكريس مفهوم هذه الوحدة.[4]

فالجملة ليست أحسن حالا من الكلمة؛ إذ أربت تعريفاتها عن المائتين،[5] بل عن الثلاثمائة.[6] وفي هذه الكثرة الكاثرة دليل على ما ينطوي عليه هذا

---

[1] ينظر: محاضرات في الألسنية العامة، ص150، 151.

[2] جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين ص44، 45.

[3] فكتور خراكوفسكي، دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، ص1.

[4] ينظر: من الكلمة إلى الجملة، ص26.

[5] ينظر: مفاتيح الألسنية، ص101؛ وكذا J.LYONS, SEMANTIQUE LINGUISTIQUE, LAROUSSE, 1990, P253.

[6] ينظر: نظام الجملة في شعر المعلقات، ص12.

المتصوَّر اللساني من وعورة المسلك ودقتة، حتى سلكه بعضهم في إطار الممارسة الكتابية، وما يقتضيه نظامها من علامات الترقيم، كأن تفع الجملة بين نقطتين،[1] غير أنّ ذلك لم يكن ليذلل صعابه، أو يمهّد وهاده، فضلا عمّا فيه من مخالفة صريحة لأظهر مقوّمات الدرس اللساني الحديث، وهو العناية بالمنطوق قبل المكتوب،[2] ولاسيَّما إذا علمنا أنَّ الكتابة قناع تنكري، كثيرا ما يحجب عنَّا رؤية اللغة.[3]

وقد أرجع جورج مونان هذا الكمّ الهائل من التعريفات إلى ثلاثة مقاييس أساسية، منفردة أو متلازمة، وهي:[4]

1. الحدس بحصول التعبير عن فكرة كاملة.
2. الانتساخ الأرسطوطاليسي للجميلة المنطقية.
3. الوقف والسكت.

وإليك طائفةً من الأقوال التي تعلَّق بذكرها الباحثون الغربيون، وهم يحاولون أن يترسموا مصطلح الجملة، وأن يرسموا حدوده:

فقد عرّفه رائد التيار التجريدي في الدراسات اللسانية إدوارد سابير بأنّه «مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء من الكلام ربطا وظيفيا».[5]

---

[1] ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص226، 227.

[2] ينظر: نظرية تشومسكي اللغوية، ص41، 42.

[3] ينظر: محاضرات في الألسنية العامة، ص46.

[4] ينظر: مفاتيح الألسنية، ص101.

[5] E. SAPIR, LE LANGAGE, P34.

كما عرّفه كارل–ديتربونتنج بأنّه «تكوين علائقي متدرّج منظّم بشكل هرمي، يضمّ المفردات بوصفها أقساما كلامية، منتظمة في وحدات نحوية».[1]

ويأخذ مفهوم التركيب حيّزا واضحا من اهتمامات البنيويين التوزيعيين، فيُتَّخَذ أساسا لتعريف الجملة من منظور كونها تركيبا لغويا مستقلاً غير محتوى في تركيب أكبر منه، وعنها قال يلومفيلد: «هي شكل لغوي ليس جزءا من شكل لغوي أكبر منه»،[2] أي: إنّه يعتدّ بشرط الاستقلال التركيبي، ويفهمه على أن يكون للجملة محلٌّ مطلق غير مُدْمَج.

ولعلَّ المدرسة التوليدية أكثر المدارس رسوخا في هذا المجال، فهي تتصدَّرها في الاعتداد بهذا الوحدة، التي سخَّرتْ جهازَها الواصف لتحليل العمليات الذهنية التي تجعل الإنسان قادرا على توليد جمل لا حصر لها، لم ينطق بها لسانه، ولم يألفها سمعه من قبل، ومهيأً لفهمِ أخرى يقولها غيره،[3] حتَّى غدت الجملة في هذا الجهاز النحوي أشبه بالمصادرة الغانية عن التعريف، فصورتها: (ج← مركب اسمي+ مركب فعلي). وقد عثرنا على تعريف أورده محمد الشاوش في مقال له، حاصلُه أنَّ الجملة عملية إنجاز ونتيجة لتلك العملية، قوامُها اقترانٌ على نوعٍ خاصٍ بينَ تمثيل صوتي من جهة، وضرب معيّن من البنى المجردة من جهة أخرى.[4]

---

[1] المدخل إلى علم اللغة، ص147، وينظر: ص163، 176.

[2] L.BLOOMFIELD, LE LANGAGE, P161, 162.

[3] ينظر: محي الدين حمدي، «التفكير اللساني التحويلي التوليدي»، مجلة الحياة الثقافية، وزارة الشؤون الثقافية، تونس، ع31، 1984م، ص135.

[4] ينظر: محمد الشاوش، «ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية»، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس23–28 نوفمبر 1981، الجامعة التونسية، مركز

وقد وقعت الجملة، أيضا، ضمن مشاغل الوظيفيين، فاعتدوها وحدة لغوية وظيفية، فأقام أندري مارتني تحديدها استنادا إلى المبدأ الوظيفي القائم على أساس ارتباط الأجزاء بعنصر مركزي في عملية الإبلاغ، فهي لديه «القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر بمخبر فريد أو بعدة مخبرات معطوفة».[1] ونظر إليها أصحاب النحو الوظيفي المعزوّ إلى سيمون ديك من منظور تواصلي بحت، منطلقين من كون النصوص أعلى الوحدات التي يتواصل مستعملو اللغات الطبيعية من طريقها، وأنّ النصّ يتفرع، غالبا، إلى جملة ومكونات خارجية كالمبتدا والمنادى والذيل، وأنَّ الجملة ائتلاف من عناصر ثلاثة هي: الحمل والقضية والقوة الإنجازية، تنهض بينها علاقات سلَّميَّة ؛ حيث يصير كلّ عنصر إطارا يُدمَج فيه العنصرُ الذي يسفله.[2]

فهذه عيِّنة من التصورات سيقت لبيان مفهوم الجملة في التقاليد النحوية الغربية، تجسِّد اختلاف المرجعيات اللسانية التي يصدر عنها هؤلاء الباحثون.

وحري بالبيان أنّ من التقاليد الراسخة في المصطلحية الغربية التفريق بين المصطلحات التالية: (PHRASE) الفرنسي، و(SENTENCE) الإنجليزي من جهة، و(PROPOSITION) الفرنسي، و(CLAUSE) الإنجليزي من جهة ثانية، فيتمحض الأول للدلالة على التراكيب المستقلة، ويختصُّ الثاني بما لا يستقل منها، وإن كان من اللسانيين، أيضا، من يفصل بين المصطلحات الإنجليزية الواردة في الجدول الآتي على النحو المرفق بها:[3]

الدراسات والأبحاث الاقتصادية، سلسلة اللسانيات، ع5، المطبعة العصرية، تونس، 1983م، ص246.

[1] مبادئ في اللسانيات العامة، ص118.

[2] ينظرتفصيل ذلك في: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص11-18.

[3] ينظر: ANNA SIEWIERSKA, FUNCTIONAL GRAMMAR, P10, 11.

المصطلح	مجاله	مثاله
CLAUSE	الفعل الكلامي	هل رجع محمد؟
PROPOSITION	الحقيقة الممكنة	رجع محمد.
PREDICATION	الواقعة	رجوع محمد
PREDICATE	خاصَّة / علاقة	رجع
TERM	ذات / ذوات	محمد

ومن اللافت للنظر أنّ جلّ الباحثين العرب المحدثين لم يكونوا بمنأى عن هذا التعدّد والتنوع؛ إذ أغنوا الجملة العربية بأخلاط من النظرات، لم يسلم بعضها من الأغلاط؛ فقد اختلفوا إلى عدد من التحديدات الغربية، وحاولوا أن يثروا بها التفكير النحوي العربي بالتبني المطلق تارة، وبالمزاوجة أخرى، فضلا عن امتداد الخلاف القديم حول مفهوم الجملة إلى مؤلفاتهم، فاستحال مفهوم الجملة عندهم مفهوما رجراجا حمَّالَ أوجه، يلبسه كلٌّ ما يريد.

فقد عقد إبراهيم أنيس فصلا للجملة في كتابه «من أسرار اللغة»، راح يتتبّعها فيه من منطلق أنّ العادات اللغوية في أية بيئة هي المسئولة عن تحديد الجمل، لا ما يتواصفه المنطقيون من رباط عقلي بين موضوع ومحمول، وعليه يتوجَّب التحرُّر من ربقة المنطق العقلي العام؛ لأنَّ الأمر مرجعه إلى عادات المتكلمين لا غير،[1] لينتهي إلى تعريف الجملة بقوله: «إنَّ الجملة في أقصر صورها هي: أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركَّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد، فقد نطق هذا المتهم

[1] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص275، 276.

بكلام مفيد في أقصر صورة»،[1] ومؤدَّى هذا التعريف هو اشتراط اجتناء الفائدة، دونما التعلق بمفهوم التركُّب، بما فيه العقدة الإسنادية. فلقد غُيِّب هذا المفهوم، لمَّا وقع في وهم الباحث أنّ الكلمة الواحدة قد يتَّفق أن تُفيد معنى يكتفي به السامع ويطمئن إليه. والتحقيق أنّ إبراهيم أنيس كان ظاهريا في مقاله، أسيرا للألفاظ، لا متتبعا للمعاني؛ إذ لا يُعقل على أيّ وجه يصح اجتناء الفائدة دون التأليف بين معنيين على الأقلِّ؟! فبحسبك أنّ الكلام في أقصر صوره لا ينهض إلاّ بكلمتين تتساندان، فإن بدا أنّه مستغْنٍ عن إحداهما بدليل مقالي أو حالي، فالاستغناء لا يتجاوز حدود وَسْمِ البنية وتعجيمها؛ بدليل ما للمعنى من حضور إلزامي لا محيص عنه في جميع أشكال التخاطب، حتى ولو سُلب منه اللفظ، وجرِّد. فالعبارة محال أن تأتلف من كلمة واحدة، وإن جاز قيامُها على لفظة واحدة. وجملة الفرق أنّ الكلمة بنيةٌ مجرَّدة يمكن أن تعجَّم، وهو الأصل، ويمكن ألاَّ تُعجَّم إذا قام الدليل عليها، ولم يُخشَ اغتماض الغرض. فذلك الذي دعا النحويين إلى استجازة القول بالضمير المستتر. فكأنّما يستدلون على المعنى باللفظ، وعلى اللفظ بالمعنى، ومنتهى الأمر كله إلى المعنى، فاللفظ ظلّه. فليس بمُستَجاز أن تنسينا الألفاظ أنّها لا تعدو أن تكون أوعية للمعاني. فالذي عليه الاعتماد في بيان حقيقة الكلام هو المعنى الذي ينتظم فيه، سواء أكان اللفظ واحدا أم أكثر؛ إذ العبرة بالمعنى لا باللفظ. فيستحيل، بناء على ذلك، أن يُصاغ الكلام من معنى واحد ليس له بغيره تعلُّق؛ بدليل أنَّ المثال الذي ساقه إبراهيم أنيس تتميما وتبيينا للحدّ، ينقلب عليه، ولا تجده له ظهيرا. وآية ذلك أن تسأله ما مقصود المتهم بجوابه، فلن يجد الباحث مَعْدلا عن ذكر المعنى الثاني الذي يسند معنى «زيد»، فيقول لك: معناه: كان

[1] نفسه، ص276، 277.

معي زيد. فلولا قيام هذه النسبة بين المعنيين في العبارة، لما اهتدى المجيب إلى ذكر المسند، مكتفيا بترديد اللفظ «زيد»؛ لأنَّ الكلام يَغنى به، بل ما كان للسائل أن يسأل عن شيء ليس إلى بيانه من سبيل. فكلّ ما هنالك أنّ المتهم أقام جوابه على أساس من تعجيم بنية المسند إليه دون المسند، لمّا كان هذا الأخير معلوما بالضرورة، يتقاسمه كلّ من المتخاطبيْن. ألا ترى أنَّ منطوق العرب ذاتَه دليلُنا إلى أنَّ العرب قد لا يلفظون جملا بأسرها، ويحذفونها إذا فُهمت المعاني، واستقامت دلالاتها في الأذهان، بل إنّ كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه غنيٌّ بأمثلة من تلك الحذوف «حتى إنّه في الإضمار بمنزلة الإظهار»[1] على حدِّ عبارة الزركشي (ت745هـ)؛ كأن يحذف القول بدليل المقول، نحو قوله (تعالى): ﴿فَأَمَّا الَّذينَ اَسْوَدَّتْ وُجوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إيمانِكُمِ﴾،[2] فعلى «فيقال لهم: أكفرتم [...]»، فحذف القول، وهو جملة، استغناء عنه بالمقول.[3] أو كأن يحذف المقول بدليل القول، نحو: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جاءَكُمْ. أَسِحْرٌ هَذا﴾،[4] أي: هو سحرٌ؛ بدليل ما يليه

---

[1] البرهان في علوم القرآن، 196/3.

[2] آل عمران، 106.

[3] ينظر: مغني اللبيب، ص62؛ والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، 145/1؛ والزركشي، البرهان في علوم القرآن، 197/3؛ والطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، 39/4؛ والبغوي، معالم التنزيل، 340/1؛ والثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ص298/1؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 69/2؛ والواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 226/1؛ والشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، 370/1؛ ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، 436/1؛ والألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 25/4.

[4] يونس/77.

من استفهام.[1] فالذي يحكم هذه المسائل من الحذوف إنما هو عقد التفاهم بين المرسِل والمرسَل إليه.

فمن الوضوح بمكان أنّ منهج النحويين أدقّ مما دعا إليه إبراهيم أنيس، فكأنه ظاهري ههنا، لا يجتاز ظاهر الألفاظ إلى صلب المعاني، بل يحصر فكره في حدود صور الألفاظ والجمل. فالأسلم قبلا أن نتمثَّل الكلام الذي قاله المتهم ردًّا على السؤال، على النحو الآتي:

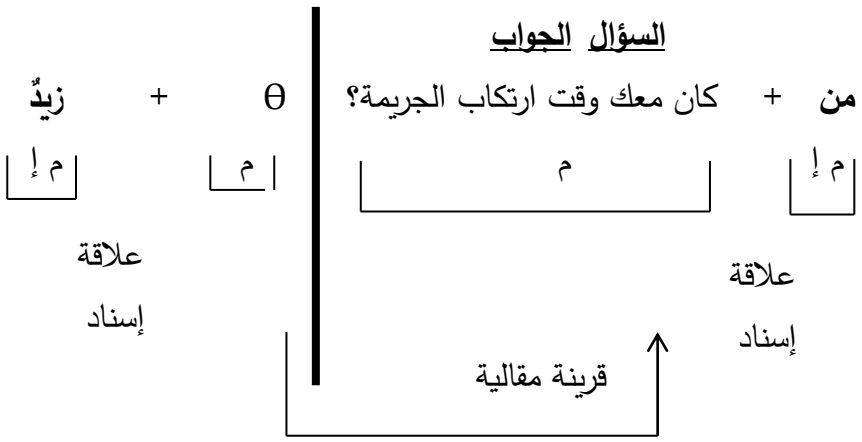

وقد سار في ركاب إبراهيم أنيس عدد من الباحثين، فلم يلتفتوا إلى التركيب الإسنادي، بل لم يجدوا ضيرا في إقامة الجملة على ركن واحد، فحسبها أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه، وتجب به الفائدة للمخاطَب، وعليه محمد حماسة عبد اللطيف في قوله: «كلّ كلام تمَّ به معنى يحسن السكوت

[1] ينظر: مغني اللبيب، ص592؛ والتبيان في إعراب القرآن، 31//2؛ والبيضاوي، تفسير القرآن الكريم، 210/3؛ والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 366/8؛ وجامع البيان عن تأويل القرآن، 146/11؛ والجواهر الحسان في تفسير القرآن، 187/2؛ ومعالم التنزيل، 363/2؛ وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، 464/2؛ وزاد المسير في علم التفسير، 49/4..

عليه، هو جملة، ولو كان من كلمة واحدة».[1] واختاره أحد الباحثين مُسرفًا في الاعتداد به، داعيا إلى أخذ الأمثلة التي ساقها ابن جني لتراكيب مختلفة بما يدلّ عليه ظاهرها، دونما اعتساف في التأويل، أو شطط في التقدير، نحو: صه، ومه، وأف، وما أشبه، بما محصِّلته أنّ «الجملة تكون من ركنين أساسيين، أو من ركن واحد، شريطة أن تفيد معنى، يحسن السكوت عليه».[2] ولا يخفى أنَّ معالجة الجملة على هذا النحو اللفظي السطحي بعيد كلَّ البعد عن استخلاص الأسس المنهجية التي قامت عليها المفاهيم النحوية التراثية، فضلا عن حَوْكِ خيوط نظرية متكاملة الأبعاد لمفهوم الإفادة الذي بَنى عليه هؤلاء مفهومَهم للجملة.

و يكاد مهدي المخزومي لا يتميَّز عن إبراهيم أنيس في تحديده للجملة، فيعتدُّها، حينا، «الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيَّة لغة من اللغات»،[3] ويراها، حينا آخر، مُرَكَّبًا «يُبيِّن المتكلِّم به أنَّ صورة ذهنية كانت قد تألَّفت أجزاؤها في ذهنه».[4] وتجده، أحيانا، مشدودا إلى كون الجملة وسيطا يتوسَّل به إلى نقل ما يجول في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع،[5] ليخلص في آخر المطاف إلى تعريف يكاد يكون استنساخا لما ارتضاه إبراهيم أنيس من قبل، وهو أنَّ «الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص57، 61.

[2] محمد عبد العال محمد إبراهيم، «الجملة الموجزة بين القدماء والمحدثين»، ضمن كتاب: العربية بين نحو الجملة ونحو النص، كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بتاريخ 22-23 فبراير 2005م، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، 173/1.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

[4] نفسه.

[5] ينظر: نفسه.

معنى مستقلاً بنفسه».[1] فلولا نصُّه على العقدة الإسنادية بقوله: «والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: المسند إليه [...] والمسند [...] والإسناد»،[2] لكان معدودا في زمرتة، لا يفرقه عنه شيء.

وإنَّ من يقلِّب نظره فيما أتى به مهدي المخزومي، لا يكاد يجده قد أقام تعريفه على أساس بيِّن؛ فقد جمع أنظارا أشتاتا لا تصدر عن مرجعية فكرية واحدة؛ فبعضها لا يتجاوز حدود الصورة اللفظية الصغرى للكلام، وبعضٌ قوامه الإفادة والاستقلال، وبعض ركيزته العملية التواصلية، وبعضه الآخر لا يكاد يفارق مفهوم التركيب، ولاسيَّما ما كان منه لصيقا بالعقدة الإسنادية. فلا تكاد تلتقي هذه الجوانب إلاّ بجامع من الصدور عن منزع غير لغوي.[3]

ويقارب محمد الشاوش الجملة، ويقترح لها تعريفا مستعينا بما عليه المدرسة التوزيعية الأمريكية، قوامُه النظر إليها؛ إمَّا باعتبارها شكلا مجردا، وإمَّا باعتبارها كلاما منجزا. فهي «ملفوظ أو (تركيب) جاء مستقلا عمّا قبله وعمّا بعده استقلالا صناعيا تركيبيا. فالجملة ملفوظ باعتبارها كلاما منجزا وهي تركيب باعتبار الجانب الشكلي الذي يخضع إليه بناؤها. وأما عبارة ما قبله وما بعده فإشارة إلى خطية الملفوظ. وأمّا شرط الاستقلال الصناعي فهو

---

[1] نفسه، ص33.

[2] نفسه، ص31.

[3] ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص75.

يقتضي علاوة على عدم انضواء العبارة في تركيب أوسع منها استيفاءَها لجميع عناصرها كونها ليست في حاجة إلى ما يتممها».[1]

والباحثون المحدثون، من بعد ذلك، مختلفون في تحديد المقاييس المرجوع إليها في تحقيق مفهوم الجملة؛ فمنهم من جمع بين أساسي: الفائدة والإسناد، ومنهم من جعل الإسناد والاستقلال قواما لها، فترى الشاذلي الهيشري يتخيّر لها شرط الإسناد، مشتقًّا إيّاه من رحم النظرية النحوية العربية، ويضيف إليه شرط الاستقلال التركيبي، يستخلصه من تعريف بلومفيلد للجملة. فلمّا تبيّن له أنّ نظام اللغة العربية يستجيز جملا غير إسنادية، عَدَلَ في تعريف الجملة إلى ما خلص إليه جماعة من الباحثين التونسيين، فكانت لديه «هي الوحدة التي يهتمّ بها النحوي ولا يمكن أن يتجاوزها؛ إذ لا تتوفّر في مستوى النصّ أو الخطاب وحدة نحوية أخرى أكبر منها. وتتميّز الجملة بأنّها مستقلة صناعيا عمّا قبلها وعمّا بعدها، وتقوم في غالب أحوالها على الإسناد».[2] ويرغِّبك عن هذا التعريف أمران: عدم طرد الإسناد في جميع أنماط الجملة، وطول الحدّ؛ ومن شرائط الحدود الاختصار والإيجاز.

ومن الذين ساءهم بناء الجملة العربية على أساس من القول بالإسناد علي أبو المكارم. فقد وقر في ذهن هذا الباحث أنّ ابن جني لا يلتفت إلى هذه الفكرة، فزُيِّن له الأمر، ولم يعلم أنّ الذين يذكرون الفائدة ليسوا بحاجة إلى

[1] «ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية»، ص246.

[2] الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص32.

ذكر الإسناد؛ لأنّه من تحصيل الحاصل.[1] وقد همّ بتطبيق هذه الفكرة والدفاع عنها، فوجدتَه متحاملا على النحويين، يغلظ في الإنكار عليهم، إلى درجة أنّه رماهم بالوهم، فقال: «وهكذا اتَّسم موقف هؤلاء النحاة بالتعسف في تحليل النماذج وتصنيف ظواهرها، استنادا إلى التأويل منهجا في الرؤية وأسلوبا في التحليل. فلم يعد الإسناد عند القائلين به علاقة بالفعل بين طرفين محددين، بل أصبح رابطة متصوَّرة، بل لعلّها في بعض الأحيان متوهَّمة بين طرفين مفترضين».[2] وقد دفعه إلى استصدار هذا الحكم أمران:[3]

1. خلوُّ بعض التراكيب من الإسناد كأسلوب النداء.

2. انتهاض علاقة الإسناد بين أنماط تركيبية سوى الجملة، اعتسف النحاة في استبعادها، نحو: المركب الإضافي، والمركبات التبعية، والمركب الحالي، وما أشبه.

فبدا له من بعد ما رأى الآيات ليقيمنَّ مفهوم الجملة على أساس من الفائدة والاستقلال، فلم يجد حرجا في تحديدها بأنَّها: «نظامٌ من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدي معنى مفيدا في الموقف أو السياق»،[4] مخرجا منها ما لا يستقلُّ من التراكيب بالفائدة إلى دائرة «التركيب الإسنادي»، وتمييزه عن

---

[1] قال جمال الدين الفاكهي في بيان ذلك: «الفائدة حيثما وقعت قيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التركيبية لا الناقصة، إذ هي غير معتدٍّ بها في نظرهم، فذكر المركب مع المفيد في الحدّ في عبارة بعضهم من قبيل التصريح بما علم التزاما». شرح الحدود النحوية، 61، 62.

[2] مقومات الجملة العربية، ص45، 46.

[3] ينظر: نفسه، ص39، 43.

[4] نفسه، 105.

«المركب الإسنادي»، من حيث إنّ هذا الأخير تتجلى وظيفته في قيامه مقام الاسم.[1]

تقف حيَّال هذا التصوُّر جملة من الملاحظ النقدية، تؤنس بتركه، وهي:

1. ليس صوابا إفراغ جملة النداء من الشحنة الإسنادية، اتكالا على ما يلفظ دونما يلحظ. فقيام أوجه النسبة بين عناصر النداء من الظهور والانكشاف، ما لا حاجة إلى التدليل عليه. فما أقرّه النحويون أهدى سبيلا وأقوم قيلا من إهدار قرينة الإسناد بين أجزاء هذا التركيب. والحجَّةُ أنّ النداء عمل كلامي، ينشئه المتكلم الباثُّ قصد إقامة عقد تواصلي مع المتلقي والحفاظ عليه، ضمانا لنقل فحوى الرِّسالة المروم نقلُها. فقد قامت النسبة، إذن، بين مُنادٍ ومُنادَى بوسيط لفظي هو بمثابة عمل يعمله عامل، وهو الياء مثلا. فهذه الأداة لمّا كانت واسطة، فهي تقيم صلة بالمتكلم (العامل)، وأخرى بالمخاطب (المعمول). ولمّا كانت صلتها بالمتكلم أقوى من صلتها بالمخاطَب، من حيث إنّ وجود المتكلم إجباري، فهو الرَّقم الأوَّل في جميع الألوان الخطابية، لا يمكن بحال إغفالُه، على خلاف السامع الذي يتنزَّل في المقام الثاني؛ تَوَجَّب تسمية العلاقة الأولى إسنادا، أي علاقة النِّداءِ بالمنادي، وجعل الثانية من متعلقاتها، أي علاقة النداء بالمنادَى. ويمكن تمثيل ما سبق على النحو الآتي:[2]

---

[1] ينظر: نفسه، ص152.

[2] فهذا التصوُّر من مقتضيات التفسير العلمي الدقيق، الذي ليس من غاياته النظر في مدى قربه من عقول الناشئة، ويسر تناولهم إياه. وقد يكون من منظور تعليمي بحت، ولاسيما إذا كنا مع تلامذة مبتدئين في علم النحو، غير متمرسين بأحكامه، عدمُ الالتفات إليه، والاقتصار في تحليله على ذكر أداة النداء والمنادى. وأمّا المنادي، فـ«تركه أولى في التعليم». محمد خان، «كيف

البنية المجرّدة	المتكل – العامل –المنادي– المسند إليه	العمل – النداء – المسند	المخاطَب– المعمول– المنادى– المفعول به
البنية المعجّمة	Ø	يا	زيدُ

2. لا حاجة بنا إلى إنشاء مصطلح جديد يدعى التركيب الإسنادي، وادعاء انفصاله عن الجملة؛ بدعوى أنّ الأوَّلَ ما تضمَّن طرفي الإسناد دونما استقلال بالفائدة، وأنّ الثاني ما كان مفيدا؛ لأنّ مصطلحي الجملة والكلام تكفَّلا، قبلُ، بحمل هذه الفروق. فلو أنّ لفظ الجملة مشبع، لغةً، بالدلالة على الحدث الكلامي؛ لكان سائغا، إلى حدّ ما، البحث عن بديل مصطلحي يشي بالعلاقة الإسنادية، وليكن التركيب الإسنادي أو المركب الإسنادي أو الوحدة الإسنادية أو ما أشبه ذلك، وجعله قسيما للجملة. أما وقد وضعوا الكلام بادي الأمر لِما كان حدثا تخاطبيا حيًّا، ثمّ لمّا أرادوا أن يعبّروا عن بنيته الدنيا المجردة التي تتقاسم جميع أنماطه، ألفوها لا تزيد عن عنصرين يُبنى أحدُهما على الآخر، فتخيَّروا لها مصطلحَ الجملة، وهو أبلغُ في الدلالة على قصدهم؛ فإنّ الاستبدال لن يكون إلاّ من قبيل استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير.

فجوهرُ ما دعا إليه هذا الباحث لا يعدو أن يكون ترديدا لمقولات النحاة الفارقين بين مصطلحي الجملة والكلام. فمن عجبٍ ألاَّ يَسْتَظْهِرَ حُجَّةَ هذا الفَرِيقِ، ويراها داحضة، ثمّ ينتهي، بَعْدَ لَأْيٍ، إلى ما انتهوا إليه! فلا تكاد

يصنف المنادى؟ وما وظيفته؟»، مجلة مخبر: أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجمهورية الجزائرية، ع1، 2004م، ص95.

تَستبينُ وجهَ التَّخالُفِ بينه وبينهم، إذا جاوزتَ ظاهرَ التَّسميةِ، ووضعتَ في الحسبان أنّ العبرةَ بالمُسَمَّى لا بالاسم؛ لأنَّ الاسم مُجَرَّدُ اصطلاح، يَتواضع عليه أهلُ الصِّناعة. وإنّ لك في الشكلين المواليين زيادةَ بيان:

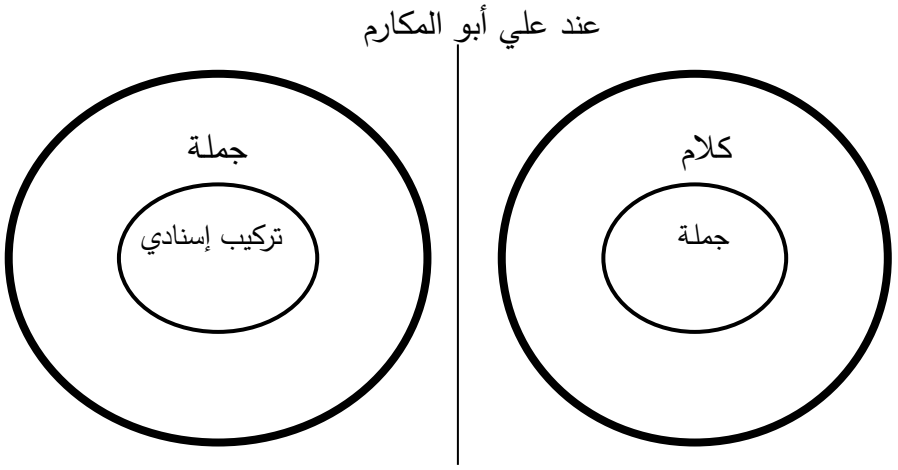

فأمَّا الذين قالوا لا نسلّم أنّ الجملة تركيب إسناديٌّ بالضرورة، أرونا متى كان التركيب التامّ المفيد غير إسنادي؟! فإن قيل: النداء، فدعوى بلا دليل، وقد أغنى القول عن إعادته.

3. لا وجه للتفريق بين التركيب الإسنادي والمركب الإسنادي على مستوى بناء المصطلح؛ بدليل أنّ ما نحصِّله من فروق بين لفظي «المركب»، و«التركيب» لا يأذن باستخلاص التركيب الإسنادي وكذا المركّب الإسنادي للدلالة على ما هما عليه لدى هذا الباحث؛ إذ إنّ الفرق بينهما لا يتجاوز حدود دلالة التركيب على حدث التركيب، ودلالة الثاني على المجموع الناتج عن هذه العملية التركيبية تارة، وعلى الجزء المتركب إلى غيره تارة أخرى. فوجود المركَّب دليلٌ على وجود التركيب، والعكس صحيح. وقد أحسَّ النحويون بهذا، فلم يَرَوا وجها للتفريق بينهما، فرادفوا بين المعنيين، وعبّروا

عن الجملة بالتركيب الإسنادي والمركب الإسنادي على سبيل التسوية، وما أخطأوا.

والأغرب من هذا أن يحاكم بعض الباحثين مفهوم الجملة عند النحويين العرب على ضوء ما تقرَّر في الأنحاء الغربية من وجوب الفصل بين التراكيب المطْلَقَة (PHRASE / SENTENCE)، والتراكيب المُدْمَجة (CLAUSE/ PROPOSITION)! فمن عجب أن تقرأ لأحدهم[1] أنَّه أمسك مفتاح حلِّ إشكالات الجملة نظريا وتطبيقيا بمجرَّد استحداث مصطلح «الوحدة الإسنادية»، وجعله قسيما لمصطلح الجملة، لا قسما منه![2] ولعلّ من أسباب ذلك أنّ الذين ترجموا مصطلح (SENTENCE/PHRASE) تخيَّروا له مصطلح «جملة» اتكالا على اتجاه نحوي يرى الجملة لفظا مفيدا، فتوهَّم الدارسون أنّ الجملة وحدة كلامية بالضرورة، لا تنخرط في وحدة أكبر، وصار لها وضع ما كان يُعرف في التقاليد النحوية العربية بالكلام. فلو علموا أنّ المقابل الطبيعي والأكثر رسوخا في النظرية النحوية العربية لمصطلح (SENTENCE /PHRASE) هو الكلام (القول المفيد) كما تصوَّره جمهور النحويين، لكفاهم ذلك شرّ الاضطراب، ولما تجرؤوا على مؤاخذة النحويين وتخطيئهم في ما صنعوه. فالخطأ، فيما أحسب، في تفهم المنوال النحوي

---

[1] فمن خطل الرأي أن يعتقد أحمد خالد أنَّ إشكال الجملة بات في حدود المصطلح، ففي ذلك تهوين من حقيقة الإشكال وتبسيط للمسألة. وقد تبعه أحد الباحثين، فزُيِّن له أن يقيم بحثه على أساس من هذا التفريق. ينظر: رابح بومعزة، تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، (رسالة دكتوراه)، ص85؛ ورابح بومعزة، «تحليل البنية العميقة لصور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المضاف إليه في القرآن الكريم»، مجلة المخبر: أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع3، 2006م، ص90.

[2] ينظر: تحديث النحو العربي: موضة أم ضرورة، ص25.

التراثي حقَّ الفهم، وفي إسقاط مفهومات حديثة واستنزالها على مصطلحاته، حتى وإن لم تخطر على بال منشئيها، ولا ألمت بقلوبهم. وكثيرا ما كانت الترجمة غير الدقيقة سببا مباشرا في البلبلة، وما يترتَّب عليها من مضاربات. وقد أصاب محمد الشاوش في تشخيص جوانب من هذه الأزمة المصطلحية إذ رجَّح أن يكون عدم فهم المحدثين لما قصد النحاة إليه بمصطلح الكلام «هو السبب الذي منع تواصل دلالة المصطلح كلام على الجملة التامة».[1]

تحقيق القول أنّ الجملة مفهوم نحويٌّ مركزي، يعدُّ البنية الوظيفية الأولى التي ينهض على أساسها الفعل الكلامي. ولعلَّ الأَوْلى أن نُحافظ على دلالته الأُولى، فلا نُخرجها عن حدود العلاقة الإسنادية. فحيثما بدت هذه الرابطة، فثمة الجملة، سواء أكان التركيب مستقلا أم لا؛ فالعبرة بالإسناد لا بسواه. ولا يضيرنا، بعدئذ، أن نقسِّم الجملة إلى قسمين: جملةٍ مستقلة، وجملةٍ مقيَّدة، وهي مسألة تصنيفية لا صلة لها بتحقيق مفهوم الجملة وتدقيقة.

وإذا جئنا إلى مسألة الجملة والكلام، لم نر داعيا إلى ترك ما استخلصه النحاة القدامى من جملة الفروق. فالأمثل طريقة أن نزاوج بين مقولات الفارقين جميعا على النحو الآتي:

- أن نعتدَّ الكلام جنسا للجمل واحدها ومثناها ومجموعها، كما نصَّ ابن جني وابن يعيش من قبل؛ أي: الكلام عبارة عن مجموعة من الجمل (بالمفهوم الرياضي للمجموعة). قد تكون المجموعة مؤلفة من جملة واحدة أو أزيد. والعبرة في الجملة الواحدة هي الإفادة والاستقلال.
- أن نعتدَّ الجملة تركيبا إسناديا، سواء أكان مقصودا لذاته، أم لا، كما نصَّ أكثر النحويين.

---

[1] أصول تحليل الخطاب، 243/1.

- بما أنَّ الكلام قد يتشكلُ في صورة جملة واحدة، أو جمل لا متناهية، فإنَّهما يتطابقان إذا كان الإسناد فيهما مقصودا لذاته؛ فيُسمَّى كلاهما جملةً وكلاما. لكنَّهما يفترقان فيما دون ذلك: فإن كان الإسناد غير مقصود، فهو جملة وليس كلاما. وإذا تتالت الجمل في مقام ما بجامع التعبير عن فكرة ما، فإنّ مجموعها لا يسمَّى إلاَّ كلاما. ولسنا هنا بحاجة إلى حصر إطلاق مصطلح الكلام في حدود ما كان جملة تامة مستقلة فقط، كما صنع النحاة، فنكون مضطرين إلى تسمية الجملتين المستقلتين كلامين[1]؛ خصوصا أنّ مصطلح الكلام تخذله مقولة العدد، فلا تكاد تعرف له جمعا،[2] فضلا أنَّ من إطلاقاته الدلالةَ على جنس ما يُتكلَّم به، فتقول: كلام الله، وتعني به ما بين دفتي المصحف الشريف، بعضه أو كلَّه.
- قد يكون من الأنسب أن نقسِّم الكلام إلى قسمين: كلامٍ بسيط وآخرَ مركَّبٍ؛ قوامُ الأوَّل قولٌ واحد مفيد بالقصد، قد يكون جملةً بسيطةً أو مركَّبةً، فالعبرةُ بالقوة الإنجازية المصاحبة للملفوظ، لا بعدد الجمل. وعمادُ الثاني ائتلاف بين قوتين إنجازيتين مستقلتين على الأقلِّ. وغنيٌّ عن البيان أنَّ الضرب الثاني لا يكون جملة إطلاقا، فهو أعلى، ولا تحكمه علاقات نحوية، لاحتكامه إلى العلاقات النصية الدليلة على التركيب اللغويّ دون النحويّ. فالأوَّلُ أشملُ وأعمُّ.

---

[1] ينظر على سبيل المثال: الزجاجي، كتاب اللامات، ص156؛ والمفصل في علم اللغة، ص327، 357؛ وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص229، 230.

[2] ينظر في مسألة الخذلان: أصول تحليل الخطاب، 1/243-245.

تتمةً للبيان، نسوق هذه العلاقة في الأشكال الآتية:

- **حالة التطابق:**

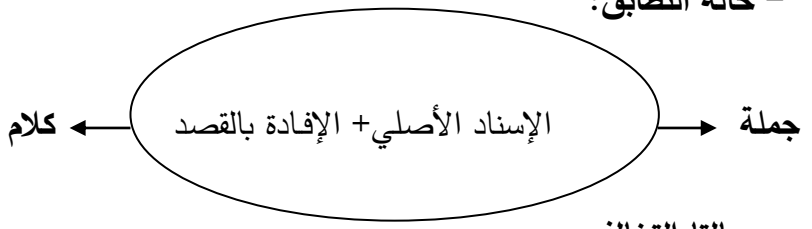

- **حالتا التخالف:**

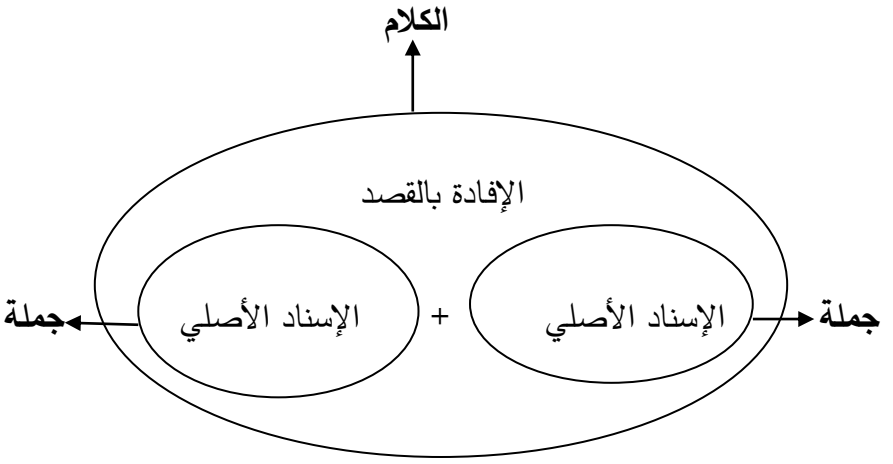

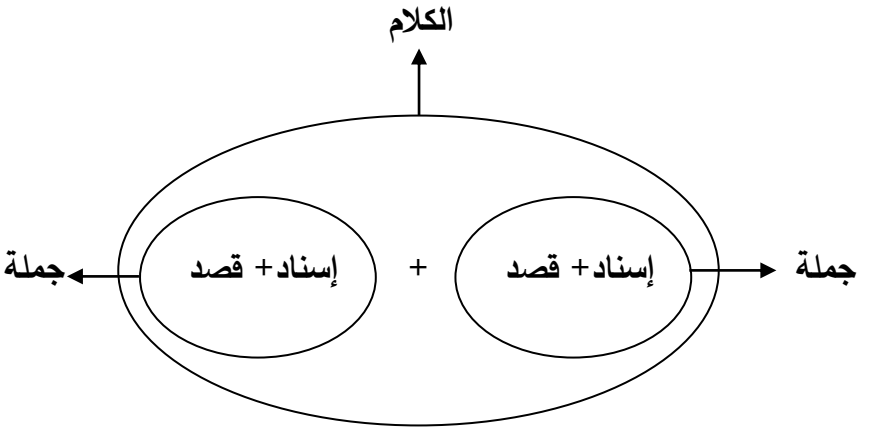

الفصل الثاني: البنيــة المجـرَّدة

1.توطئـة:

إذا كانت اللغة أداة للتواصل بين أفراد المجتمع، فإنّ الجملة تظلّ هي الوحدةَ الدنيا التي تنهض بهذه الوظيفة، وتتكفل بتحقيق هذا الغرض؛ إذ هي وحدة الكلام وقاعدة الحديث، إليها يرجع أمر التخاطب، وبها يتمّ التفاهم. وما الكلمات في بابها إلاّ خَدَمٌ لها، تستقي معناها من عملها في الجملة[1] التي تعدُّ، بحق، المجال الحيوي لها. فالجملة، بالنسبة إلى الكلمة، بمثابة الماء إلى السمكة، لا حياة لها خارجها. وقد انتبه العلماء العرب إلى هذا الدور المنوط بمتصوَّر الجملة، فنصُّوا على انعقاد الفائدة بالمعاني المركبة دون المفردة، طبقا لقول أبي حامد الغزالي (ت505هـ): «الحرف لا يُفهم وكذا الاسم، والكلام المُفهِم جملةٌ مركَّبة من مبتدأ وخبر[...] أو فعل وفاعل [...] أو شرط أو جزاء».[2] وإنَّ عبد القاهر الجرجاني ليُحيل أن يتعلَّق الفكر بمعاني الكلم مجرَّدةً من معاني النحو، ومنطوقا بها أفرادا بقوله: «وممّا ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنّه لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجرَّدةً من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّرٌ في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك».[3] ويزيد ابن خلدون (ت808هـ) هذه النظرة تحقيقا بقوله: «إنّ اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة إذ هي ملكات

---

[1] يقول بالمر في هذا المعنى: «يمكن القول إنّ الكلمات إن كان لها معنى، فإنّها تستفيده من عملها في الجملة».بالمر، علم الدلالة، ص46.

[2] أبو حامد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، ص79.

[3] دلائل الإعجاز، ص263.

في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة ونقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنّما هو بالنظر إلى التراكيب. فإذا حصلت الملكة التَّامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبِّق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلِّم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسَّامع».[1]

لأجل ذلك، رأيتَ النحويين متمالئين، منذ عهد مبكر، على تحليل هذا الوحدة المعنوية إلى عناصرها، وبيان أوجه ارتباطها، واستقراء وظائفها، كيف لا، وهي قطب رحى النحو، ومدار حديث النحويين؟! وقد احتبى بعض الدارسين لمّا زعم أنّ حظَّ الجملة في الدراسات النحوية القديمة كان هزيلا، وقد جاء عرضا لا غرضا، وعليه مهدي المخزومي في قوله: «ومع أنَّ الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وأنَّ لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم، كان حظها من عناية النحاة قليلا جدّا، بل لم يعرضوا لها إلاّ حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يُعنوا بالبحث فيها إلاّ في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلاّ حين يضطرّون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة والنعت الجملة والحال الجملة، وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين: جملة الشرط وجملة الجواب، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك [...] لعلّ لذلك سببا هو أنّهم إنَّما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها وفكرة العمل والعامل».[2] وقد ردّد هذا القول عدد من

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ص508.

[2] في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص33.

الدارسين ولم يتثبتوا،[1] وما علموا أنّ النحو العربي لم ينأ، في مساره قطُّ، عن الجملة، بل إنّ أبوابه ومسائلة صادرة عن هذا التوجه. فكلّ ما هنالك أنّ النحويين اختطُّوا لأنفسهم منهجا تحليليا لا تركيبيا، منطلقين من الجملة باعتبارها مصادرة بحثا عن المكونات التي تنتظم بنيتها، ولم ينطلقوا من الكلمة في اتجاه الجملة، فبدا كأنَّ النحو سالك طريقا إلى المفردة لمّا كانت محلاً للإعراب. والثابتُ أنّ تعلُّقَهم بالإعراب كان يزجيهم إليه كونه مظهرا قويا من مظاهر التركيب، فهو ناشئ عنه، وبسبب منه؛ إذ «لا يُستحقُّ إلاَّ بعد العقد والتركيب».[2] قال الرضيُّ: «[...] المقصود الأهمّ من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب»،[3] ثُمَّ ألا ترى أنَّهم أوجبوا الإعراب عقب التركيب لا قبله، فمنعوا إعراب الأسماء المعدّدة تعديدا، نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، وأسماء حروف التهجّي، وما أشبه ذلك ممّا لا تتعاقب عليه المعاني التركيبية؛ إذ «التركيب شرط حصول موجب الإعراب».[4]

فقد اختطَّ النحاة منهجا عُنوا فيه بدراسة الجملة باعتبارها بنية، وأوكلوا مهمة استقصاء هذه البنية على مدرج التخاطب لعلماء المعاني الذين شغلوا بتتبع الأفعال الكلامية، والنظر في كيفية انعكاس مقامات التداول داخل خصائص البنية النحوية، فعرَّفوا علم المعاني بأنَّه «تتبع خواص تراكيب

---

[1] ينظر: عبد السلام المسدي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، ص142؛ وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص16؛ ومحمد الطاهر الحمصي، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها، ص27.

[2] المفصَّل في علم اللغة، ص36.

[3] شرح الكافية، 7/1.

[4] نفسه، 17/1.

الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره».[1]

أجل، قد يعيب منهجهم أنّ المتأخرين منهم خاصَّة فصلوا بين وجهي الظاهرة الواحدة: البنية والأداء (الاستعمال)، وانصرفوا عن تتبع أقسام الكلام، فضاقت حدود النحو بما رحبت، فحلَّت «القواعد الجامدة –الخاطئة أحيانا–[...] محلَّ الملاحظات العلمية (تكلَّموا مثلا عن شروط الابتداء بالنكرة فقط وبدون أن يفسّروا ظواهر الخطاب بالكيفية العلمية الوصفية والتعليلية)».[2] وقد يكون مفيدا أن نستعيد علم المعاني إلى حظيرة النحو[3]؛ رتقا لهذا الشرخ. بيد أنَّ الذي يقطع الواقع بتكذيبه هو ادعاء عدم اكتراث النحاة بهذه الوحدة اللغوية، وانصرافهم عنها. فالواقع يقطع بأنَّ جلَّ ما خلَّفوه من دراسات كان في سبيل دراسة هذا الوحدة اللغوية، واستجلاء ما يقوم بين مكوناتها من وشائج ملفوظة وملحوظة. بل إنّ أُقدم أثر نحوي يقع بين أيدينا اليوم صدر فيه صاحبه عن مفهوم الإسناد الذي يمثِّل الخيط الخفي الرابط بين مختلف أبوابه. فقد لاحظ محمد كاظم البكّاء أنّ تصنيف أبواب الكتاب قائم على معالجة الإسناد في ثلاثة أقسام كبرى هي:[4]

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص91.

[2] «الجملة في كتاب سيبويه»، ص11. وقد شخَّص محمد الشاوش هذه المعضلة بقوله: «فمبحث النحو في الأصل مبحث معنوي قائم على اللفظ ومتعلِّق به، ثمَّ نزعوا به إلى أن جعلوه مبحثا لفظيا متعلقا بالمعنى، ثمَّ وهى السلك الرابط بين المعنى واللفظ، فأصبح مبحثا لفظيا». أصول تحليل الخطاب، 252/1.

[3] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص61.

[4] ينظر: محمد كاظم البكّاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص32–136.

أ. إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر، وما يعمل عمله.

ب. إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما هو قبله.

ج. الإسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته.

فتكون الجملة، تبعا لذلك، هي محور التأليف بين مباحث الكتاب.

ثمّ إنِ افترضنا، جدلا، صدق دعوى الزاعمين، فما قولهم في التركة النحوية التي ورّثها آباؤنا: أهي راجعة إلى المفردات أم إلى الجمل؟ فإن قيل: إلى المفردات، أفإلى المفردات لذاتها وفي أنفسها باعتبار بنيتها الداخلية، أم باعتبار بنائها مع غيرها، وتركُّبها على نظائرها؟ فإذا قيل: بالاعتبار الثاني، قلنا: إذن، هي الجملة. فمن الواضح أنهم درسوا المفردة خدمة للجملة، وليس العكس. فإذا تعلَّل بعضهم بأنَّ الإعراب الذي يتعاقب على المفردة هو محور اهتمام النحاة وليس الجملة، حتى إنَّهم لمَّا جاؤوا إلى دراسة الجملة رجعوا بها إلى المفردة على هدي من هذه الظاهرة، ممّا يجعل الدِّراسات النحوية العربية «منطلقة من المفردات وراجعة إليها»،[1] فجوابهم أن يقال: هل يتصوّر الإعراب في المفردة قبل التركيب؟ فإن قيل: لا، فاعلم أنّ الإعراب الذي استبدّ بعقول النحويين طويلا، حتى كادوا يقصرون عليه درسهم، إنّما صاروا إليه بعدما رأوه مظهرا قويًّا من مظاهر التركُّب النحوي، ويدلُّك على ذلك أنَّهم عندما جاؤوا إلى الحركات التي هي أجزاءٌ من المفردات، فصلوها عن الإعراب، واعتدّوها حركات بنائية، ثمَّ لم يقيموا الدرس النحوي على أساسها.

فالذين زعموا أنَّ النحاة شُغلوا بالمفردة عن دراسة الجملة، قد وقعوا في خطأ منهجي جسيم؛ إذ حاكموا الجملة إلى الكلام، فأرادوها أن تُدرَسَ

[1] الشرط في القرآن، ص142.

مثلَه على مدرج التخاطب، لا باعتبار بنيتها الداخلية فحسب، بل وباعتبار علاقاتها الجوارية، في ظلِّ ما ينسجه يعضها من علاقات نصية مع بعض. والحقيقة أنَّ النحويين صرفوا جهودهم تلقاء البنية الداخلية، وهي الأساس، وأوكلوا مهمة البحث عن العلاقات النصية لعلماء المعاني، ولاسيَّما في مبحث الوصل والفصل. فعملُ النحويّ شبيهٌ بعمل الباحث الاجتماعي الذي أخذ يدرس موضوع «الأسرة»، فحدّد مفهوم الأسرة بأنَّه علاقة بناء بين زوجين (ذكر وأنثى)، يدعى الباني زوجا، وتدعى المبني بها زوجا، بغض النظر عمَّا زاد عن ذلك من أبناء وأحفاد. فالقاسم المشترك بين جميع الأسر هو الرباط الثنائي بين الزوجين. أمّا ما زاد عن ذلك، فيُلتَفَتُ إليه لا باعتباره أصلا في بنية الأسرة، بل باعتباره فرعا عن أصل وتكملةً. فإذا استوفى الباحث الاجتماعيُّ الحديث عن علاقات الركنين الأساسيين، فتوسَّع إلى بيان علاقات الأركان الفرعية الأخرى التي يُفترض وجودُها في بعض الأسر دون بعض، موضحا خصائص النظام الأسري، فحسبه بما فعل دراسةً للأسرة، وكشفا لنظامها المخبوء فيها. أمَّا أن يُطلَبَ منه تجاوزُ حدودِ بنيةِ هذه الوَحدةِ إلى تَتَبُّع ما ينشأ بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى من صلات، فلا وجه له. فإن هو إلاَّ تمحُّل في الطلب؛ ذلك أنّ هذه المهمة لا تقع على كاهله إلاَّ إذا ما استهدف دراسة موضوع «المجتمع» ككل، فيكون مطالَبا، حينئذ، بتتبع العلاقات التي تنهض بين الأسر، بل وبين مختلف مؤسسات المجتمع موضوعِ الدَّراسة. فكذلك النحويُّ، انطلق من الجملة صوب مكوّناتها، فرأى أنَّ القاسم المشترك بين الجمل هو الرباط الثنائي القائم بين المبتدأ والمبني عليه، وما زاد عن ذينك فمتمِّمات ومخصِّصاتٌ لعلاقة البناء. فمن الاعتساف والتجني أن ننكر على هذا النحويِّ صنيعَه؛

بدعوى عدم التفاته إلى رصد علاقات الجمل فيما بينها، أو أن نزعم أنَّ حظ الجملة من دراسته كان ضعيفا.

فمن هذا المنطلق، وعلى هدْيٍ من عبد الرحمن الحاج صالح، أرى وجوب التفريق الحاسم بين الكلام باعتباره بنيةً، والكلامِ باعتباره خطابا، أي حدثا إعلاميا مُنْجَزًا.[1] بيد أنَّي لا أنظر إلى البنية كما نظر إليها الحاج صالح باعتبارها بنية لفظية، وإنَّما أعتدُّها بنيةً وظيفية مجرَّدة، لا يعدو اللَّفظ أن يكون تعجيما لها.[2] فالبنية تعبير عن الدلالة النحوية الأولى التي تتكهَّن بجميع ضروب الأبنية المنجزة، فهي تتميّز بثرائها بالدلالة المحتملة، وفقرها إلى الدلالة الحاصلة، «وبقدر اقترابها من الإنجاز اللفظي تقوى دلالتها الحاصلة وتضعف دلالتها المحتملة».[3] فالبنية، إذن، تعبيرٌ عن الدلالة المجرَّدة، والخطابُ تعبيرٌ عن الدلالة المنجزة، وكلاهما ضارب في عمق الدلالة النحوية.

وليس لنا في هذه المَنْحَاةِ أن نقفز على المفاهيم التي اهتدى إلى وضعها أئمةُ النحو عبرَ قرون من إعمال الفكر وإطالة البحث، وتتالت عليها أواخر على أوائل، وأعجازٌ على كلاكل؛ ولاسيَّما أنّهم، جميعا، على دراية بموضوع الجملة معقدِ المعاني وتمامِ المباني. وليس بشيء ما يتقوَّله المتقوِّلون. وقد أصاب محمد الشاوش إذ قال: «ليست دراسة الجملة بالأمر الغريب عن

---

[1] ينظر: «الجملة في كتاب سيبويه»، ص9-19.

[2] وقد كان محمد صلاح الدين الشريف على حق إذ دعا إلى وجوب التفريق بين البنية النحوية وتشكلها اللفظي، بقوله: «فأوَّل المنطلقات إذن أنَّ البنية النحوية ليست بالضرورة تشكُّلها اللفظي. هذا الرأي الذي نأخذ به وندعو الدارسين العرب إلى الأخذ به مأخذ الجدِّ وبوعي كامل، رأي متضمّن في أقوى المدارس اللسانية الحديثة». الشرط والإنشاء النحوي للكون، 267/1.

[3] الشرط والإنشاء النحوي للكون، 119/1.

القدامى. فقد اهتمّ النحاة بهذه الظاهرة وحلّلوا الجملة إلى مختلف مكوناتها وضبطوا وظائفها ووضعوا أنواعا أرجعوا إليها مختلف الأنماط. لذلك فإنّنا لن ننطلق من لا شيء».[1]فيجب التنبيه، بداءة، إلى ضرورة البناء على ما بناه النحاة، فليس بسائغٍ باسم أي شعار يُرفع أن نهيل التراب على التراث النحوي الضخم الذي استأمننا عليه آباؤنا.[2] فإنَّ فيه نفائس ولطائف ينبغي أن تؤخذ بقوة وتستظهر. وإنّ فيه بالمقابل قدرا من الفضول الذي لا حاجة بنا إليه، والقول المدخول الذي يجب أن يطَّرح. فلست أجد محظورا من مفارقة بعض المفاهيم أو تصحيحها، سدًّا للثغرات التي يمكن أن تتخللها.

2. بنية الجملة المجرَّدة:

نحاول أن نترسّم معالم هذه البنية من خلال استقراء بعض المفاهيم الأساسية التي تعدُّ، بحقٍّ، مرتكزات النظرية النحوية العربية، وهي: البنية العاملية، والبنية الإسنادية، والمبنى التقسيمي. وبيانها فيما يأتي:

1.2. البنية العاملية:

تمثَّل النحويون الجملة في مستواها المجرد بنيةً عامليةً، تسيِّرها شبكةٌ من العلاقات التركيبية التي تتبدَّى آثارها، إن تحقيقا وإن تقديرا، على سطح البنية اللفظية المنجزة في شكل علامات إعرابية فارقة. فقال الزجاجي (ت340هـ) في حدّ الجملة: «هي كلُّ كلام عَمِلَ بعضُه في بعض»،[3] وسلك

---

[1] «ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية»، ص239.

[2] ينظر: عبد الجبار توامة، «المنهج الوظيفي الجديد لتجديد النحو العربي»، ضمن أعمال ندوة تيسيرالنحو المنعقدة في 23-24 أفريل2001م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م، ص277.

[3] الزجاجي، الجمل، ص323.

مسلكه السيوطي منتهيا إلى أنَّ «الجملة تضمين جزأين، لعوامل الأسماء تسلُّط على لفظهما، أو لفظ أحدهما».[1] وقد صدرا، فيما أحسب، عمَّا ألفياه في مقالة سيبويه بشأن الجزاء الذي يدخله ألف الاستفهام، كما في قولك: أَمتى تشتُمْني أشتُمْك: «وذلك لأنَّك أدخلتَ الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيّره».[2] وهو الشيء ذاته الذي نلمسه فيما ساقه ابن جني من حديث في سبيل بيان مفهوم العمل النحوي، فلم يتردّد في تفسيره من حيث هو تعبير عن علاقة تركيبية ناشئة بين معنيين، يكونان معجمين كلاهما أو أحدهما، مصداقا لقوله: «ألا تراك إذا قلت: «ضرب سعيد جعفرا»، فإنَّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت ممَّا لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنَّما قال النحويون: عامل لفظي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبَّبا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلَّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول».[3] فقول ابن جني نصٌّ في أنّ العمل النحوي الذي ينسج خيوط الجملة ليس مردودا إلى اللفظ في حقيقة الأمر، وإنّما مصيره إلى العلاقة التركيبية المجردة التي تنهض بين عنصرين موسومين كليهما أو أحدهما. ولا شكّ أنّ العلاقات مطلقا لا تنشأ بين الكلمات من تلقاء أنفسها، وإنّما منشئها المتكلم، فهو الذي يؤلِّف بين الوحدات اللغوية، ويبني بعضها على بعض، ويعلِّق بعضها ببعض. ولولاه لما كانت الجملة إلاّ مُكاءً أو تصدية. ويزيدك بيانا قول عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): «[...] اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت وتنفي

---

[1] همع الهوامع، 13/2.

[2] الكتاب، 82/3.

[3] الخصائص، 109/1.

وتـنقض وتبـرم فـالحكم بـأنّ الضـرب فعـل لزيـد أو لـيس بفعـل لـه وأنّ المـرض صـفة لـه أو لـيس بصـفة شـيء يضـعه المـتكلم ودعـوى يـدعيها، ومـا يعـترض علـى هـذه الـدعوى مـن تصـديق أو تكـذيب أو اعـتراف أو إنكـار وتصـحيح أو إفساد فهو اعتراض على المتكلم، وليس اللغة في ذلك بسبيل ولا منه في قليل ولا كثير».[1] إنَّ هذا التصوُّر هو الذي دعا ابا الفتح إلى نسبة العمل، على وجه التحقيق، إلى المتكلم بقوله: «فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلِّم نفسه، لا لشيء غيره».[2] ولم يكن هذا القول بسبيل الردة عن المنهج العاملي المتأصل في الفكر النحوي منذ عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) الذي يعدّ، بحق، أوّل من «ثبَّت أصول نظرية العوامل ومدَّ فروعها، وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي بتت على مرِّ العصور»،[3]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص322.

[2] الخصائص، 109/1، 110.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص38.

أما ما يزعمه بعض الدارسين من أنّ الخليل بريء من العامل النحوي، فعار عن الصحة، تنهض الدلائل على بطلانه. فقد شبّه لعبد الرحمن السيد أنّ الخليل أغفل الإشارة إلى العامل.(ينظر: عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ص307) ولم يتفرّد فيما شبّه له، فقد سلك إبراهيم أنيس مسلكه، (ينظر: من أسرار اللغة، ص237) كما أنّ المستشرق يوهان فك (FUCK) أتى برأي قريب من رأيه. (ينظر: يوهان فك، العربية، ص22). وغير بعيد عن ذلك ما قاله عبد الكريم بكري (ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصو النحو، ص121)

وتحقيق القول في المسألة ما قاله شوقي ضيف، وما قاله، قبله، السيوطي من أنَّه من بسط النحو، ومدَّ أطنابه، وسبب علله، وفتَّق معانيه، وأوضح الحجج فيه، حتى انتهى إلى أبعد غايته، وبلغ أقصى حدوده. (ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 80/1) بل ومن المحتمل،

كما يزعم بعض الباحثين.[1]إذ لو كان ذلك صحيحا، لرأيته في مصنفانه قد تولى عمّا اختطوه من مبادئ. والذي لا مراء فيه أنّه كان يَسْتَنُّ بسننهم، ويجري على طرائقهم. وبحسبك أن تتصفح «الخصائص» لترى هذا النحوي كنظرائه في هذه المسألة لا تجد بينه وبينهم فاصلا. ولعلّ هذا الفهم هو الذي دعا الطبقات الأولى من النحويين ألا تجد حرجا في نسبة العمل إلى المتكلم تارة، وإلى اللفظ تارة أخرى، قال سيبويه: «وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا»،[2]وقال أيضا: «وزعم الخليل –رحمه الله– أنَّه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط».[3] ونظير ذلك قول الكسائي (ت189هـ): «العرب ترفع كلّ ذلك وتنصب».[4]

انطلاقا من هذه الفرضية، وارتكازا على هذا الفهم، اشتدت عناية النحويين بظاهرة الإعراب، حتى بدا كأنَّما هو النحو، باعتباره مفتاحَ التركيب، والدليلَ عليه، فثُقُلتْ موازينه في النظرية النحوية العربية، وبلغ مبلغا عظيما من الإشادة والترجيب، فقال فيه عبد القاهر الجرجاني، بعدما استشعر زُهْدَ بعض الناس في النحو، وإصغارهم أمرَه، قولاً مؤدَّاه «أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنة فيها حتى

حقا، أن يكون قد وضع مؤلفا في العوامل نسبه إليه بعض أصحاب التراجم. (ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص200). لمزيد من التحقيق في المسألة ينظر: نظرية العامل النحوي في ميزان النقد، ص30–41.

[1].اعتقد ابن مضاء أنّ أبا الفتح خالف غيره بنسبته العمل إلى المتكلم (ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص77) ، والصواب خلاف ذلك. فقد علموا أنّ العامل هو المتكلم، لكنهم لمّا لم يجدوا في النسبة فائدة، عدلوا عنها.

[2] الكتاب، 106/1.

[3] نفسه، 374/1.

[4] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص93.

يكون هو المستخرج لها، وأنَّه المعيار الذي لا يتبيَّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلاَّ من ينكر حسَّه، وإلاَّ من غالط في الحقائق نفسه».[1] وجعله ابن هشام في أعلى المراتب؛ لأنَّه الوسيلة إلى فهم الكتاب المنزل، وبيان دلالات حديث النبي المرسل، فقال: «فإنَّ أولى ما تقترحه، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسَّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل [...] وأصل ذلك علم الإعراب».[2]

ولمَّا رأى النحاة الإعراب حادثا بعد التركيب لا قبله، فسَّروه على أنّه عَلَمٌ على علاقة تركيبية ناهضة بين مركبين،[3] فتواطأوا على تسمية الأول عاملا، والثاني معمولا، صادرين عمَّا تقرَّر في علم العقائد ومجادلات علم الكلام[4] من أنَّ لكلِّ حادِث محدِثا، ولكلِّ موجود موجِدا.[5] ثمَّ طفقوا ينشدون لكل عامل معمولا، ولكل معمول عاملا، حتى استقامت لهم نظرية متكاملة في هذا الشأن، تقيّدوا بمفاهيمها، واشتقوا لها أحكاما، كانوا يرجعون إليها كلّما اختلفوا، يزيدونها، على مرّ الأيام وكرّ الأعوام، غلظا على غلظ، حتى استحال، لديهم، «العامل كالعلّة المؤثرة، وإن كان علامة لا علّة ولهذا سموه عاملا [...] لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها [...] فلهذا سميت الآلات عوامل».[6] وإذ كانت الصلة

---

[1] دلائل الإعجاز، ص38.

[2] مغني اللبيب، ص11.

[3] يفسِّر الرضيُّ المعرب بأنّه «هو المركب مع عامله». شرح الكافية، 18/1.

[4] علم العقائد: علم يستند إلى الفلسفة العقلية في تقرير أصول الدين، وقد نشأ في القرن الثاني من الهجرة. ينظر: محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، 173/8.

[5] ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص196.

[6] شرح الكافية، 18/1-25.

وثقى بين البنية العاملية والظاهرة الإعرابية، فإنَّك لا تكاد تجدهم يحدُّون العامل إلاَّ على هدي من الإعراب، ولا الإعراب إلاَّ على هدي من العامل. ولك، في الجدولين الآتيين، مزيد بيان:

1. حدُّ العامل:

صاحب الحدَّ	الحدَّ
الرماني	«موجب لتغيير في الكلمة عن طريق المعاقبة لاختلاف المعنى»[1]
الشريف الجرجاني	«ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[2]
ابن الناظم **(ت686هـ)**	«ما كان معه جهة مقتضية لذلك الأثر»[3]
الفاكهي	«ما أثر في آخر الكلمة من اسم، أو فعل، أو حرف»[4]
عباس حسن	«ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص؛ كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرها، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة...أو مقدَّرة»[5]
عاصم بيطار	«هو الذي يعمل في غيره، فيؤثر في حركة آخره إن كان معربا، وفي محلِّه إن كان مبنيًّا»[6]

---

[1] الرماني، الحدود، ص69.

[2] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص150.

[3] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص33.

[4] الفاكهي، حدود النحو، ص15.

[5] عباس حسن، النحو الوافي، 75/1.

[6] عاصم بيطار، النحو والصرف، ص18.

2. حدّ الإعراب:

صاحب الحدّ	الحدّ
ابن مالك	«ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف»[1]
الفخر الرازي(ت604هـ)	«اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل»[2]
ابن يعيش	«الإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أوَّلها»[3]
ابن هشام	«الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة»[4]
السيوطي	«أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في محلِّ الإعراب»[5]
الفاكهي	«أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل»[6]
عباس حسن	«هو تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كلّ عامل»[7]

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، 34/1.

[2] فخر الدين الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، مج1، 53/1.

[3] شرح المفصل، 196/1.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 39/1؛ وينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص41.

[5] همع الهوامع، 41/1.

[6] شرح الحدود النحوية، ص121.

[7] النحو الوافي، 74/1.

وقد حملهم التعلق بالبنية المعجَّمة أن سار بهم في طريق الألفاظ، فنسبوا إليها العمل، فإن لم يجدوا، فإلى المعاني، فانقسمت العوامل، تبعا لذلك، إلى عوامل لفظية، وعوامل معنوية. فأمَّا العامل اللفظي، فقوامه «... مضامة اللفظ للفظ»،[1] ويكون على ثلاثة أوجه:

- الفعل: وهو أقوى العوامل طرًّا، ولا يتصوَّره النحاة غيرَ عامل على الإطلاق؛ إذ إنَّ الأصل فيه أن يتَّخذ له مرفوعا، وقد يتَّخذ له منصوبا.[2] وقد شذَّ هشام بن معاوية من أشياع الكسائي؛ إذ جوَّز أن تكون تاء الفاعل في نحو: ظننت زيدا قائما، ناصبة لـ«زيد».[3]

- الاسم: الأصل فيه أن يكون معمولا لا عاملا، وما عمل منه فلأحد سببين: إمَّا لاشتباهه بالفعل؛ وإمَّا لتضمنه معنى الحرف، ونيابته عنه.[4]

- الحرف: الأصل فيه أن يكون عاملا، فإذا ما وُجد حرف مهمل، فإنّما إهمالُه بسبب، كأن نجد «حرفا دخل على جملة، قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء، أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء أو نحوه».[5] ولا يعمل الحرف إلاّ إذا اختصّ

---

[1] الخصائص، 109/1.

[2] ينظر: الكتاب، 79/1؛ والمقتضب، 68/3.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 79/1؛ وهمع الهوامع، 7/3.

[4] ينظر: همع الهوامع، 265/4.

[5] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص74.

بفعل أو اسم.[1] أمّا إذا كانا مدخولَه، فيهمل ولا يعمل. وجدير بالبيان أنّ من الحروف ما يعمل لفظا ومعنى كحروف الجرّ. وإنّ منها ما يعمل لفظا، ولا يعمل معنى كحروف الجرّ إذا كانت مزيدة. وإنّ منها ما يعمل معنى، ولا يعمل لفظا كحرفي الاستفهام، وحروف العطف.[2]

وأمَّا العامل المعنوي، فقد قال به النحاة لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم «من اشتمال المعنى على اللفظ»،[3] وهو عامل «لا حظّ للسان فيه وإنَّما يعبّر عنه»،[4] أي: هو معنى يعرف بالقلب على حدّ عبارة الشريف (ت816هـ) الجرجاني.[5] ويتجلَّى في عاملي:[6] الابتداء، ورافع الفعل المضارع. وزاد بعض النحويين عوامل أخرى كان حظها من التداول ضعيفا.[7]

---

[1] ينظر: همع الهوامع، 27/1.

[2] ينظر: المقتصد، 86/1-89.

[3] نفسه، 110/1.

[4] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 213/1.

[5] ينظر: التعريفات، ص150.

[6] فأمَّا الابتداء، فـ «وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفةُ المبتدأ أن يكون معرًّى من العوامل الظاهرة، ومسندا إليه شيء»(المقتصد، 213/1؛ وينظر: المقتضب، 126/4؛ والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص224؛ ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، 201/1؛ وشرح المفصل للزمخشري، 223/1؛ والتعريفات، ص4)؛ وأمَّا عامل الفعل المضارع، فوقوعه موقع الاسم، وكينونته في موضعه، وعليه البصريون. (ينظر: الكتاب، 11/3) وقيل: التجرد، وعليه الكوفية، (ينظر: الإنصاف، 551/2) واختاره ابن مالك من البصريين، فقال في (الألفية، ص51):

اِرْفَعْ مُضارِعًا إِذا يُجَرِّدُ ***مِنْ ناصِبٍ وَجازِمٍ كَتَسْعَدُ

[7] من ذلك العوامل التالية: – الخلاف: وهو مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه. ينظر: الإنصاف، 245/1، 246؛ وهمع الهوامع، 117/4.

وقد كان نصيب العوامل المعنوية ضعيفا قياسا باللفظية؛ لأنَّ النحويين جرت عادتهم على تقديم الدلالة اللفظية على الدلالة المعنوية.[1]فيخيَّل إليك أنَّ قولُهم بالعامل المعنوي كان اضطرارا لا اختيارا. فقد أملته الضرورة، ودعت إليه الحاجة؛ ليتيسر التخاطب حسب المنظور العاملي. وما استضعافهم العوامل المعنوية[2] قياسا باللفظية إلاَّ تأكيد لهذا المنزع. فلو أنَّهم عثروا على معمول يمكن أن يُتعلّل له بعلتين: إحداهما لفظية، والأخرى معنوية، لما رأيت جمهورهم يتنازل عن العلّة الأولى بحكم أنّها أقوى من نظيرتها. وأحسب أنَّ هذا هو الذي جعلهم يردّون قولَ هشام بن معاوية(ت209هـ) في ذهابه إلى

-نزع الخافض: مذهب الكوفيين أنّ «ما» الحجازية غير عاملة في الخبر، وهو منصوب على نزع الخافض. ينظر: الإنصاف، 165/1؛ وشرح المفصل، 268/1.

-الصرف: الكوفيون على أنَّ الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية منصوب على الصرف، وهو أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوَّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها. ينظر: الإنصاف، 555/2.

-معنى الفاعلية: ذهب خلف الأحمر إلى أنّ رافع الفاعل هو معنى الفاعلية. ينظر: الإنصاف، 79/1، وهمع الهوامع، 254/2.

-معنى المفعولية: نصب به خلف الأحمر المفعول به. ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، ص324.

-معنى الإضافة: جرّ به الأخفش المضاف إليه. ينظر: همع الهوامع، 265/5.

-الإسناد: رافع الفاعل عند هشام بن معاوية. ينظر: همع الهوامع، 254/2.

-الوصف: ذهب الكسائي إلى أنّ الفاعل ارتفع لكونه داخلا في الوصف. ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، 292/2

-عامل النعت: وهو كونه في معنى الاسم المنعوت. وعليه الأخفش (ينظر: لباب الإعراب، ص494)، وكذا السهيلي. ينظر: نتائج الفكر في النحو، ص231.

-القصد: جعله بعض النحويين ناصبا للمنادى. (ينظر: همع الهوامع، 33/3)

[1] ينظر: الخصائص، 161/2، 98/3، 100.

[2] ينظر: الإنصاف،47/1.

رفع الفاعل بالنسبة أو بالإسناد؛ لأنّه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلاّ عند تعذّر اللفظي الصالح[1] ؛ذلك أنّ العامل اللفظي مُجمَعٌ عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه.

وسواء عليهم أأخذوا بالعوامل اللفظية أم المعنوية، فقد هُدوا إلى وضع أصول طالما احتكموا إليها، وحكَّموها في بنية الجملة العربية، حتى غلبتْ على تفكيرهم، وأخذت حكمَ الحقائق المقرّرة لديهم، وهي باقتضاب شديد الآتية:

1. «الإعراب لا يكون إلاَّ بعامل وسبب»[2]؛ لأنَّ العلامات الإعرابية في منظومتهم الفكرية «حوادث لا بدَّ لها من محدِث، ولا يوجد واحد منها بغير موجود فرد، إذ يستحيل التعدد، أو أن يستقلَّ المخلوق بخلق نفسه، كما يستحيل أن يقوم المعدوم بإيجاد نفسه».[3]

2. العامل دليل على إعراب المعمول، فإن لم يكن أثره ملفوظا، كان ملحوظا واجبَ التقدير.

3. قد يشبه غير العامل العامل فيعمل عمله، وكلَّما كان أخصَّ كان أقوى، وكلَّما كان أعمَّ كان أضعف.[4]من ذلك إعمال «كان» وأخواتها؛ إذ كان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئا، لأنّها ليست أفعالا صحيحة، فهي داخلة للدّلالة على

---

[1] ينظر: همع الهوامع، 254/2.

[2] نتائج الفكر في النحو، ص84.

[3] اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص197.

[4] ينظر: شرح المفصل،268/1

تغيّر الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، «وإنّما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة في اسمين»[1].

4. قد يشبه العامل غيرَ العامل فيأخذ حكمه، كتشبيه «أن» الخفيفة بـ«ما» المصدرية، فيرفع الفعل بعدها، وخُرِّج عليه قراءةُ ابن محيصن[2]﴿أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ[3]﴾ بالرَّفع.[4]

5. قد يأخذ العامل شبها من عاملين فتكون له منزلة بين منزلتين، كـ«ليس»؛ إذ «أخذت شبها من كان لأنّها فعل كما أنّها فعل، وشبها من ما لأنها تنفي الحال. وكان يجوز تقديم خبرها عليها، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت شبها من كان وشبها من ما صار لها منزلة بين منزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها لأنّها أقوى من ما، لأنّها فعل وما حرف والفعل أقوى من الحرف، ولم يجز تقديم خبرها عليها لأنّها أضعف من كان لأنّها لا تتصرف وكان تتصرف».[5]

6. رتبة العامل التقدم على المعمول؛ بدليل ما احتجّ به البصريون على الكوفيين حين جنحوا إلى القول بترافُع كلٍّ من المبتدأ والخبر[6]، وبما نقضِهم مذهبَهم بما مؤدَّاه «أنّ ما ذكرتموه [أيها الكوفيون] يؤدي إلى المحال، وذلك

---

[1] همع الهوامع، 63/2.

[2] ابن محيصن: محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محيصن المكي. مقرئ أهل مكة. ثقة وعالم بالعربية. مات سنة ثلاث وعشرين ومائة هـ بمكة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 167/2.

[3] البقرة/233.

[4] ينظر: همع الهوامع، 91/4؛والقباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، ص178.

[5] الإنصاف،164/1.

[6] ينظر: نفسه، 44/1؛ وهمع الهوامع، 8/2.

لأنّ العامل سبيلُه أن يقدّر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كلّ واحد منهما قبل الآخر وذلك محال وما يؤدي إلى المحال محال».[1]

7. لا يتبادل العاملان العمل، فيكون أحدهما عاملا في غيره معمولا له، كما هو مذهب الكوفيين في الترافع، فهم لا يجدون غضاضة في أن يكون كلّ واحد عاملا ومعمولا مستندين إلى ما جاء في القرآن الكريم من نظائر، كقوله تعالى: ﴿أَيًّاما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾،[2] حيث نصب «أيّاما» بـ«تدعوا»، وجزم «تدعوا» بـ«أيّاما»، فصار كلّ واحد منهما عاملا ومعمولا.[3]

أمَّا أن يكون العامل معمولا لغير ما عمل فيه، فلا حرج فيه. قال أبو القاسم الزجاجي: «وليس بمنكر في الكلام عامل قد عمل فيه غيره، فيكون عاملا معمولا فيه، كقولنا: رأيت ضاربا زيدا، ومررت برجل مكرم أخاه، وإنّما المحال أن يوجد العامل في شيء وعملُه باطل عنه».[4]

8. الأصل ألا يفصل العامل عن المعمول، وتُتجاوز هذه القاعدة في الفعل لقوته، وفي بعض الأسماء العاملة المحمولة على الفعل؛ أمّا الحرف، فليس بجائز فصله عن معموله على الإطلاق.[5] لذا يقال: «إنّ العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يُفصل بينها وبين معلولها، فيجب أن يكون

---

[1] الإنصاف، 48/1.

[2] الإسراء/110.

[3] ينظر: الإنصاف،45/1.

[4] الإيضاح في علل النحو، ص141.

[5] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص27.

العامل مع المعمول كذلك، إلاّ في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح».[1]

لأجل ذلك رأيتَ البصريين يردّون قراءة ابن عامر[2] أحد القرّاء السبع ﴿وَكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُم شُرَكائِهِم﴾[3] بالفصل بين المتضايفين، ويعدّونها واهيةً، وأنّ قارئها قد وهم فيها؛ لأنّ الإجماع قد وقع على خلافها، فلا يسوغ الاحتجاج بها[4]؛ قال أبو البركات الأنباري (ت577هـ): «وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها في حال الاضطرار، فبان أنّها إذا لم يجز أن تجعل حجّة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض».[5]

9. لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فإذا بدا أنَّ معمولين تسلَّطا على معمول واحد، فلأحدهما العمل دون الآخر؛ فإمّا أن يكون العمل اللفظي للأوّل، فيكون للثاني معنى، وإمّا أن يكون العمل اللفظي للثّاني، فيحمل أوّل العاملين على العمل المعنوي. وقد خلق هذا الأصل في النحو ما يعرف بمسألة التنازع.

---

[1] التبيين عن مذاهب النحويين، ص255.

[2] ابن عامر: عبد الله بن عامر اليحصبي، اختلف في كنيته، والأشهر أنّه أبو عمران. إمام أهل الشام في القراءة، انتهت إليه المشيخة بهاز كان إماما عالما ثقة حافظا متقنا. توفي بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة هـ. ينظر: الفهرست، ص144-145؛ وغاية النهاية في طبقات القراء، 423/1 - 425.

[3] الأنعام/137.

[4] ينظر: الإنصاف،436/2؛ والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص49؛ والعكبري، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص269.

[5] الإنصاف، 435/2-436.

ولعلّ الذي حدا بالنحاة إلى خلق هذه المسألة والعمل بها تباينُ الأثر المطلوب لكلا العاملين، كأن يقتضي أحدهما منصوبا، وثانيهما مرفوعا، بينما يشتركان في اقتضاء المعنى نفسه، نحو: ضربت وضربني زيدٌ، وضربني وضربت زيدا. فـ «زيد» هو المعنى مطلوب كلا الفعلين، في حين إنّ مطلوبهما من الأثر يختلف؛ فأوّل العاملين في قولنا: ضربت وضربني زيدٌ، يتطلّب معمولا منصوبا على المفعولية، في حين يستوجب ثانيهما معمولا مرتفعا على الفاعلية. إلاّ أنّه لا يصح أن يجتمع على معمول واحد أثران مختلفان، ولا مؤثران على أثر واحد[1]؛ لأنّ الاسم الواحد لا يصح أن يكون مرفوعا، ومنصوبا في حال واحدة؛ قال سيبويه: «فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يعلم أنّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يعمل في اسم واحد نصبٌ ورفع».[2]

وقد اختصر ابن مالك مسألة التنازع في قوله:[3]

إنْ عامِلانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ* قَبْلُ فَلِلْواحِدِ مِنْهُما الْعَمَلْ**

والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ***وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرَهُمْ ذا أَسْرَهْ

10. العامل لا يدخل على عامل؛ لذلك رُدَّ قول الكسائي بارتفاع المضارع بالزوائد في أوّله؛ ذلك «أنّه فاسدٌ من وجوه: أحدهما لأنّه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل».[4]

---

[1] ينظر: نفسه، 187/1؛ وهمع الهوامع، 137/5.

[2] الكتاب، 74/1،73.

[3] الألفية، ص26.

[4] الإنصاف،554/2.

ولمّا كان الكوفيون يعتقدون أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، رُدّ عليهم بأنّ ذلك لا يصلح أن يكون عاملا لوجهين: «أحدهما: أنّ الأصل في الظرف ألا يعمل وإنّما يعمل بقيامه مقام الفعل، ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول: إنّ أمامك زيد وظننت خلفك عمرا، وما أشبه ذلك؛ لأنّ عاملا لا يدخل على عامل فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك».[1]

11.الشيء لا يعمل في نفسه، فإذا تنزل الشيء منزلة الجزء من اللفظ، لم يجز إعماله، بل وجب إهماله؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء.[2]

12. لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، «لأجل أنّ المعمول تابع للعامل، فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، وأجملُ أحواله أن يقع في موقعه. فأمّا أن يفوقه في التصرّف، والوقوع حيث لا يقع هو فلا، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد وذلك خروج عن الحكمة والتسوية بين السيد والغلام ليست ممّا يحسن أيضا. إلاّ أنّ وجهها، أنه إذا كان تابعا جاز أن يأخذ رتبته لالتباسه به وكونه من جملته».[3]

13. ليس في كلام العرب عامل يعمل النصب إلا يعمل الرفع، فرُدَّ قول من زعم أنَّ الحروف المشبَّهة بالفعل تنصب المبتدأ ولا ترفع الخبر بأنَّ «[...] الذي يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلاّ ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس

---

[1] نفسه، 52/1.

[2] ينظر: همع الهوامع،109/2.

[3] المقتصد،304/1.

ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الأسماء النصب».[1]

14. العامل الواحد لا يعمل في معمولين متماثلين؛ لذا أعربوا الاسم المرفوع المتقدّم على عامله في مثل: الأرض اعشوشبت، مبتدأ[2]، ولم يروا فيه مواصفة الفاعلية؛ لأنّ الفاعل، عند جمهورهم، مضمر، ومقدّر بـ«هي»، فلو جعلوا المتقدِّم فاعلا، لاجتمع للفعل الواحد فاعلان، وهو ممتنعٌ بالاستناد إلى القاعدة التي تفيد بأنّ العامل الواحد لا يعمل في معمولين متماثلين.[3]

15. عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والعكس؛لذا احتجّ البصريون على الكوفيين لمّا نصبوا الفعل المضارع بلام التعليل بأن قالوا: «إنّما قلنا إن الناصب للفعل (إن) مقدرة دون اللام؛ وذلك لأنّ اللام من عوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير: (أن)».[4]

16. لا يعمل عامل رفعيـن؛ لذا ضُعِّف مذهب رافعي الخبر بالمبتدأ بحجَّة أنّ المبتدأ سبيله أن يتّخذ له فاعلا يرفعه، نحو: القائم أبوه ضاحك. فلو جاز رفعه الخبر، لأدّى إلى إعمال واحد رفعين، ولا نظير له قط.[5] ورُدّ،

---

[1] الإنصاف،185/1.

[2] يستثنى بعض الكوفيين الذين أعربوه فاعلا.

[3] ينظر: الكتاب،10/3.

[4] الإنصاف، 576/2.

[5] ينظر: همع الهوامع،8/2.

أيضا، مذهبُ رافعي الخبر بالابتداء بحجّة أنّ الفعل، وهو أقوى العوامل لا يعمل رفعين، ناهيك بالعامل المعنوي، وهو أولى.[1]

17- العامل النحوي يشبّه بالعامل الحسي، فلا يقبل النحويون معمولا لعامل منعدم الوجود، أصلا، فلا مناص له من أن يكون ظاهرا أو مقدّرا. أمّا أن يكون معدوما، كمذهب أبي العباس أحمد بن يحي المعروف بثعلب (ت291هـ) في نصب الظرف الواقع خبرا بفعل محذوف غير مقدّر، فلا يجوز لبطلانه، وفساد تعليله، «وذلك لأنّه يؤدّي إلى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كلّ وجه لفظا وتقديرا، والفعل لا يخلو، إمّا أن يكون مظهرا موجودا أو مقدّرا في حكم الموجود، فأمّا إذا لم يكن مظهرا موجودا ولا مقدّرا في حكم الموجود كان معدوما من كلّ وجه، والمعدوم لا يكون عاملا، وكما يستحيل في الحسيّات الفعل باستطاعة معدومة، والمشي برجل معدوم، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة؛ فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم لأنّ العلل النحوية مشبّهة بالعلل الحسية».[2]

18. لا يعمل عامل واحد في المعمول وضميره في آن واحد؛ ممَّا ورَّث بابا نحويا يسميه أهل الصناعة باب الاشتغال. والأصل فيه أنّك تقدّم المفعول لداع من أغراض التقديم، فتقول: الزجاجةَ كسرتها، فيقدِّر النحاة ناصبا للمفعول «الزجاجة»؛ لأنّ الفعل قد نصب الضمير، واستوفى بذلك عمله، واستنفد طاقته الحسية على العمل، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم بعدما شُغل بضميره المسمّى «الشاغلَ». وتقدير الجملة عندهم: كسرت الزجاجةَ كسرتها.

---

[1] ينظر: نفسه.

[2] الإنصاف،247/1.

وكذلك إذا قلت: زيدا ضربته،[1] فنزوع النحاة، والبصريين خاصّة، إلى تقدير فعل دلّ عليه المذكور على رأي من نصب زيدا، أو من معناه إن لم يمكن، نحو: إن زيدا مررت به فأحسن إليه، فيقدّر: إن جاوزت زيدا مررت به مقدّما على الاسم[2]؛ قال سيبويه: «إلاّ أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء عن تفسيره».[3] وقد جنح بعض الكوفيين إلى نصبه بنفس «ضربته»، خلافا للمشهور عن النحاة العرب.[4]

ويُلَخِّصُ اشتغال العامل عن المعمول الناظمُ صاحب الألفية بقوله:[5]

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ***عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرا * حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرا**

إنّ هذه الأصول التي أتى ذكرُها تكاد تكون المعين الذي يسترفد منه النحويون رؤيتهم للجملة العربية. فكأنّما أرادوا، وهم يعقدون الصلة بين العامل والمعمول، أن يطلعونا على شبكة من المركبات العاملية تتخلل نظام الجملة، وتؤسس لبنيتها المجردة. ففي قوله (عليه الصلاة والسلام): «الجنَّةُ تَحْتَ أقدام الأُمَّهاتِ»،[6] نستطيع أن نتبيَّن أزواجا من المركبات تتجاوز بكثير

---

[1] بخلاف لو تأخر الاسم بعد الضمير، نحو: ضربته زيدا، على البدل، أو: زيدٌ، على الابتداء، فليس من الباب. ينظر: همع الهوامع،149/5.

[2] ينظر: نفسه، 155/5.

[3] الكتاب،81/1.

[4] ينظر: الإنصاف، 82/1؛ والتبيين عن مذاهب النحويين، ص266؛ وهمع الهوامع، 155/5.

[5] الألفية/24.

[6] أبو عبد الله القضاعي، مسند الشهاب، 102/1؛ وأبو شجاع شيرويه بن شهردار، الفردوس بمأثور الخطاب، 116/2؛ واسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، كشف الخفاء، 401/1؛ ومحمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار، 4/7.

البنية اللفظية التي يحيل إليه الطابع الخطي للعبارة، وتتجسَّد في التقاطع المحوري العاملي التالي:

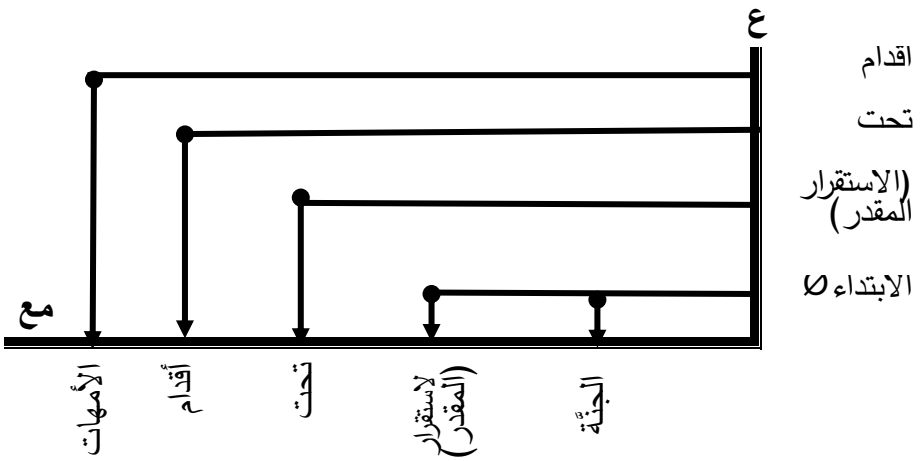

وبهدي من هذا النسيج العاملي، شرع النحويون يسطّرون للجملة حدودا، وصاروا يختلفون في تعدادها، وفي تحديد مبناها التقسيمي. فكلَّما اختلفوا في الأصول العاملية التي يصدرون عنها، وجدتهم يختلفون في تصوير بنية الجملة. وبيانه فيما يلي:

1. يعتدّ الكوفيون باب الاشتغال جملة واحدة؛ لأنهم استجازوا نصب الاسم المشغول عنه بضميره بنفس الفعل، لا بتقدير فعل آخر من جنس الثاني. وخالفهم البصريون، فاستحالت الجملة، لديهم، جملتين، طبقا لما يلي:[1]

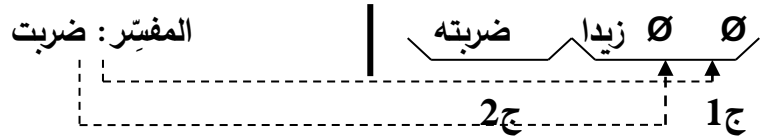

[1] ينظر: الإنصاف، 82/1؛ والتبيين عن مذاهب النحويين، ص266؛ وهمع الهوامع، 155/5.

2. يحتسب الكوفية الجملة التي يتقدّم فيها الفاعل على فعله جملةً واحدة، بينما يعتدّها البصريون جملة اسمية كبرى ذات وجهين. فهي عندهم تركيبان إسناديان، لا تركيب واحد، طبقا لما يجيء:

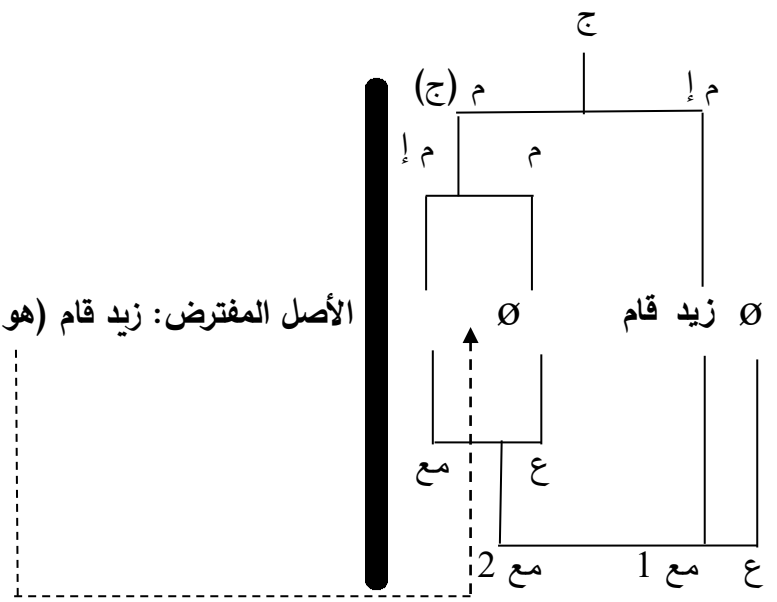

3. ارتكازا على قاعدة مؤدَّاها عدم جواز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، أخذ النحاة يتكلّفون تأوُّل الشواهد التي خالفت هذه القاعدة، فتشَّقق الجملة الواحدة لديهم إلى جملتين. فمن ذلك قول الباري (ﷻ): ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾،[1] فإنَّ الإعراب الذي يقتضيه صحيح المعنى أن تجعل «يوم» متعلقــا بالمصدر «رجعه». إلاّ أنّ هذا الإعراب الفطري يأبـاه النحـاة،

[1] الطارق/8، 9.

ويحيلونه إلى الخطأ؛ لما فيه من فصل بين العامل والمعمول، فلا يبقى من الخيارات إلاّ أحد أمرين:

إمّا أن ينصبوا المفعول فيه بـ«قادر»، وفيه إساءة إلى المعنى؛ لأنّ قدرة الله مطلقة لا تتقيّد بذلك اليوم ولا بغيره. وإمّا أن يُتَحايَل على النصّ بإضمار عامل ناصب حَذَرَ الفصل، قال ابن جني: «فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعا له، احتلت له بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنّه قال فيما بعد: يرجعه يومَ تُبلى السرائر، ودلّ «رجعه» على «يرجعه» دلالة المصدر على فعله».[1]

4. إن قدّرت الكلام عاملا في «إذا» من نحو: إذا قام زيد فأنا أكرمه، فصدر الكلام جملة اسمية، و«إذا» مقدمة من تأخير، وما بعدها متمم لها. وإذا قلت: العامل فيها فعل الشرط، وهي غير مضافة، فالصدر جملة فعلية تقدّم ظرفها.[2]تعالى ونظيره قوله تعالى: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[3]، فإن قدَّرت «بشرٌ» معمولا لـــ«يهدي» محذوفا، صرت إلى الجملة الفعلية، وإن أنت جوّزت تقديره معمولا لعامل الابتداء، صرت إلى الجملة الاسمية.[4] كذلك: أفي الدَّارِ محمَّدٌ؟ فعلى القول: إنّ عامل الاسم المرفوع الجارُّ والمجرور، تكون الجملة ظرفية، وعلى القول: إنّ الاسم على نية التقديم والابتداء، تصير الجملة اسمية.[5]

---

[1] الخصائص، 256/3.

[2] ينظر: مغني اللبيب، ص359.

[3] التغابن/6.

[4] ينظر: مغني اللبيب، ص360.

[5] ينظر: نفسه، ص359.

1.1.2. العمل النحوي على ضوء النظر النقدي:

لا ضير في أن يفترض النحاة بنية مجرّدة تُسَيِّرُ البنيةَ التركيبية المُنْجَزَةَ، وتُفَسِّرُ ظواهرَها الإعرابية، إذا كانت الغاية هي هدي الناشئة إلى صون اللِّسان مِنَ اللَّحْن؛ حفاظا على المستوى الصوابي للناطق العربي. ولعلّ هذا ما يفهم من تشبيه النحويين العامل بالآلة، كقول الرضي: «[...] الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب.[...] وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب. إلاّ أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة، وإن كان علامة لا علّة».[1] ولا شكَّ أنَّ هذا المعنى طالما كان يتردد في أقوال النحويين، كقول ابن الأنباري: «[...] العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنَّار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنَّما هي أمارات ودلالات»،[2]بمعنى أنّ الواضع، مثلا، لمّا رأى حروف الجرّ تلازم الأسماء، ولم تنزل منزلة الجزء، استحسن أن يجعلها مؤثرة في الأسماء،[3] فكأنَّهم أرادوا بما وضعوا أن يقرّبوا على المتعلمين بما افترضوه من نسبة العمل إلى الألفاظ، ولم يكن يخطر ببالهم أن يجروا ألفاظهم على سبيل الحقيقة، وإنَّما على سبيل التجوُّز، قال السهيلي: «إنَّ أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز، لا على الحقيقة، لأنَّ مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين».[4] فلو كان الأمر كذلك لسومحوا فيما ادعوه، ولتجووز عنهم فيما افترضوه، شريطة ألا تستطيل قواعدهم الموضوعة على الشواهد المسموعة،

---

[1] شرح الكافية، 18/1.

[2] الإنصاف، 46/1.

[3] ينظر: شرح ابن الناظم، ص33.

[4] نتائج الفكر في النحو، ص165.

فيُصار إلى «تغيير كلام العرب، وحطِّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها[...]».[1]

وقد حاول عبد الرحمن الحاج صالح أن ينأى بهذه الفكرة عن السياق التعليمي، ليجد لها قرارا مكينا في صلب التفكير العلمي، قوامه «حمل الشيء على الشيء أو إجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو ههنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل».[2] فالنحويون، في نظره، قد انطلقوا من العمليات الإجرائية بحمل أقلّ الكلام على أكثره، وتحويله مع الإبقاء على النواة، فحصلوا على مثال تحويلي على النحو الآتي:

Ø	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيدا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائما
حسبت	زيدا	قائما
أعلمت عمرا	زيدا	قائما

فوجدوا أنّ الزوائد عن اليمين التي ألحقوها بالتركيب البسيط غيّرت اللفظ في جانبه الإعرابي، وتحكمت في بقية التركيب، فسموها «عوامل»، والعناصر المتغيرة في العمودين الثاني، والثالث «معمولات».[3]

فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك أن نشتطَّ فنغلو في القول، قياسا على النقيض، فنَسِمَ ما ساقه النحويون بالخرافة والتكاذيب.[4] لكنَّ الذي نمضي عليه هو

---

1 الردّ على النحاة، ص78.

2 «الجملة في كتاب سيبويه»، ص12.

3 ينظر: نفسه؛ وصالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها وقضاياها المعاصرة، ص104، 105.

4 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

التحفُّظ إزاء ما ينجم عن هذه البنية المتخيلة من تبعات تُرهق الضاربين في أطباق النحو وتزيدهم منه نفورا. فالأمثل طريقةً أن نعتدَّ هذه النظرية غرسا ينبغي أن يقاس بثماره؛ فإن كان الأخذ بها يسهم في ضبط حركات مفردات اللغة، وتصويب ما يقع فيه اللاحن من خطأ، دون أن تزيد قواعد العربية صعوبة على صعوبة، واستغلاقا على استغلاق، وتزيد المتكلم بها بلبلة واضطرابا، فهي نظرية مباركة، يكون الحرص عليها واجبا، والاعتداد بها أوجب. وإن كان العكس، فقد وجب نفيها عن دائرة النحو، وتخليص الناشئة من إصرها.

وما من شكّ أنَّ إفراط النحاة العرب في التقيّد بالأصول العاملية التي وضعوها، لطالما كان حائلا دون النفاذ إلى خبايا اللغة. وقد يكون مردّ ذلك إلى طغيان الروح الفلسفية على المنهج اللغوي. وقد كان من آثاره أن انغلقت مسائل النحو على الفهم، واستبهمت قواعده، بعدما مازجها المنطق، وخالطتها أحكامه. ألم تسمع ما قاله بعض أهل الأدب بشأن مجلس أبي الحسن الرماني(ت384هـ)، من أنَّهم كانوا يحضرون عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا يفهون من كلامه شيئا، ومنهم من يفهون بعضا من كلامه، ومنهم من يفهمون جميع كلامه. فأمَّا الذي لا يفهمون من كلامه شيئا، فأبو الحسن الرماني[1] الذي حمل أبا علي الفارسي (ت377هـ) أن يقول فيه: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء. وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء».[2] فالمأثور عنه أنَّه كان ضاربا بحظ وافر في أطباق النحو والمنطق، وقد وصفه ابن النديم (ت380هـ) بأنّه «من أفاضل النحو

1 ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص391.

[2] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 181/2.

البصريين والمتكلمين البغداديين»،[1]وجعله أبو حيان التوحيدي (ت414هـ) «عالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق».[2]

ونظيره الفرَّاء؛ إذ سلك مسلك الفلاسفة في ألفاظه، حتى قيل عنه: «وكان الفراء يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته».[3] ووصفه ياقوت الحموي بقوله: «كان [...] متكلما يميل إلى الاعتزال، وكان يتفلسف في تصانيفه، ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة».[4]

فهذه العلة الفلسفية، وما شهدته من تجذُّر وفُتوَّة، هي التي نقلت النحو عن منهجه الأصيل، وجنبته الطريقة المثلى، وأفضت به إلى تصورات متخيّلة لا مساغ لها. والحقُّ، كما يقول عباس حسن، أنّ الحقيقة التي يرومها العاملون في مجال النحو قد اختفت «وراء الجدل الزائف كما تختفي الدرّة وسط كومة من الأصداف المهشَّمة، وتوارى الواقع المدرك وراء العلل المتخيّلة، واستحالت الوسيلة غاية، وانقلب التعليل هدفا مرموقا».[5]

والمقطوع به أنَّ لكل صناعة قوانينها المتعارف عليها بين أهلها، والتي ينبغي أن تحمل عليها دون غيرها. وأهل الفلسفة أنفسهم كانوا يرون أنَّ إدخال بعض الصناعات في بعض إنَّما مردُّه إلى جهل المتكلِّم، أو عن

---

[1] الفهرست، ص286.

قال الجاحظ: «ليس يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام متمكنا في الصناعة يصلح للرياسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة والعالم عندنا هو الذي يجمعهما». الحيوان، 134/2.

[2] أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 175/1.

[3] الفهرست، ص303.

[4] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 2813/6.

[5] اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص11.

قصد للمغالطة، أو الاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى كلَّما ضاقت عليه سبل الكلام.[1]

وقد يكون من دواعي الإغراب، زيادة على النزعة المنطقية التي امتاز بها كثير من النحويين، فأثّرت في طريقة تفكيرهم، وفي طبيعة معالجتهم المسائل النحوية[2]، إرادةُ التَّكَسُّبِ التي تضطرّ لفيفا منهم إلى تعقيد ما يضعون من أحكام نحوية. ومن آياته ما حكاه الجاحظ في «حيوانه» من مقاولة: «قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدّم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم؟! قال: أنا رجل لم أصنع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجتهم إليّ فيها[...] وإنّما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسّب ذهبت».[3]

فهذان العاملان جعلا النحاة يغرقون في فلسفة نحوية عقيمة، لم يجن الدرس النحوي من ورائها طائلا، ولم يحقق بها مطلبا. بل زادت مريديه رهقا، حتى غدا النحو محلّ نفور، وموضع استبهام، لا يكاد يلتفت إليه إلاَّ قلة من الدارسين وعلى استحياء.

وممَّا يرغبُك عن التفسير العاملي المآخذ الآتية:

1. **الإغراق في التأويلات والتخريجات البعيدة:** فإذا خالف فصيحُ الكلام قاعدةً من قواعد النحويين التمسوا له ضروبا من التأويل والتخريج ما أمكن، وإلاَّ رموه بالشذوذ من غير سند صحيح يستدلُّون به على صحَّة ما ذهبوا إليه.

---

[1] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 151/3.

[2] ينظر: عبد الجبار علوان النايلة، «ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء»، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج37، ص303.

[3] الحيوان، 91/1، 92.

«وقد يكون رأيهم مقبولا وطاعتهم واجبة لو لم ترد النصوص الصريحة مخالفة لهم. وهم يرونها فيرفضونها، أو يتأولونها تأوُّلا يثير الدهش بدل أن يعيدوا النظر في قاعدتهم».[1]

ومن وجوه الإغراق في التأول البعيد تقدير معمولات محذوفة لا حاجة إليها، وإنّما جيء بها سدًّا لمطالب قواعد صناعية عاملية تكلّفها النحاة، نحو:

- تقدير حذف ضمير الشأن؛ إذ يتحايلون على المنطوق بداعي التوفيق بينه وبين القاعدة، فيُنْوَى الضميرُ، كأنَّ القصد قد توجَّه إليه حقًّا. وإلى هذا أشار صاحب الخلاصة:[2]

ومُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ * مُوهِمُ ما اسْتَبانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ**

فإن بدا ما ظاهره نقض المنصوص عليه في القاعدة، نحو رفع اسم «إنّ»، وورفع خبر «كان»، فإنّما محمله عند النحويين على الحذف والتقدير، لا على كون ذينك العاملين قد خرجا عن موجَبِهما من الأثر. ومثالهما: تقدير الضمير المحذوف في الحديث النبوي الشريف «إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصورون»،[3] على أنَّ الأصل فيه «إنَّه»[4]، لكيلا يصير العامل ناصبا رافعا للجهة نفسها في نفس الوقت، وهو ممتنع لا يتصوّر، لا يدفع إليه سوى الميل إلى تحكيم القاعدة، وردّ الشاذّ إليها ما ما أمكنهم. وهو أمر في غاية الخطورة لما فيه من مساس بمقاصد النصّ، وفي ذلك خروج أكيد عن وظيفة النحوي التي تقتصر على وصف النصّ وتفسيره.

---

[1] اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص202.

[2] الألفية، ص18.

[3] النسائي، السنن الكبرى، مج4، 216/8.

[4] ينظر: مغني اللبيب، ص43.

وأحسب أنّ اسم «إنّ» هو اللفظ المرفوع المؤخر، لا ضمير الشأن المحذوف المقدّر، وأنّ الرفع فيه رخصةٌ يؤخذ بها بعد أن انتفى الإلباس، وقام الدليل على تعيين المراد. أمّا الذهاب إلى أنّ الناصب لا بدّ له من منصوب، فمنطق خاطئ لا يقطع بصحته منطوق العربية. والعجيب أنّ الميل إلى هذا التفسير وجد طريقا إلى قلوب النحاة منذ بدايات النحو وبواكيره. فقد روى الخليل (رحمه الله) أنّ ناسا يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذ، فحمله على حذف ضمير الشأن، فكأنّما أصله: إنّه بك زيدٌ مأخوذ.[1]

ويجري هذا المجرى رفعُ خبر «كان» فيما روي عن العرب، نحو قول الشاعر:[2]

إذا متُّ كانَ النَّاسُ صِنْفانِ شَامِتٌ * وَآخرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ**

فإنّ جمهور النحاة لا يحملونه على هذا المحمل، فيقدّرون لـ «كان» ضميرَ شأن محذوفا اسما لها، على أنّ الجملة الواقعة بعده جملة خبرية صدرها مبتدأ، وعجزها خبر.[3] وهو تقدير لا تخفى غثاثته، فلا ضرورةَ تدعو إليه إذا جُرِّد النَّحوُ ممّا أقحم فيه،ولم تستطل فكرة العمل النحوي عليه.

- تقدير حذف خبر ليت: بعض العرب ينصب الجزأين بعد «ليت»، فلا يُرفع الخبر بها، فينقسم النحاة بين مجيز ومنكر. فأمّا المجيزون، فقد أخذوا بالمسموع عن العرب، وحسبُهم قولُ الراجز:[4]

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعا * إِذْ كُنْتُ فِي وَادي الْعَقِيقِ رَاتِعا**

---

[1] ينظر: الكتاب، 134/2.

[2] البيت من شواهد الكتاب، 71/1؛وهمعالهوامع، 235/1، 64/2.

[3] ينظر: همعالهوامع، 64/2.

[4] العجّاج، ديوانه، 306/2.

أمّا المنكرون، فلم يكن أمامهم، والرواية صحيحة إلاّ أن يؤولوا ويقدّروا خبرَ «ليت» محذوفا، و«رواجع» حالا من ضميره، قال سيبويه: «فهذا كقوله: ألا ماءً باردا، كأنّه قال: ألا ماءً لنا باردا، وكأنّه قال: يا ليت لنا أيّام الصبا، وكأنّه قال: يا ليت أيّام الصبا أقبلت رواجعا».[1]

- تقدير حذف المبتدأ: يقدّر النحاة مبتدأ محذوفا قبل الفعل «يدهنون» في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[2] لا لشيء سوى أنّ القاعدة تقتضي حذف النون من الفعل؛ ذلك أنّ المضارع منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعد فاء السببية.

فكيف السبيل، إذن، إلى المحافظة على القاعدة؟ ليس هنالك إلاّ باب التقدير المفتوح على مصراعيه الذي يعدّ مخرجا ينفذ منه النحاة كلما اعترضت أحكامَهم حوائلُ أو عقبات، وأيُّ تقدير هذا؟ إنّه تقدير صناعي بحت لازم كل اللزوم لتسوية صناعة الإعراب. فحقَّ لعائشة عبد الرحمن أن تستنكره أشدّ الاستنكار، فهي تقول: «وجمهور المصاحف على إثبات النون كما صرّح أبو حيّان في«البحر» وإنّما جرّهم إلى كلّ هذه الوجوه من التأوّل والتقدير أنّهم عرضوا الآية القرآنية على قواعدهم النحوية ثمّ راحوا يلتمسون الحيّل لتسوية الصنعة الإعرابية، وقد قلت وأقول: ما يجوز أن يعرض البيان على قواعد النحاة؛ وإنّه الأصل والحجّة. ومن ثمّ تبقى الآية على وجهها، ويكون الفاء حرف عطف، فتثبت النون رفعا بالعطف على «تدهن» والفاء العاطفة لا تفقد ملحظ السببية».[3]

---

[1] الكتاب، 142/2.

[2] القلم/9.

[3] عائشة عبد الرحمن، التفسير البياني للقرآن الكريم، 58/2.

ونظير هذا التقدير تقدير حذف المبتدأ في قول العرب: إنّك وزيد ذاهبان، وإنّهم أجمعون ذاهبون؛ أي: إنّك أنت وزيدٌ، وإنّهم هم أجمعون ذاهبون.[1] والصحيح أنّه عُطِفَ مرفوعٌ على منصوب في المثال الأوّل، وأُكِّد منصوب بمرفوع في المثال الثاني، ولا داعي إلى التقدير المتمحل في المثالين.

- تقدير حذف الخبر: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.[2] فمن النحاة من يسوق الآية على حذف خبر «إنّ» كي يمتنع عطف المرفوع على المنصوب، فيصير «الصابئون» مبتدأ خبره ما بعده، كأنّما قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مأجرون، أو آمنون، أو فرحون.[3] وهو تقدير مسوق لتسوية الصنعة النحوية لا غير، يؤدي إلى زيادة في النص بلا دليل. ونظيره قراءة من رفع «الملائكة» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾،[4] وهو محمول عند البصريين على الحذف من الأوّل لدلالة الثاني، وليس عطفا على الموضع، أي إنّ الله يصلّي وملائكته يصلّون، لئلاّ يتوارد عاملان على معمول واحد.[5]
- تقدير حذف المفعول: جرت عادة النحويين أن يحذفوا المفعول؛ إمّا اختصارا، وإمّا اقتصارا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار لغير دليل. فإذا كان الحذف الأوّل قد يقبل منهم حينا، ويردُّ عليهم آخر؛ فإنّ

---

[1] ينظر: مغني اللبيب، ص446.

[2] المائدة/69.

[3] ينظر: مغني اللبيب، ص445، 446..

[4] الأحزاب/56.

[5] ينظر: مغني اللبيب، ص564.

تقدير الحذف الثاني، أي حذف المفعول اقتصارا، لا وجه لهم فيه، وكأنّهم ساقهم إليه إيجابهم معمولا إذا وجدوا فعلا متعديا لا مفعول له، فلا مناص من أن يستنفد طاقته الحسّية في مفعول مقدّر إن لم يكن ظاهرا ملفوظا به. وكان أحرى أن يلتفتوا إلى مقاصد المتكلمين من الاستعمال اللغوي دون جعل النحو مجرّد صناعة تستكمل بالفروض والظنون.

ففي قوله **عزّ وجلّ:** ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللهِ وَلا تَعْثَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾،[1] وقولِه: ﴿رَبِّي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[2] يقدّر النحاة مفعولا محذوفا اقتصارا لانتفاء قيام الدليل عليه.[3] وخلاصة النظر في هذا الحذف أنّه مصطنع، وفيه تكلّف؛ ذلك أنّ المتكلم ما قصد إلى ذكر المفعول ثمّ حذفه، ولا خطر بباله شيء من هذا.

فتحقيق القول فيه أن يقال: «إنّه تارةً يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق أو نهب، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا ينوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمّى محذوفا، لأنّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له».[4]

ومن أضرب الإسراف في التأول البعيد، أيضا، ما كان ناجما عن تقدير عوامل محذوفة، لا بموجب من تصحيح معنى، ولكنْ لتسوية مطالب الصناعة النحوية. فصنوف هذا التقدير يتمُّ الكلامُ دونها، وفي إظهارها تشويه

---

[1] البقرة/60.

[2] البقرة/258.

[3] ينظر: مغني اللبيب، ص569.

[4] نفسه.

للأسلوب، وتحميل الكلام ما ليس منه، وما لم يقم عليه دليل معتبر من حال أو مقال. إنّما أدلَّة الحذف فيه صناعية لا يفقهها إلاّ أهل الاختصاص، بحيث لا يخطر تقدير مثل هذه الحذوف بضمير المتكلمين الذين ليست لهم دراية واسعة بصنعة النحو؛ لأنّها ليس مستدلاّ عليها بموجب من تصحيح معنى، ولكن استجابة لتسوية صناعة الإعراب فحسب.

ونظير هذا الضرب التقديري قراءة علي **رضي الله عنه)** قوله تعالى: ﴿لَئِن أَكَلَهُ الذِّيبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[1] بالنصب على تقدير: نوجد عصبةً، أو نرى عصبةً.[2] وكان الأمثل ألا يقدّر شيء من هذا، ويُنظرَ إلى المسألة على جهة الأخذ بالرخصة في الحركة الإعرابية، لا على جهة الحذف. ودليل النحويين على تقدير الحذف، ههنا، صناعي بحت أساسُه أنّ لكل منصوب ناصبا، إن لم يكن ظاهرا، فهو منوي به، ومقدر سواء طلبه المعنى، أم لم يطلبه. وههنا لم يطلبه قطعا لإغناء واو الحال عن إضافة حال أخرى إلى جملة الحال، وهي لا تجلب معنى جديدا.

ومن هذا الضرب، أيضا، قول امرئ القيس الكندي:[3]

فظلّ طهاةُ اللحم ما بين مُنْضِجٍ*صفيفَ شِواء أو قديرٍ معجَّلِ**

حيث يذهب النحويون إلى أنّ الأصل فيه: أو طابخ قدير، ثمّ حذف العامل المضاف مع إبقاء جرّ المضاف إليه، على خلاف البغداديين الذين حملوه على العطف من باب إجازة إتباع المنصوب بمجرور.[4]

---

[1] يوسف/8.

[2] ينظر: مغني اللبيب، ص95.

[3] ديوانه، ص57؛والزوزني، شرح المعلقات السبعة، ص27.

القدير: المطبوخ في القدر.

[4] ينظر: مغني اللبيب، ص433.

أمّا داعي النحاة إلى تقدير حذف المضاف، فإنّما إقرارُهم أنَّ لكلِّ أثرٍ إعرابي مؤثرا يستوجبه، فوجدوا لفظا مجرورا، ولا جارّ له، فدعاهم هذا إلى تقدير عامل له، فكان المضاف. والحقّ أنّ في مثل هذا التقدير تكلُّفا لا حاجة إليه، ومذهب البغداديين أولى بالاعتبار منه. وإن كنت أرجّح حمله على الإتباع على جهة الترخص في الحركة الإعرابية لإغناء قرينة واو العطف عنها. وإن قيل: لمَ لمْ يكن اللفظ مرفوعا، وفيه رخصة أيضا؟ قلت: ذلك إنّما تدعو إليه أسباب جمالية خالصة لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفي، وكأنَّ الداعي إليه داعٍ موسيقيٌّ جماليٌّ، وهو المناسبة الصوتية بين المتجاورين في الحركة الإعرابية. وكذا في الجرّ تحقيق مطلب المشاكلة الصوتية في حركة روي القافية، وهو مطلب موسيقي جمالي أيضا.

وشبيه بهذا الحذف تقدير المضاف في قراءة ابن جمّاز[1] قوله تعالى:﴿وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[2] بالخفض على أنّ الأصل: يريد دارَ الآخرة، أو عرضها.[3] وأحسب أنّ فيه تكلفا وتعسفا لا خفاء به، وأنّ المجرور من الآية يُحمل على المفعولية المترخص في حركتها لانتفاء الإلباس، ولا سيما أنه مسبوق بفعل فيه معنى التعدية.

ومن أمثلة الحذوف ذات الدليل الصناعي، أيضا، توجيه لفظة «غشاوة» على المفعولية لعامل محذوف تقديره «جعل»[4] في قوله تعالى:﴿خَتَمَ

---

[1] ابن جمّاز: سليمان بن مسلم بن جمّاز، أبو الربيع الزهري مقرئ جليل. مات بعد السبعين و مائة هـ. ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء، 315/1.

[2] الأنفال/67.

[3] ينظر: مغني اللبيب، ص433؛ وإملاء ما منّ به الرحمن، ص22.

[4] ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص67. وإملاء ما منّ به الرحمن، ص22.

اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ. وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾.[1]ولا حاجة بنا من معنى إلى ذلك سوى تسوية الصناعة الإعرابية كيلا يكون هنالك منصوب بلا ناصب، مثلما لا معمول بلا عامل في اللغة العرب، على نحو ما دلّت عليه لغة النحويين الواصفة في مختلف الآماد. والذي يُطمأنّ إليه في هذه المسألة أنّه لا حذفَ فيها ولا تقدير، وأولى أن يوجّه الاسم المنصوب على كونه مسندا إليه مترخّصا في حركته لقيام قرينة الإسناد مقامَها، من باب تعذّر إسناد الختم إلى الأبصار.

ومنه، أيضا، ما خرّج النحاة عليه قراءة[2] قوله تعالى في الشاذّ: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةَ حَبَّةٍ﴾[3] على أنّ الأصل: أخرجت مائةَ حبّة، فيوجه النصب على المفعولية لفعل محذوف.[4] ولا دليل عليه سوى قولهم: إنّ لكلّ منصوب ناصبا، حتى ولو أدّى ذلك التقدير إلى إفساد الأسلوب، وتشويه دلالته. والذي أراه أولى بالاعتبار أن يكون العدد شاغلا وظيفة (المسند إليه)، والفتحة عارضة على جهة الترخص.

---

[1] البقرة/7.

[2] ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن، ص118.

[3] البقرة/261.

[4] يحمله بعض النحاة، كالعكبري على البدلية (ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن، ص118) إلاّ أنّه، فيما أرى، حمل ضعيف؛ ذلك أنّ البدل هو التابع المقصود بالحكم، وهو هنا لا يصح أن يكون القصد موجها إليه دون متبوعه؛ وبحسبك أنّه لو صحّ ذلك لجاز أن يكون قوله تعالى: كمثل حبّة أنبتت مائة سنبلة، وفيه إفساد للمعنى؛ لأنّ الله يضاعف الأجر للمنفقين سبعمائة ضعف، لا مائة ضعف.

فمن الواضح، بعقب هذه الأمثلة، أنَّ النحاة، بتشددهم في تحكيم القواعد، كانوا قد ضيَّقوا على العربية، ولم يراعوا فيها طبيعتها المتطورة.[1] وهذا، بلا شك، هو الجانب المعيب في مسألة العوامل؛ إذ يمنح النحويّ «سلطانا قويّا يتحكم في صياغة الأسلوب أو في ضبطه، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام».[2]

فالتحايل على النَّص إرضاءً لقاعدة كان الأصل فيها أن تنبثق منه يعدّ، بحقٍّ، من العوارض غير المقبولة التي أفسدت النحو العربي، وأنهكته بضروب من التأويل. فمن المستشنع، حقًّا، صرفُ الكتاب الكريم عن وجهه، وتحريف كلمه عن مواضعها، لا لشيء سوى أنَّ المعايير التي اشتقَّها النحاة قاصرة عن شمول المادَّة اللغوية التي نَطَقَ بها العربي. أفمن أجل قواعدهم وتعليلاتهم «يتناولون كتاب الله الأسمى في بلاغته، وفصاحته وإجماع السبعة على قراءة فيه بالحذف، والتقدير، وضروب التأويل المختلفة، كما يتناولون كلام العرب كذلك من أجل نحوهم وتعليلاتهم»؟![3] فليس أسوأ من ترك القراءة، وهي سنَّة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها، جريا وراء بيت من الشعر جرى بألسنة الأعراب، فاستبدَّ بجهد النحاة، فركنوا إليه، وعوَّلوا عليه.

فإنْ تعجب، فعجبٌ ممن رضي بهذا منهجا، واطمأنَّ به، وقد يكفي في هذا الموقفقول ابن حزم (ت456هـ): «لاأعجب ممَّن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطّرماح،أو لأعرابي أسدي، أو سلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب بـوَّال على عقبيــه لفظا في شعـر، أو نثـر، جعلــه في اللغــة، وقطـع بـــه، ولـم يعتـرض فيـــه، ثـمَّ إذا وجـد الله – تعالـــى–

---

[1] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص384.

[2] النحو الوافي، 247/2.

[3] اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص175.

خالق اللغات وأصلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجَّة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه، ويتحيَّل في إحالته عمَّا أوقعه الله عليه».[1]

وحقيق بالفخر الرازي أن يعجب؛ إذ يقول: «إنِّي أتعجَّب كثيرا من تكلُّفات النحويين [...] وذلك أنَّهم لو وجدوا شعرا مجهولا يشهد لما أرادوه فرحوا به، واتخذوه حجة قوية. فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة، أولى بأن يدلَّ على صحة هذه اللفظة واستقامتها».[2]

فالأولى أن يتَّخذ القرآن مرجعا لاستنباط الأحكام، يُصوَّب بناء عليه ما خالفه، ولم يجر على منواله، لا العكس الذي اعتاده نحاتنا. فالأمثل، كما يرى رشيد رضا، أن يحتسب «القرآن فوق النحو والفقه والمذاهب كلها، فهو أصل الأصول، ما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مردود مرذول»،[3] أو كما قال ابن المنير (ت633هـ): «وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة»[4]؛ لأنَّ القراءة «سنَّة متَّبعة يأخذها آخر عن أوَّل، ولا تحمل على قياس».[5]

فالمنهج السليم في هذا كله أن يصحح النحاة منهجهم الاستقرائي الناقص، وينعموا النظر في وجوه القراءات القرآنية، ويمعنوا فيها. فما وجدوه مخالفا للقاعدة، صحَّحوه بها، وراجعوا النظر فيها، لما في قواعدهم من ثغرات.[6]

---

[1] ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 231/3.

[2] التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، 147/3.

[3] أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ص10.

[4] ابن المنير، الانتصاف على الكشاف، 471/1، 472.

[5] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص59.

[6] ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص31، 32.

فقد كان عليهم أن يوسعوا القواعد بحيث تشمل جميع الوارد من الشواهد، وبخاصة الشواهد القرآنية بوجوهها المختلفة؛ لأنَّها حجة في العربية صحيحها وشاذّها.[1]

2. **تخطئة الفصحاء، وردّ كلامهم:** إذا لم يتسنَّ للنحويّ إرغام النصوص المطبوعة على الدخول، كرها، ضمن دائرة القواعد المصنوعة بالتأوُّل أو التخريج، رأيتَه يتطاول بغير حجة على الكلام المسموع، ولم ير مانعا من أن يُخرجه إلى دائرة اللحن.

فقد خطّأ النحويون فصحاء العرب في غير ما موضع من كلامهم، كأنّما واجبهم إصدار قواعد بدل معاينة وقائع.[2]وقد كان الخليل بن أحمد ممَّن شرع للنحاة هذا، فأُثِر عنه أنَّه اتَّهم بعض العرب بالغلط، قال سيبويه: «وممَّا جرى نعتا على غير وجه الكلام: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأنَّ الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه [...] وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلاَّ هذان جحرا ضبٍّ خربان، من قبل أنَّ الضبَّ واحد والجحر جحران، وإنَّما يغلطون إذا كان الآخر بعد الأول، وكان مذكَّرا مثله أو مؤنثا. وقالوا: هذه جحرةُ ضِبابٍ خربةٍ، لأنَّ الضباب مؤنثة ولأنَّ الجحرة مؤنثة، والعدّة واحدة، فغلطوا. وهذا قول الخليل رحمه الله».[3]

إلاَّ أنَّ من النحاة من أمكنه تخريج هذا القول ونفي الخطأ عنه وحمله على القياس، كابن جني الذي يقول: «فهذا يتناوله آخر عن أوَّل، وتال عن

---

[1] ينظر: إبراهيم السامرائي، التطوُّر اللغوي التاريخي، ص75.

[2] ينظر: محاضرات في الألسنية، ص104.

[3] الكتاب، 436/1، 437.

ماض على أنَّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنده، وأنَّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نيّفا عن ألف موضع. وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِسَ وشاع وقبل [...] وإذا أمكن ما قلنا [...] كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه، ولا يقاس به».[1]

وقد تبع الخليلَ في تخطيء العرب تلميذُه سيبويه، فنسب إليهم الغلط في غير موضع من كتابه، وإن ادَّعى بعض النحاة أنَّه أراد بالغلط التوهُّم،[2] قال سيبويه: «واعلم أنَّ ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان».[3]ولعلَّ موقفه في مناظرة الكسائي فيما يعرف بـ«المسألة الزنبورية»[4] يندرج ضمن تخطئة العرب فيما يصدرون عنه من وجوه الكلام.

وقد بلغت جرأة بعض النحاة أن عابوا أبلغ النصوص وأسماها، فتناولوا قراءات مجمعا على صحتها بالتأول والتجريح، لا لشيء سوى أنَّها تخرج عن مقاييسهم العاملية التي وضعوها، وأحكامهم التي فرعوها. فقد حكى السيوطي أنَّ قوما من النحاة المتقدمين كانوا يؤاخذون على عاصم[5]

---

[1] الخصائص، 191/1-193.

[2] ينظر: الإنصاف، 191/1.

[3] الكتاب، 155/2.

[4] ينظر: مغني اللبيب، ص92-94.

[5] عاصم الكوفي: عاصم بن بهدلة أبي النجود (بفتح النون وضم الجيم) الأسدي، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القرَّاء السبعة. كان رجلا صالحا ثقة. توفي سنة سبع وعشرين ومائة هـ بالكوفة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 346/1-349.

وحمزة الكسائي وابن عامر[1] قراءات بعيدة عن العربية، وينسبونهم إلى اللحن، كجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر:[2]﴿قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِم[3]﴾؛ لأنَّه لا يصحُّ، لديهم، أن يعترض مفعول المصدر «أولادَهم» المضاف «قتل» والمضاف إليه «شركائِهم»[4] من حيث إنَّ المضاف عامل في المضاف إليه، فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين العلَّة العقلية ومعلولها، قال الزمخشري في هذا الصدد: «أمَّا قراءة ابن عامر [...] لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا [...] فكيف به في الكلام المنثور [...] والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء».[5] والبصريون يذهبون إلى وهْيِ هذه القراءة، ووَهْمِ القارئ فيها؛ لأنّ الإجماع واقع على خلاف الفصل.[6]ووافقهم ابن خالويه بقوله: «وهو قبيح في القرآن».[7]

وردّ القراءات بأقيسة النحاة أمر لا يصح الاستئناس به، فلهو محض تحكم ضارٍ في المادة النحوية. فالفصل جائز، ولا سبيل إلى إنكاره، وقد أيدته قراءة سبعية محكمة. فينبغي أن تتسع قواعد النحاة ولا تضيق لاستيعاب كلّ

---

[1] ابن عامر: عبد الله بن عامر اليحصبي، اختلف في كنيته، والأشهر أنّه أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة، انتهت إليه المشيخة بها. كان إماما عالما ثقة حافظا متقنا. توفي بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة هـ. ينظر: الفهرست، ص144، 145؛ وغاية النهاية في طبقات القراء، 423/1-425.

[2] ينظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص226.

[3] الأنعام/137.

[4] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص49؛ وهمع الهوامع، 294/4.

[5] الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 127/2.

[6] ينظر: الإنصاف، 436/2.

[7] الحجة في القراءات السبع، ص151.

ما نطقت به العرب اختيارا لا اضطرارا. ويحسن في هذا الباب ما ذهب إليه ابن مالك من إباحة الفصل بين المتضايفين في السعة في ثلاث صور:

-الصورة الأولى: فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلّق بالمصدر من مفعول به أو ظرف.

-الصورة الثانية: فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني.

-الصورة الثالثة: فصل المضاف عمّا أضيف إليه بالقسم.

وهذه الصور الثلاث عبّر عنها في قوله:[1]

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ نَصَبْ*مَفْعولاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ**

فَصْلُ يَمينٍ.....*.....**

وقريب من هذا موقفهم من قراءة سبعية محكمة جاءت في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ[2]﴾ حيث قرئت كلمة «هذان» بالألف مع تشديد النون من «إنَّ»،[3] فعارضها بعض النحاة معارضة صريحة، وأنكروها إنكارا تاما؛ لأنَّها، في نظرهم، غلط من الكاتب.[4]

فالملاحظ أنّ النحاة يتمحلون، من أجل قواعدهم، درء فصيح الكلام وتركه تمحلا شنيعا. وما يثير الدهش، حقًّا، أنّهم قلبوا الهرم النحوي رأسا على عقب، فجعلوا القاعدة التي كان من المفروض أن تنبثق من الاستقراء الشامل لمنطوق العرب تتحكَّم فيه، فيستشهدون بوجوه من القراءات إذا وافقت

---

[1] الألفية، ص34.

[2] طه/63.

[3] ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص242؛ وإملاء ما منَّ به الرحمن، ص419؛ وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص307.

[4] ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص51.

الحكم النحوي، ويعرضون عنها واصفين إيّاها باللحن والخطأ والقبح إذا ما خالفته، بل إنّهم، ويا للعجب!، قد يحتجون لشواذ القراءات، ويعتلّون لها، ثمّ يعمدون إلى تجريح بعض من القراءات المتواترة التي صحّت نسبتها إلى من أوتي جوامع الكلم. فابن جني، مثلا، قد اعتلّ من جهة للقراءات الشاذة، ورآها ضاربة في صحة الرواية، وموافقة للقياس، وأفرد لها مؤلفا سمّاه «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»، وجعل الغرض منه أن يبيّن «وجه قوّة ما يسمّى الآن شاذّا، وأنّه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه».[1] بينما يرى، من جهة أخرى، ضعف قراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، على الرغم من كونها قراءة سبعية.[2]

الحاصل أنّه ما كان ينبغي أن يورط النحاة أنفسهم في تخطئة العرب وردّ كلامهم. فالاعتراف به واجب، وهو اعتراف بواقع لغوي لا سبيل إلى إنكاره.

3. ابتداع ما لم يجر على الألسنة أو ينطق به: من دلائله قول الزجاج: «والمازني يجيز في: يا أيها الرجلُ، النصب في الرجل، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره، وهو قياس؛ لأنَّ موضع المفرد المنادى نصب، فحملت صفته على موضعه».[3] ففي هذا النصّ نجد المازني يبتدع لغة لم تجر على أي لسان عربي، ويترك الواقع الفعلي للغة إلى افتراضات قياسية ما أنزل الله بها من سلطان، على حدّ تعبير رمضان عبد التوّاب.[4]

---

[1] ابن جني، المحتسب، 32/1، 33.

[2] ينظر: نفسه، 33/1.

[3] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 64/1.

[4] ينظر: رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص152.

4. افتراض ما لا دليل عليه، ولا فائدة فيه: من نظائره اختلاق الإعرابين التقديري والمحلي، وهما إعرابان صناعيان مستجلبان بأقيسة نظرية يتداولها النحويون فيما بينهم، بعدما وقر في أذهانهم أنّ ظهور العامل في السياق التركيبي قاض، لا محالة، بإحداث أثر في المعمول، وقد كانوا يسلّمون تسليما مطلقا بدلالة الأثر الإعرابي على المؤثر ؛ إذ قالوا: عرض حادث لا بدّ له من محدث، وأثر لا بدّ له من مؤثر، ثمّ أخذوا يلتمسون للإعراب التقديري والمحلي عللا وظيفية، فيعللون التمسك به بما يفيده في عملية ضبط التوابع خاصّة؛ إذ هو الأمارة الهادية، و المعْلَم المرشد، والدليل القاطع إلى ما يستحقه التابع من حركة. فمزيته أنّك ترى المتبوع اسما مبنيا أو مقصورا مما لا يظهر عليه الأثر الإعرابي، فإن أنت قدرت الحركة بناء على ما تقتضيه الصناعة الإعرابية، أو أبنت المحل، اهتديت، ولا ريب، إلى ضبط التابع ضبطا صحيحا، إذ القياس أن تماثل التوابع متبوعاتها وتشاكلها إعرابيا. لكنك لو أهملت التقدير أو تحديد المحلّ حملت نفسك على المشقة، وأضفت إليها عناء فوق عناء في التوصل إلى الحركة المطلوبة التي ينبغي مراعاتها في التابع. ففي إهماله وتجريد النحو عنه إبهامٌ وإلباس، وصرفُ القواعد عن اليسر إلى التصعيب والاستغلاق. فالخيرُ كلُّ الخير في الحفاظ على هذين النمطين الإعرابيين، والإبقاء عليهما دون أن يمسسهما سوء لاستحالة توجيه الكلام دونهما ؛ يقول عباس حسن: «لا يمكن إغفال الإعراب المحلّي والتقديري، ولا إهمال شأنهما وأثرهما، إذ يستحيل توجيه توابعهما –مثلا– بغير معرفة الحركة المقدرة أو المحلية، بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل أو مفعول، أو مبتدأ، أو مضارع مرفوع وما يترتب على ذلك التوجيه

من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما».[1] ومثله محمد الخضر حسين، فهو يرى أنَّ داعي النحاة إلى القول بالإعرابين التقديري والمحلي ليس الفضول، بل دلَّهم إليه استقراء كلام العرب، وملاحظة عناصره، حيث وجدوا أنَّ عقدة التوابع لا تنحلُّ إلاَّ بمراعاة هذا النمط الإعرابي، ولاسيما عقب المقصور، والمنقوص، والمضاف، والمبني، والجملة.[2]

فلا أعجب ولا أغرب عند النحاة من هذه المطالبة التي حملها قبيل من الدارسين قصد تخليص النحو العربي من إصر هذا القسم الإعرابي بحجّة صعوبة إدراكه لإيغاله في التجريد والافتراض، في منأى عن الواقع المحسوس الذي هو أوضح في الذهن، وأرسخ في الذاكرة، وأقرب إلى النفس.

ومن اللغويين من لم يعقه التقليد عن النظر في سلامة هذه المسألة، مثل شوقي ضيف الذي دعا إلى العدول عن الحركة المقدرة أو المحلية والخلاص منها، فهي، في نظره، «عناء ينبغي أن تنفيه من النحو، لأنّنا لا نفيد منه سوى حفظ اصطلاحات تشوش على عقولنا، وتدخلنا في ضباب لا آخر له [...] وإنه ليكفي أن نقرر في كلّ باب أنه يأتي مفردا، ويأتي جملة، ونورد الأمثلة التي تصور ذلك تصويرا واضحا».[3]

---

[1] النحو الوافي،85/1.

[2] ينظر: محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص246.

[3] الرد على النحاة، ص64.

وقد دعت لجنة تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة[1] كذلك إلى فراق هذا التقدير، وتمحل المحل، وصرف الهمم عن بيان العلامات المتعذر بيانها؛ لأنّ وجودها متخيل غير حقيقي.

والحقّ أنّ الحركة المقدّرة حركة مصنوعة لا دليل عليها سوى أصول مصنوعة أسقطها النحاة على واقع بعيد عنها، ثمّ قيدوا بها أنفسهم، فصارت تتحكم في الدرس النحوي. أمّا القول بأنّها توجّه المتكلم إلى ضبط حركة التوابع؛ فقولٌ فيه نظر يؤخذ على حذر؛ ذلك أنَّها لا تسعف في حقيقة الأمر بشيء في ضبط حركة التابع خلافا لما يشار إليه ويتعلل به. فالمنبئ، حقًّا، بحركة آخره مهما تكن هي المعرفة القبلية المكتسبة المتعلقة بطبيعة نظام الجملة العربية، كأن نعلم، مثلا، أنَّ المسند إليه المسبوق بـ«إنَّ» أو إحدى أخواتها منصوب؛ لأنَّ هذه المعرفة هي التي تقود النحاة، كذلك، إلى ضبط محلِّ المسند إليه المبني. فالجهد المبذول في تحديد حركة المحل، ومنه تحديد حركة التابع يجدر صرفُه مباشرة إلى هذا الأخير، فعوَضَ أن نقدّر حركة المتبوع بناء على الوظيفة النحوية التي يشغلها، ثمَّ تقدير حركة التابع بناء على حركة المتبوع، نجعل دليلنا إلى حركة التوابع مباشرة معرفتنا بأنَّ متبوعها إن لم يكن ممَّا تظهر عليه حركات الإعراب ينظر إلى وظيفته النحوية؛ فإن كان مسندا إليه غير مقترن بـ«إنَّ» وأخواتها، أو بحرف الإضافة وجب رفع التابع. وإن كان مقترنا بـ «إنّ» أو إحدى أخواتها وجب نصبه. وفي ذلك اقتصاد في الجهد، ووضوح في التيسير.

يضاف إليه أنّ تابعية تلك الأبواب النحوية لما قبلها على نطاق الأثر الإعرابي دون اليقين، فقد ثبت عن العرب الفصحاء أنَّهم قد يعدلون أحيانا

[1] ينظر: دراسات في العربية وتاريخها، ص239-244؛ وعبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص58، 59؛ وابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص172-174.

عن المماثلة بين التابع والمتبوع، فلا يجرون هذا على حركات ذاك، بل يخالفون بينهما إذا أدّت قرائن ما دورا في تجلية المعنى ومنع الإلباس، وإن كان النحاة يتأوّلون في تلك المواضع، ويعملون إزاءها حيّل التخريج، هذا إن لم يجاوزوا التأوّل إلى تخطئة العرب، وردّ المادّة اللغوية الثابتة عنهم، لا لشيء سوى أنّها لا تجري على سنن أصولهم، ولا تطرد مع قواعدهم. والجليّ أنّ الحكم بهذه المشاكلة إن هو إلاّ حكم أغلبي، فهو الأكثر تواردا من المخالفة، ويمكن تفسيره من باب حرص الأذن العربية على المجانسة الصوتية لما فيها من نغمية ترتاح إليها النفس، وهو السبب الذي حملهم على الجرّ على الجوار في العبارة الشهيرة: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ. والشاهد على أضرب المخالفة بين التوابع، ومتبوعاتها قولُ العرب: إنّك، وزيد ذاهبان، وقولهم أيضا: إنّهم أجمعون ذاهبون، حيث لم يماثلوا بين المعطوف والمعطوف عليه في العبارة الأولى، كما أنّهم خالفوا بين المؤكِد والمؤكَد في العبارة الثانية. إلاّ أنّ بعض النحاة قد تجرؤوا على تخطئة العرب الأقحاح في مثل هذه التعابير، وحملهم على الغلط، وصرفهم عن المستوى الصوابي، كسيبويه الذي يقول: «واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيد ذاهبان».[1]

كما أنّ العرب قد يخالفون أحيانا بين البدل والمبدل منه، فلا يتبعون هذا ذاك، كقولهم: مررت به البائس، (برفع البدل ونصبه)، غير أنّ النحاة يخرجونه على الابتداء في حالة الرفع، وعلى الترحم في حالة النصب؛ فقد جاء في «الكتاب»: «وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررت به البائسُ، كأنّما لمّا قال: مررت به قال: المسكين هو [...] وإن شاء

[1] الكتاب، 155/2.

قال: مررت به المسكينَ [...] وفيه معنى الترحم».[1] والواضح أنّه تخريج ضعيف، وتوجيه غير سديد، فسواء أرفعت أم نصبت، فلفظة «مسكين» لا تفارق باب البدل في هذين السياقين. فالأرجح أنّ التابع لا يتساوق حركيا دائما مع متبوعه، ممّا يجعل حجّة المتشبثين بالإعرابين: التقديري والمحلّي مردودة إن لم تكن مظنونة في أحسن أحوالها.

فتمسك النحاة بمثل هذه الأنماط الإعرابية واهٍ ليس له ما يبرّره ويقوّيه. فالأولى العزوف عنه، وعدم الالتفات إليه جرّاء الإصر الذي يتحمله الناشئ في استيعاب هذه الأنماط، وتجشمه الصعاب في إدراكها، ولاسيما أنّ الناشئ في العلم يميل بطبعه إلى التجسيم دون التجريد، فلا يتأتى له الوقوف على الحركات المنوية التي تحول دونها إحدى العوارض، إلاّ أرهق من أمره عسرا.

زيادة على ذلك أنّ تقدير الحركة أو المحلّ لا يسعف بشيء في بيان المعنى والقود إليه، وهي وظيفة تناط أصلا بوجود الحركة الإعرابية التي ترشد إلى استخلاص المعاني. وأحسب التقدير ههنا لا يعدّ قرينة، ولا هو نظير الحركة الإعرابية غير المقدرة؛ لأنّ التقدير الذي درج عليه النحاة يتهيأ للنحوي بعد وضوح المعنى، لا قبله، ومن شأن القرينة «أن تقود الفهم لا أن يخترعها الفهم»،[2] وهي ههنا مخترعة بعد تمام الفهم.

فإذا قيل: ما البديل الذي يمكن أن تفسَّر في ضوئه الحركات الإعرابية؟ فالجواب أن يقال: إنَّ الأثر الإعرابي قرينة لفظية من جملة القرائن التي تستفاد من السياقين: المقالي والمقامي، تعين على بيان الوظيفة التي تشغلها الكلمة في تركيب لغوي متماسك، وهذا حالما يقع الإلباس بين عناصره، كأنّ

---

[1] نفسه، 2/75-76.

[2] تمام حسان، البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، ص200.

يتعذر إدراك فاعل من مفعول استنادا إلى تضافر القرائن اللفظية والمعنوية الأخرى. ففي هذه الحال تتدخل الحركة أو العلامة بوصفها قرينة فارقة لتؤدي دورا هامّا في الفصل بين المعاني المشتبهة. وفي غير مواضع الاستشكال والإلباس قد لا تزيد الحركة على كونها مجرّد وسيلة يُتوصّل بها إلى الاعتدال في الكلام على النحو الذي نصَّ عليه قطرب.[1] وفي هذه المواضع يترخص العرب في الحركة الإعرابية أيّما ترخص،[2] فيناوبون بين حركة وأخرى، ولا يضبطهم ضابط من معنى سوى ميلهم في بعض الأحيان إلى اعتبارات صوتية، كالمجانسة الموسيقية في مواضع مراعاة الجوار والإتباع ونحوهما.

فالعرب يتخفّفون في القول ما وجدوا إليه سبيلا، فيستغنون عن بعض العناصر اللغوية شريطة أن تدلّ على حذفها قرائن معيّنة، فلا يؤدي حذفها إلى اختلال في التركيب، أو تشويه في المعنى؛ فيحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا قام الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها. من ذلك حذفهم الفعل، وهو معقد جلّ المعاني النحوية، عندما يكون السياق المقالي أو المقامي دالاّ عليه، كأن يسأل: ماذا أكل محمد؟ فيجاب: تفاحةً. فإنّ الأصل

---

[1] فأوّل مخالفة في تاريخ الدرس النحوي لمألوف النحاة وأعرافهم بشأن علامية الحركة الإعرابية معزوة إلى تلميذ سيبويه: قطرب بن المستنير الذي عاب على النحويين اعتلالهم، فلم يرض بالتفريق بين الحركات الإعرابية والبنائية، بل وحّدها على خلاف الباقين، وسندُه في ذلك أنّ الإعراب لم يدخل الكلام للدلالة على المعاني التركيبية والفرق بينها، وإنّما دخله قصد التحريك والتعجيل طلبا لاعتدال الكلام، وقد اتكأ قطرب في إنكاره كون الحركات علامات على ما في العربية من ظواهر تدحض هذا المذهب بيقين، فهي حافلة بأسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني. فلو كان الإعراب فارقا بين معاني النحو، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله. ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص70.

[2] المقصود بالرخصة «تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة اتكالا على أمن اللبس. فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص». البيان في روائع القرآن، ص9.

في الجواب: أكل محمد تفاحةً، فأغنت القرينة عن تكرار الفعل والفاعل معا. كما يحذف المبتدأ، ويحذف الخبر والصفة وغير ذلك في كثير من السياقات العربية عندما يؤمن اللبس، ويتحقق الاتصال.[1] وحركة الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة، فيترخّصون فيها، ويجرّدونها عن دلالتها حالما ينتفي التلبيس، ويرتفع الإشكال عن عناصر التركيب.

فالبيّن أنّ ما أولاه النحاة للعلامة الإعرابية من حفاوة واعتداد فيه غلوّ ومبالغة. فقد صحّ عن العرب أنّهم يترخصون في العلامة حيث لا تشير في كثير من المواضع إلى المعاني الوظيفية، خلافا لما قرّره النحاة في الأنموذج النحوي التراثي.

حقّا، حريٌّ أن يلتفتوا إلى العلامة، ويدرجوها ضمن القرائن النحوية، ولا مأخذ على ذلك، ولا بدعَ؛ فليس فيه ما يدعو إلى الريبة والقلق. ولكنّ الشيء المريب حقّا أن ينصّوا على أنّها قرينة حيث كان موضعها من التركيب، سواء أمايزت بين عناصره، أم لم تمايز. فهذا الحكم لا تقرّه المادّة اللغوية الثابتة عن العرب، فهو حكم مظنون دون اليقين. فالموثوق به أنّ الأثر الإعرابي قرينة فارقة بين جملة المعاني المتكافئة حينما يتعذّر الفصل بينها استنادا إلى جملة القرائن الأخرى المستفادة من السياقات اللغوية والاجتماعية. أمّا إذا لم تكن الحاجةملجئة إليها في مواضع لا يشتبه بعضها ببعض؛ فإنّ قرينة الإعراب قد تفقد قيمتها البيانية، وتتحوّل إلى مجرّد حركة صوتية صماء لا تحمل خصوصية الفرق.

[1] ينظر: الخصائص، (فصل الحذف)، 2/360 - 381.

2.2. البنيــة الإسناديــة:

1.2.2. مفهوم الإسناد:

يعدّ الإسناد بحق من أهمّ العلاقات الوظيفية المجرَّدة التي تنهض على أساسها الجملة العربية، فهو قرينة معنوية تهدي إلى إدراك محصول الفائدة، وتقود إلى تحقيق الرباط المركزي بين الوحدات الصرفية في التركيب النحوي المتماسك.

لأجل ذلك اهتم به الدارسون اللغويون القدامى والمحدثون على حدّ سواء، فالتفتوا إليه فاحصين وممحصين، وأسبغوا عليه الاهتمام على اختلاف بينهم، بالنظر إلى كونه يؤسس لعلاقة محورية سابقة للتعجيم، تتكهن بجميع ضروب الأبنية المنجزة، فلا يغنى عنها الخطاب اللغوي في جميع تلوُّناته. فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: «الكلام سند ومسند، كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبد الله سند، ورجل صالح مسند إليه»،[1] وفي المقول إشارة قوية إلى مدى وضوح هذه القرينة المعنوية في تصوره، ليخلفه تلميذه سيبويه، فيعقد للإسناد بابا يدعوه «هذا باب المسند والمسند إليه»، ويفسّر طرفيه بقوله: «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك».[2] ويتضح من هذا التعريف قيام الإسناد على جهة ارتباط إحدى الكلمتين بالأخرى على سبيل الإفادة. لكن أهي فائدة الخبر المجتناة من ضروب القول المنجز، والراجعة إلى مساق التخاطب حسب ما يفهم من عبارة البلاغيين، أم هي شيء أدقُّ من ذلك موغل في التجريد، كما يفاد من إشارات كثير من النحويين؟

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، 283/2.

[2] الكتاب، 23/1.

في المسألة قولان: فَهِمَ بعض الدارسين أنّ مدار الإسناد على الأقوال المنجزة التامة التي يحسن السكوت عليها؛ إذ هو بؤرة الجملة ونواتها.[1] فلم يتردّد الحاج صالح في إخراج الإسناد من حيّز البنية الصورية إلى الجانب الخطابي التبليغي الدلالي للكلام.[2] ونظيره محمد صلاح الدين الشريف[3]؛ إذ يقول: «وعلى كلّ فلا معنى للإسناد في البنية الإعرابية [التركيبية] المجردة، إذ الإسناد لاتصاله في الاستعمال بدلالة الإخبار صار من مصطلحات الأبنية المنجزة المحيلة على المقام».[4]وقد كان الباحثان مدفوعين بما ألفياه لدى القدامى عامة، والبلاغيين خاصة، من عبارات توحي بهذا المفهوم، وتومئ إليه ؛ منها قول ابن يعيش: «وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة، تُنسب إحداهما إلى الأخرى [...] على السبيل الذي يحسن به موقع الخبر، وتمام الفائدة».[5] ومنه قول الأردبيلي: «والإسناد هو نسبة أحد الجزأين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تامة يحسن السكوت عليها».[6] وقد استقرّ هذا المعنى لدى علمــاء المعاني، لمّا كانوا أعنى بـ« تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة»،[7]

---

[1] ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص161.

[2] ينظر: «الجملة في كتاب سيبويه»، ص10، 11؛ وخولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص111.

[3]ممَّا يجب ذكره أنَّ هذا الباحث يوسع، في تحليله، دائرة الإسناد لتعبّر عن العلاقة [ففا] مهما كان مظهر [مفا (مف)]، بحيث يصير مفهوم الإسناد المعروف في النحو العربي نوعا من أنواع الإسناد الذي يعنيه. ينظر: الشرط والإنشاء النحوي للكون، 392/1.

[4] نفسه، 782/2.

[5] شرح المفصل، 72/1.

[6]شرح الأنموذج في النحو، ص6.

[7] مفتاح العلوم، ص91.

فذكروا أنَّ الإسناد حكم، «وهو نسبة أمر إلى أمر بالإثبات أو النفي».[1]

غير أنَّ المحققين من النحاة، لمَّا كانوا معنيين «بتجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثا عن اندراجها في نظام متكامل رغم اختلاف معطياتها، متماسك رغم تنوع مكوناته، أو بوضع جهاز نظري يعقلن ما يبدو فوضويا، ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحّد يفي بكلّ كلام مهما كانت دواعيه وغاياته، ومهما كان تصرُّف المتكلم فيه»،[2] رأيتَهم فَطِنُوا إلى أنَّ الإسناد مفهوم يختزل الأنشطة الكلامية جمعاء، ويتجاوز مفهوم الخبر والإخبار باعتباره ضربا أولَّ من ضروب الكلام المنجز، قال الرضيُّ: «وإنّما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار لأنّه أعمّ إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي»،[3] وعليه ابن يعيش بقوله: «وإنَّما عُبِّر بالإسناد ولم يعبَّر بلفظ الخبر، وذلك من قِبَل أنَّ الإسناد أعمُّ من الخبر، لأنَّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكلُّ خبر مسند، وليس كلُّ مسند خبرا».[4] ومن ثمَّة لا يصحُّ اعتبار الإسناد إلاّ بنية مجردة قابلة للوسم اللفظي على مستوى الإنجاز، «ينعقد بها المعنى النحوي الأوَّل في المستوى المجـرَّد الأعمِّ».[5] فهي، لأجل ذلك،

---

[1] بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 1-231/2؛ وينظر: محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص291.

[2] عبد القادر المهيري، النحو بين بساطة التقعيد وقضايا التأصيل، ص83.

[3] شرح الكافية، 8/1.

[4] شرح المفصل، 72/1.

[5] الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص54.

شرط في حصول الفائدة؛ «[...] لأنَّ الفائدة إنَما تحصل بالإسناد».[1] لكنها ليست بذات فائدة يحسن السكوت عليها حيثما وجدت، فهي، على حدِّ عبارة الفاكهي، «كلُّ كلمتين أسندت إحداهما إلى الكلمة الأخرى سواء حصل مع الإسناد فائدة أم لا».[2]

تحقيق القول فيما سبق يظهر أنَّ تعريف سيبويه، حقًا، نصٌّ في قيام الإسناد على أساس من عملية التركيب (التأليف)، وتقطع بذلك عبارة «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر». أمَّا صرفه جهة الإفادة التامة التي يحسن السكوت عليها، فادعاء لا برهان عليه. فمنتهى عبارة «ولا يجد المتكلم منه بدا» الإشارة إلى أنَّ باب الإسناد، بأركانه الثلاثة: المسند إليه، والمسند، ورابطة الإسناد، يمثِّل النواة المجرّدة التي تجمع جميع أضرب الكلام المنجز، فكأنَّما هو العلاقة التركيبية الأولى، وما زاد عليها فمن باب تمدّد العبارة، أو تعدد الإسناد فيها.

ولا شكَّ أنَّ الثقل الدلالي الذي أشربته عبارةُ الإسناد إنَّما مأتاه من سياقات استعمالها. أمَّا العبارة في أصلها الأوَّل، فلا تعني سوى جعل أحد الشيئين متكئا على الآخر،[3] ومبنيا عليه، سواء أحصلت الفائدة أم لم تحصل من هذا الارتباط.

وقد وقف الدارسون، على اختلاف أزمنتهم وتباين مشاربهم، على الرباط الذي تترتب عليه العلاقة الإسنادية، فعبروا عن ذلك بعبارات واضحة دالة على القصد. فقد جلّى الرضي المسألة بقوله: «وذلك أنّ أحد أجزاء الكلام

---

[1] همع الهوامع، 33/1.

[2] شرح الحدود النحوية، ص73.

[3] ينظر: الشرط والإنشاء النحوي للكون، 782/2.

وهو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة، ولا بد من طرفين مسند ومسند إليه»[1]، ويأتي في السياق نفسه قول ابن مالك: «الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه»[2]، ويجمع هذين المعنيين قول التهانوي: «[الإسناد] نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى؛ أي: ضمها إليها وتعلقها، فالمنسوب يسمَّى مسندا، والمنسوب إليه: مسندا إليه».[3]

ويمضي على الطريقة نفسها مهدي المخزومي، فيعرف الإسناد على أساس كونه عملية ذهنية تربط المسند بالمسند إليه.[4]

لكنّه يمضى، من جهة أخرى، إلى افتراض أنَّ الجملة العربية كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة شيئا من الرابط الإسنادي اللفظي، كان معبرا عنه بفعل الكينونة، بيد أنَّه انقرض في الاستعمال، ولم تحتفظ العربية إلاَّ ببقايا منه، ترشدنا إليه، وتدلنا عليه. من نظائرها قول الشاعرة أُمِّ عَقيل ابن أبي طالب:[5]

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدٌ نَبِيـلُ*إِذَا تَهُـبُّ شَمْـأَلٌ بَلِيلُ**[6]

---

[1] شرح الكافية،8/1.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، 8/1.

[3] كشاف اصطلاحات الفنون، 336/2.

[4] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

[5] أمُّ عقيل: فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أمُّ علي بن أبي طالب (رضي الله عنهما). ينظر: ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، 160/8.

[6] البيت من شواهد شرح ابن عقيل، مج1، 292/1؛ وشرح الأشموني، 244/1؛ وهمع الهوامع، 99/2.

البليل: الرطب.

ومثله قول الشاعر:[1]

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا*أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا**

حيث أجري لفظ الكينونة لمجرد الربط الإسنادي، وليس لوجوده من فائدة أخرى؛ إذ لو قيل: وما كلٌ من يبدي البشاشة أخوك أو أخ لك، لما سُلب الكلام شيئا من معناه أو دلالته.[2]

بل ويمضي المخزومي إلى أبعد من هذا، مفترضا أنَّ العربية ما لبثت أن أخذت تستغني عن استخدام فعل الكينونة، مستعيضة إيَّاه بضمير الفصل أو العماد «هو»، ولاسيَّما في الجمل الاسمية التي يكون فيها طرفا الإسناد معرفتين، فيجاء بضمير الفصل رفعا للبس، فيصير الكلام نصًّا في الإسناد،[3] كما في قوله **تعالى)**:﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾،[4]وقوله أيضا: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾.[5]

وقد تعقَّب افتراضه جماعة من الباحثين، فأنكروا عليه مقالته؛ فذهب أحمد سليمان ياقوت إلى أنَّ اللغات السامية لم تعرف فعل الكينونة باعتباره رابطا إسناديا مطلقا، وإنَّما مأتيبه زائدا قصد إقامة الوزن لا غير؛ بدليل

---

[1] قائله مجهول. وهو من شواهد أوضح المسالك، 239/1؛ وشرح الأشموني، 228/1؛ وهمع الهوامع، 78/2.

[2] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31، 32.

[3] ينظر: نفسه، ص32، 33.

[4] محمد/38.

[5] فاطر/15.

وقوعه في شواهد أخرى حيث يتعذر الإسناد، كالذي بين الجارّ والمجرور، والنعت والمنعوت، والمعطوف والمعطوف عليه.[1]

وأرجع كلّ من مصطفى جمال الدين وعثمان أمين القول بالرابط إلى إقحام قضايا المنطق في الدرس النحوي.[2] وارتأى عبد الجبّار توامة أن يحمل كلام المخزومي على محمل التناقض؛ إذ ذكر هذا الأخير أنَّ جملة «محمد الشاعر» استوفت شروط الإسناد ومتطلباته. فإذا جيء بضمير الفصل، كان الغرض إزالة اللبس، فيصير الضمير لا لغرض الإسناد، بل لتوكيده.[3] وقد أصاب محمد خان؛ إذ لم ير داعيا إلى تخيّل لفظ يدلّ على الإسناد، فالعلاقة معنوية صرف، ليس بالمتكلم اضطرار إلى تمحلّ تقدير رابط لفظي.[4] فـــ«لا يعدو هذا الرأي أن يكون مجرد افتراض، فلا ينبغي أن نسلم به إذ لكلّ لغة طبيعتها وخصائصها. فإذا وجد لفظ يدلّ على الإسناد في بعض اللغات العالمية، فليس بلازم أن يوجد في جميع اللغات».[5]

حاصل النظر فيما تقدم يظهر أنّ الإسناد في اللغة العربية علاقة ضمنية مجردة في وضعها الأول، قابلة للتعجيم على مستوى الإنجاز، ينشئها الذهن قصد التأليف بين كلمتين أو ما كان في حكمهما، وتعليق إحداهما بالأخرى على نحو يفي بتحصيل الفائدة التي هي معقد الكلام. فالإسناد،

---

[1] ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص27، 28.

[2] ينظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص175؛ وعثمان أمين، فلسفة اللغة العربية، ص25.

[3] ينظر: عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص47.

[4] ينظر: لغة القرآن الكريم (دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة)، ص96.

[5] نفسه، ص95.

انطلاقا من هذا الفهم، يمثل الدرجة الصفر في سلَّم الأبنية المنجزة، فهو سابق لها، فإذا عُجِّمتْ بنيته صار ضربا خبريا ابتدائيا، يمثِّل الدرجة الأولى من درجاته، أي إنَّ الابتداء والإسناد لا يختلفان إلاَّ من حيث اتجاه الأول جهة البنية اللفظية المعجَّمة، واتجاه الثاني جهة البنية المجرَّدة. ولا جرم أنَّ بين البنيتين خيطا رفيعا يجب التفطن إليه؛ فقولك: مسند إليه+مسند،أو مبني عليه +مبني،[1] تعبير منك عن البنية الإسنادية (الجملة)، وتمثيلك بعبارة: محمد كريم، عبارة عن كلام منجز من الضرب الخبري الابتدائي. فهذا وجه الفرق ومحصول الخلاف.

2.2.2. بين الإسناد والنسبة:

إنّ النظام الدلالي عند النحويين قائم على مفهوم الإسناد، وهو قائم عند نظرائهم الأصوليين على أساس من القول بالنسبة، وهي أعمّ من الأول، لانطلاقها عليه وعلى غيره من دوالّ النسبة الأخرى، وهي ثلاثة أنواع:[2]

أ. النسبة التركيبية الجزئية: كالتركيب الجزئي المكون من الحرف ومدخوله.

ب. النسبة التركيبية الناقصة: وتتمثل في النسب القائمة بين أطراف المركبات التقييدية.

ج. النسبة التركيبية التامة: وتدلّ عليها الجمل التامّة خبرية كانت أم إنشائية.

وطبقا لهذه الأنواع، فإنّ الإسناد لا يزيد عن كونه نوعا واحدا من أنواع النسبة، غير أنَّه «نسبة مقومة للمركب يفاد بها المخاطب»[3] في نظر الشريف الجرجاني. فأمّا النسبة، فجنس يشمل نسب التراكيب اللفظية كلها،

---

[1] أمّا قولك: مبتدأ+خبر، فهو أدنى إلى الكلام المنجز منه إلى بنيته المجردة.

[2] ينظر: موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص16-19.

[3] الشريف الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص26.

وقيد التقويم مخرج ما كان من النسب تعلقيّا، وقيد الإفادة مخرج ما كان من المركبات إضافيا أو وصفيا.[1]

وسبيل ذلك أن يمحض النسبة للدلالة على جميع العلاقات السياقية المختزلة في القرائن المعنوية الأساسية الثلاث: قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص بمختلف فروعها، وقرينة المشاركة.

3.2.2. أقسام الإسناد:

حريٌّ بالذكر أنَّ ما أَلِفه البلاغيون من تقسيم الإسناد إلى ضربين: إسناد خبري وإسناد إنشائي،[2] ليس هذا بابه، ولا هو ممّا نحن بسبيله؛ لأنّه أدخل في أضرب الخطاب المنجز منه في البنى المجرّدة.

أمَّا الإسناد باعتباره علاقة مجردة، فأولى أن يقسَّم إلى: إسناد إنشائي وإسناد إحالي قضوي؛ على أنَّ الأوَّل ما كان منعقدا بذات المتكلم، وراجعا إليه، باعتباره منشِئَه. والثاني ما كان مردودا إلى المتكلَّم عنه، مما تكون له نسبة إلى الخارج، تطابقه أو لا تطابقه.

فالإسناد الإنشائي، ههنا، وظيفة مجردة لا تتَّصل بالعبارة المنجزة، وإنَّما تسبقها باعتبارها هي البنيةَ النحوية الأولى التي تنشئ المعاني وتسيّرها. فكلُّ ملفوظ له صلة ما بلافظه، ندعو أظهرها[3]الإسناد الإنشائي، وتقوم بين المتكلم الواضع من جهة، ومقصوده من جهة ثانية، وكثيرا ما لا تُعجَّم هذه العلاقة استغناء بدلالة الالتزام؛ إذ تستلزم كلُّ بنية نحوية وجود بانٍ تُنسب إليه.

---

[1] ينظر: نفسه.

[2] ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص22؛ وابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، 153/1؛ وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 1-219/2، 228.

[3] أعني العلاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال.

ويدفعنا إلى عدّ العلاقة التي ترتدُّ إلى المتكلم إسنادا أنّ النحويين أنفسهم اعتدوها كذلك، عندما وجدوا بعض الملفوظات لا تحيل إلى الخارج، ولا تنهض بين ما يحيل إليه ظاهرها علاقة إسنادية ما، مع أنَّها تامة المعنى واضحة الدلالة، فلم يجدوا مناصا، وهم القائلون بالإسناد أساسا في كلِّ كلام، من تسمية تعلُّق الفعل الكلامي بالمتكلم إسنادا، كما في النداء، والقسم، ونحوهما.

استثمارا لهذا التصور وتوسعةً له، تصير كلُّ بنيةٍ نحويةٍ مهما كانت تحقُّقاتها الإنجازية على مدرج التخاطب، قائمةً على إسناد نحوي يؤلِّف بين المتكلم وغرضه من الكلام، سواء أكان هنالك إسناد قضوي أم لا. وبهذا نتجاوز بعض الشيء ما قامت عليه النظرية النحوية التراثية، بافتراض بنية إسنادية سابقة للإنشاء والخبر البلاغيين. وبناء عليه، فإذا ألفينا إسنادا قضويا، فهو، قطعا، محكوم بإسناد إنشائي، ولا ينعكس. فقولك على مستوى الإنجاز: العلم نور، يطوي بين جنباته إسناديْن لا إسنادا واحدا. فأمَّا الأوَّل، وهو الأصل والعمدة، فإسناد الإثبات إلى المتكلم، ولم يوسم. وأمَّا الثاني، ولا يقع إلاّ فضلة، وأغلب أحواله أن يوسم ويعجَّم، فإسناد النورانية إلى العلم، ولا معنى له ما لم يكن مسيرا بالإسناد الأوّل المشخّص لقصد المتكلم المقامي من جهة كونه مثبتا أو نافيا أو مستفهما وغير ذلك. فلك أن تقول: ما العلم نور، أو هل العلم نور؟ فتصير بذكرك «ما» و«هل» قد عجّمت محلا واحدا من محلَّيْ الإسناد الإنشائي. وإذا قلت: أنا أثبت أنّ العلم نور، وأنا أنفي أنّ العلم نور، وأنا أستفهم عن نورانية العلم، صرت قد عجّمت المحلين معا. وقد يكون من الأنسب في باب معالجة الإسناد الإنشائي عدم تسمية المتكلم مُسْنَدًا إليه؛ بدعوى أنَّ هذا الاصطلاح يشير إلى المفعولية لا إلى الفاعلية. فالأولى أن يسمى مُسْنِدًا (صفة فاعل)، أي منشئَ العلاقة الإسنادية، ويسمّى الغرضُ، تبعا

لذلك، (سَنَدًا)، فيكون الإسناد الإنشائي مختصا بمصطلحي: المسنِد (بكسر النون) والسَّنَد، بينما يختصّ الإسناد الإحالي القضوي، في المقابل، بمصطلحي: المُسنَد إليه والمسنَد (بفتح النون)، وفيه تمييز. وبيان ذلك في المعالجة الآتية:

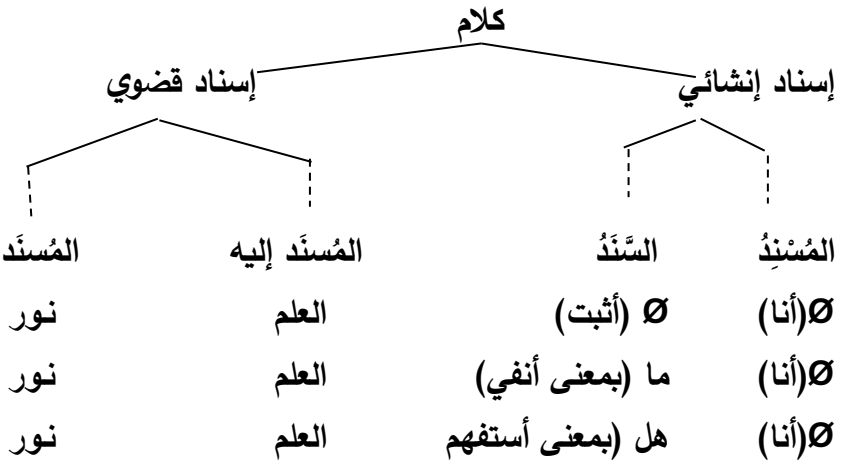

4.2.2. هل الفعل بنية إسنادية بالضرورة؟

قد يبدو للمتعجِّل أنَّ هذا التساؤلَ غيرُ وجيه؛ لأنَّ من الراسخ في التقاليد النحوية التسليمَ المطلق بدلالة الفعل على فاعله، مما يؤلِّف بين مركبين إسناديين وجوبا. لكننا نؤثر التشكيك في كلّ مسلّمة، حتى إذا ما قويت حجتها واستبان دليلها، قطعنا بها، وإلاّ طرحناها جانبا، ولم نُقم لها وزنا. ولعلّ ما يحجب الحقائق هو عدم إرسال النظر فيما استقرَّ من المعارف، وارتُضيَ من النتائج. فلا أزرى بالباحث من أن يقيم بحثه على حصائل سابقة لم يتحَّق من صوابها. فلا يكفي التعلُّل بالإجماع بهذا الصدد؛ لأنّ الإجماع ليس بحجة على إطلاقه، قال ابن جني، وهو من أكابر النحويين: «اعلم أنّ إجماع أهل البلدين [البصرة والكوفة] إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف

المنصوص والمقيس على المنصوص. فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه».[1]

ممَّا نحن بسبيله عدُّهم الفعل على مستوى الاستعمال جملة؛ إذ افترضوا بعده ضميرا مستترا، إن خفي فاعله، وإليه أشار ابن مالك في «خلاصته»:[2]

بَعْدَ فِعْلٍ فاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ ***فَهوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

والحقُّ أنَّ الفعل وحده ليس سوى كلمة مفردة لا أثر للتركيب الإسنادي فيها، فهو لا يختلف إطلاقا عن أقسام الكلمة الأخرى من هذا المنظور، والدليل عليه أنّك إذا شرعت في كلام ابتدائي، فقلت مثلا: جاء، لم يكن الملفوظ به سوى كلمة لم تتركَّب على نظيرتها بعدُ. أمّا أن يَدَّعيَ مدَّعٍ أنّ المراد: جاء هو، فلا وجه له؛ بدليل أنّ المُضمَر ينبغي أن يُسبق بالمظهر، ويكون خَلَفًا له وعِوَضًا منه. وما هو بمسبوق في المثال المذكور لنجعل له ضميرا مستترا، ونزعم، بعدئذ، أنّهما يؤلفان جملة فعلية. فالصواب أنّ الفعل كلمة مفردة تتركب مع نظيراتها الأخريات، شأنها شأن الأداة والصفة والكناية والخالفة، ولا فرق.

وإذا تقرّر هذا، جئنا إلى الفعل، فألفيناه يتجاوز البنية الإسنادية، ليشغل وظائف تركيبية مختلفة، فيقع مفعولا به بعد «أنْ» المصدرية، في نحو قولك: أريد أن أنام، فلا تكون بنا حاجة «وظيفيا لتقدير ما بعد (أن) جملة، لأنّ المسند إليه واحد في الفعلين، وليس وظيفيا سبكهما في مصدر مؤول كما ذكروا، لأنّ المصدر [...] لا يؤدي معنى الفعل، لا حدثيا ولا زمنيا».[3] ويقع، أيضا، مفعولا ثانيا في مثل: ظننته ينجح، وحالا في نحو قول المولى (عزوجل):

---

[1] الخصائص، 189/1.

[2] الألفية، ص22.

[3] «المنهج الوظيفي الجديد لتجديد النحو»، ص298، 299.

﴿فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء﴾،[1] وبدلَ فعل من فعل[2] في قوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾،[3] وقوله أيضا: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ الْقِيامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾.[4] فليس بنا اضطرار إلى عدّ الفعل في مثل هذه المواقع جملة، بل احتسابه مفردا أجدى وأنفع.

ويترتب على القول بذلك مسائل خلافية تتعلق بتحديد نوع الجملة. فإن سلَّمنا، جدلا، بأنَّ الفعل ينشئ جملة فعلية، لمّا كان يليه فاعله بالضرورة، صرنا إلى اعتبار العبارة التي يتقدم فيها المسند إليه على فعله جملةً اسمية كبرى ذات وجهين، وفرقناها عمّا يتقدم الفعل فيها. والداعي إلى الفصل ما تقرَّر لدى النحاة من امتناع أن يعمل عامل واحد في معمولين متماثلين، وعليه جمهور النحاة، إلاّ فريقا من أهل الكوفة؛ علما أنَّ القياس في الفعل، من حيث هو حركة الفاعل، أن يليه، ولكنّهم رجوعا إلى أصول عاملية، أوجبوا تأخير الفاعل وتقديم الفعل.[5]

والحقُّ أنّ مذهب الكوفيين أولى بالاعتبار، فسواء قولك: قام زيدٌ، أم زيدٌ قام. فالعلاقة الإسنادية واحدة لا تختلف بين التركيبين. فأنت تسند القيّام إلى زيد على سبيل الفاعلية فيهما معا، وما صنيعك إلاّ من باب التقديم بين عنصرين لغويين، وما مذهب المخالفين إلاّ على سبيل التورّط في تعليل الظاهرة اللغوية بالعلل الفلسفية، وكان ذلك ممّا حرّف النحو عن وجهته، وحمله على سلوك ليس من طبيعته، وهو منهج في غاية الفساد، الأولى تركُه،

---

[1] القصص/25.

[2] ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 313/1؛ والكشاف، 344/3.

[3] البقرة/49.

[4] الفرقان/68، 69.

[5] ينظر: شرح المفصل، 202/1.

واستبدالُه بمنهجٍ لغويٍّ صرف لا يأخذ إلاّ بالعلّة المنتزعة من الواقع اللغوي؛ يقول مصطفى السقّا: «وممّا تورّط فيه النحاة قداماهم و محدثوهم إلاّ فريقا من أهل الكوفة تعليل الأحكام النحوية بالعلل الفلسفية، مثل قولهم: إنّ الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لأنّ الفعل عامل فيه، والمؤثر يجب أن يتقدم على المتأثر به، وهذا حكم عقلي لا لغوي».[1]

والمانعون يستدلون على فساد مذهب الكوفية في التقديم بجملة من الأدلّة أهمّها ما أورده أبو العباس المبرد في «مقتضبه»[2] من عدم إجازة التقديم في هذا الباب إلاّ على جهة نقل المقدَّم من حكم إلى حكم آخر، وإعطائه إعرابا غير إعرابه، فيستجيز حمله على الابتداء لا على الفاعلية. وإن زعم زاعم أنّه مرفوع بفعل متأخر عنه، فقد أحال من جهات:

أ. منها أنّ «قام» فعل لا يقوى على رفع فاعلين إلاّ على جهة الإتباع، نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع «عبد الله»، وضميره؟ وأنت إذا أظهرت الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك، نحو قولك: عبد الله قام أخوه، فإنّما ضميره في موضع أخيه.

ب. منها أنّك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل معه بعد «هل» الاستفهامية، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

واحتجَّ ابن السراج (ت316هـ) على بطلان مذهب القائلين بالتقديم من حيث إنّه لو جاز رفع «زيد» في عبارة: زيدٌ قام، بـ «قام»، لجاز أن تقول: الزيدان قام، والزيدون قام، تريد: قام الزيدان، وقام الزيدون.[3]

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص8.

[2] ينظر: 128/4.

[3] ينظر: الأصول في النحو، 228/2.

ومن الواضح أنّها أدلّة يمكن تجاوزها، فلا تقف حيَّال التقديم، ويجاب أصحابها بما يلي:

أ-لا نسلّم أنّ الفعل عامل على الإطلاق، فما قيل في فلسفة العمل قد استضعف في موضعه. فإنِ الأثرُ الإعرابي إلاّ علامة تستجلب عموما لتصوير المعنى، فينتفي الحكم الذي أسس عليه المنع، وهو عدم إجازة إعمال العامل الواحد في معمولين متماثلين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إنّ التعلّل بالضمائر التي تلحق الأفعال في حال التقديم على أنّها أدلّة على الفواعل، ولاسيّما في حال التثنية، والجمع رأيٌ مرجوح. فمن الواضح أنّ إلحاق تلك العلامات بباب الضمائر يخلو من الإصابة. فتمام التحقيق فيها أنّها حروف دوالّ، أو علامات يؤتى بها تحقيقا للمطابقة بين الفعل، وفاعله، أو المسند، والمسند إليه. و يكفيك أنّه يلزم على ما قاله النحاة أن لا تتصل تلك اللواحق بالأفعال إذا أظهرت فواعلها. والأكيد أنّها تظهر في غير شاهد من كلام العرب، فيجمعون بين الفاعل، وما اصطلح عليه بالضمير، نحو لغة «أكلوني البراغيث»، وخرّج عليها قوله تعالى:﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1]، وخُرّج عليها، أيضا، قوله (صلى الله عليه وسلم): «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ».[2]

ولم يجد قبيلٌ من النحاة بدّا من القول بحرفيتها في مثل هذه المواضع إجراءً لها مجرى تاء التأنيث، كما نصّ عليه سيبويه،[3] وأكّده الناظمُ في خلاصته:[4]

---

[1] الأنبياء/3.

[2] أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، 204/1، رقم الحديث:530. وموطأ مالك، ص88، رقم الحديث: 411.

[3] ينظر: الكتاب،209/3.

[4] الألفية، ص23.

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا* وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ**

وإن مال بعضهم إلى تخريجات واهية تمسكا باسميتها، ومن ثمّ توجيه الاسم الظاهر بعدها على البدلية، أو على المبتدئية المؤخرة.[1] و قد أحسّ ابن الناظم (ت686هـ) بتعسف التخريج ههنا، فلم يجز هذا الحمل؛ «لأنّ أئمّة اللغة اتفقوا على أنّ قوما من العرب يجعلون الألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع، كأنّهم بنوا ذلك على أنّ من العرب من يلتزم، مع تأخير الاسم الظاهر، الألف في فعل الاثنين، والواو في فعل جمع المذكر، والنون في فعل جمع المؤنث، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا، وقد لزمت للدلالة على التثنية، والجمع، كما قد تلزم التاء للدلالة على التأنيث، لأنها لو كانت اسما للزم: إمّا وجوب الإبدال، أو التقديم والتأخير، وإمّا إسناد الفعلين مرّتين، وكلّ ذلك باطل، لا يقول به أحد».[2]

ب–أمّا ما استدلَّ به المبرد من إمكان إظهار الضمير مع وجود الاسم المرفوع مقدما على فعله في نحو:عبد الله قام أخوه، فلا وجهَ له فيه لاختلاف التركيب عمّا نحن فيه، فليس هذا نظير: زيدٌ قام، ووجه الفرق أنّ إسناد الفعل في التركيب الأوّل إلى أخي زيد لا إليه، في حين أنّه إسناد إليه نفسه في التركيب الثاني، فينتفي وجه الشبه بينهما، ومن ثمّ يختلف حكمهما النحوي.

ج–هذا، وحجة المبرد، أيضا، بقول العرب: عبدُ الله قام، لا وجه له فيها، فلا يسوغ التعويل على أنّ حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بعدما بان تهافت العوامل من غير وجه واحد؛ لأنّ العمل أصلا مسألة مشكوك فيها، قد تحتاج إلى مراجعة تهدي إلى سواء السبيل.

---

[1] ينظر: همع الهوامع، 257/2.

[2] شرح ابن الناظم، ص221، 222.

فالأظهر بعد هذا أنّ الفاعل جائز تقديمه على فعله مع بقاء فاعليته، فيترجح، لديّ، قول الكوفية؛ لأنّه الأدنى إلى التفكير اللغوي. فأمّا إشكالية ضمائر الأفعال المسند إليها الفعل على زعم النحاة، فمقدور عليها بإحالتها إلى بابها الأولى بها، وهو باب الحروف، وقد نصّ المازني على حرفيتها،[1] فهي مجرّد علامات تفيد المطابقة، والعلامة حرف، وليست اسما، فلا إسناد إليها البتة؛ يقول مهدي المخزومي: «ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات لأنّها ليست أسماء أو ضمائر كما يزعم النحاة، بل هي كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده».[2]

أمَّا أن يقال: إنّ هنالك فرقا واضحا بين جملتي: حضر زيد، وزيد حضر، من حيث إنّ الشكل الأول مغلق نحويا، والثاني غير مغلق، لاحتمال أن يكون الحاضر غير زيد، كأن تقول: زيد حضر أبوه،[3] فلا وجه له؛ لأنّ الشكل الأوّل، أيضا، يمكنه أن يمتدَّ عن طريق البدلية، نحو قولك: حضر زيد أبوه.

فالوجه أنَّ المسندَ إليه يتقدَّم على فعله، ولا ينقله تقدُّمه عن حكمه، ولا يخرجه من وظيفته، وهذا على خلاف ما فشا في مصنفات النحويين، وتُدووِل في مصطلحيتهم.

5.2.2. طرفا الإسناد: ينبني الإسناد على أساس من التأليف بين طرفين هما:

1.المسند إليه: ويُسمَّى المحكوم عليه أو المخبر عنه، ويسميه سيبويهِ، كذلك، المبنيَّ عليه، وهو «ما لا يستغني عن المسند، ولا يجد المتكلم منه بدا»[4]،

---

[1] ينظر: شرح المفصل، 297/2.

[2] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص221.

[3] ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص137.

[4] نفسه.

وهو على ضربين: مفرد ومركب[1]؛ أما الأول، فلا يكون له من الوجوه إلاّ الأربعة الآتية:

الاسم: نحو: محمد جاء، وجاء **محمد، وزيد** قادم، وأقادم **زيد.**

الحدث: نحو: **العلم** قيد، و**الكتابة** صيد.

الصفة: نحو: **الطالب** نجح، ونجح **الطالب**، و**الكسول** راسب، وما ناجح **الكسول.**

الكناية: نحو: هذا زيد، ومات **الذي** كنت أعوده، و**أنت** كريم؟

وأما الثاني، وهو القسم المركَّب، فنحو قوله **تعالى):** ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾،[2]**وتسمع بالمعيدي** خير من أن تراه، وقوله **عزوجل):** ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ **لَيَسْجُنُنَّهُ** حَتَّى حِينٍ﴾.[3] فما كان معدودا ضمن المصادر المؤولة فهو قائم على أساس من ائتلاف وحدتين صرفيتين أو أكثر وَفق علاقات تركيبية سياقية، سواء أَأُنْزِلَ منزلةَ المفرد على طريقة النحويين أم لا.

2.المسند: ويسمَّى، أيضا، المحكومَ به أو المخبَرَ به[4]، وهو «اللَّفظ الذي لا يستغني عن المسند إليه، ولا يجد المتكلم منه بدا»[5]. وتراه جاريا على قسمين: فعلي وسببي؛ فأمَّا الفعلي، فما كان مفهومه محكوما بثبوته للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه، كما في نحو: زيد ضرب، فالضرب محكوم بثبوته لزيد. وأما

---

[1] أميل إلى تجويز مجيء المسند إليه مركبا إسناديا أيضا، وهو مذهب الكوفية؛ فهم يسوِّغون ورود الفاعل جملةً في نحو: بدا لي يقوم زيد. ينظر: الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، ص18.

[2] البقرة/184.

[3] يوسف/35.

[4] ينظر: عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، ص117.

[5] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص108.

السببي، فما أسند فيه الشيء إلى ما هو متعلق بالمسند إليه، وصار ذلك سببا لإسناد أمر حاصل بالقياس عليه إلى المسند إليه، نحو: زيد أبوه منطلق.[1]

وتجدر الإشارة أنّ المسند يرد مفردا كما يرد مركَّبا؛ فإذا أفرد شغلت خانته إحدى الوحدات التالية:

الاسم: نحو: هذا **رجل.**

الحدث: العسل **شفاء.**

الفعل: نحو: **جاء** محمد.

الكناية: كما في المسألة الزنبورية الشهيرة: فإذا هو **هي،** أو: فإذا هو **إياها.**

الخالفة: نحو: ما **أحسن** السماء**!وأحسنْ** بالسماء**!** و**نعم** الرجل الصالح، و**بئس** المرء المنافق.

الصفة: نحو: الحق **أبلج.**

أما إذا جيء به مركَّبًا، فهو على أحد وجهين: إما أن يكون مركبا تامًّا، نحو: محمد **جاء أبوه،** و**محمد أخوه مسافر،** وإما أن يكون مركبا إضافيا، نحو: العصفور **فوق الشجرة،** والولد **في البيت.**

وتجدر الإشارة في مساق بيان أركان الإسناد أنَّ الأدوات الداخلة على الجمل التوامّ تقع سندا، ولا عبرة بما تقرَّر في الأنموذج النحوي التراثي من حظر. ولعلَّ لنا في إشارة أبي علي الفارسي مقنعا؛ إذ ذهب إلى استجازة المسألة في باب النداء.[2] ونشاطره الرأي، فلا نرى ضيرا في أن تكون الأدوات الصدور شواغل لوظيفة السند الإنشائية. فليس بالوجه، بعدما تبيّنت حقيقتها،

---

[1] ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 340/2.

[2] ينظر: همع الهوامع، 34/1.

وانكشف الغطاء عن دلالاتها، أن نسلبها وظيفتها الإسنادية، فالقول بها أوضح، وهو في ميزان العقول أقوى وأرجح.

3.2. أقسام الجملة عند القدامى والمحدثين:

1.3.2. عند القدامى:

يستند التقسيم الجملي عند النحاة العرب القدامى إلى معيارين: معيار شكلي، وآخر وظيفي في ظاهره شكلي في باطنه؛ فأمّا الأول، فلأنهم نظروا إلى الموقعية، فاتخذوها معيارا للتفريق بين الجمل، كما اتّخذوا الاستقلال والشخوص مقياسا لذلك أيضا. وبناء على هذا يجعلون التراكيب وفق الموقع ثلاثة أقسام: تراكيب فعلية، وتراكيب اسمية، وأخرى ظرفية. فالأولى هي المصدّرة[1] من حيث الوضع الأصلي للتركيب بفعل، فإن تقدّم الاسم فيها عرضا، فهو على نية التأخير رتبةً، نحو: جاء محمد، والتفاحةَ أكلت، وضُرب اللصّ، وكان زيد قائما، وظننته قائما، أو قل عنها: إنّها تضمين جزأين لعوامل الأسماء تسلّط على لفظ أحدهما.[2] والثانية على نقيض الأولى، وهي المصدرة باسم ليس على نية التأخير، نحو: محمد شجاع، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند الكوفية، أو قل عنها: إنّها تضمين جزأين لعوامل الأسماء تسلّط على لفظيهما.[3] والثالثة هي المبدوءة بظرف، أو باسم مجرور، نحو: أعندك زيدٌ؟، وأفي الدار زيدٌ؟ إذا قُدّر «زيد» فاعلا بالظرف أوالجارّ، لا بالاستقرار المحذوف.

---

[1] المراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، و لا عبرة بما تقدم عليها من الحروف، سواء أكانت عوامل أم هوامل. والمعتبر، أيضا، ما هو أصل في الأصل. ينظر: مغني اللبيب، ص357.

[2] ينظر: همع الهوامع،13/2.

[3] ينظر: نفسه.

وقد اعتدّ الزمخشري أضرب الجمل أربعة، مضيفا الجملة الشرطية إلى ما سبق، فقال: «والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار»،[1] وهذه قسمة أبي علي الفارسي.[2] وقد ردَّها ابن هشام، ولم ير لها وجها مقبولا؛ لأنَّ الجملة الشرطية مرجعها، عند التحقيق، إلى الجملة الفعلية.[3]

والذي يتقاسمه النحويون من الجمل لا يتجاوز ضربين: فعلية واسمية،[4] وما زاد عن ذلك فمحلُّ خلاف، لا إجماع عليه.

كما يجعلون التراكيب من جهة الاستقلال والشخوص جملا صغرى وأخرى كبرى؛ أمّا الكبرى، فهي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قام. وتنقسم بدورها إلى قسمين: ذات وجه، وذات وجهين؛ فذات الوجهين تكون اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: زيد يقوم أبوه، وذات الوجه اسمية الصدر والعجز. أمّا الصغرى، فهي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها. وقد وصف عباس حسن الجملة المكونة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وليست خبرا لمبتدأ بأنّها الجملة الأصلية،[5] وعليه تصير الجمل وفق هذا المقياس ثلاثة أنواع. كما يجعلونها من حيث التركيب؛ إمّا جملا مركبة

---

[1] المفصل في علم اللغة، ص36.

[2] ينظر: شرح المفصل، 229/1.

[3] ينظر: مغني اللبيب، ص358.

[4] ينظر: شرح المفصل، 229/1.

[5] ينظر: النحو الوافي، 16/1.

تركيبا أوليا، وهي الاسمية والفعلية، وإمّا مركبة تركيبا ثانويا، وهي الجملة الشرطية.[1]

أمّا المعيار الثاني ذو المرجعية العاملية، فيتّضح من تقسيم ابن هشام الجمل إلى ما لها محلّ من الإعراب، وما ليس لها محل.[2] فظاهر هذا التقسيم أنه تناول هاتين الطائفتين من حيث الوظيفة اللغوية، وهو ما يخيّل بادئ الظنّ، ولكن التناول في حقيقته ليس من هذا الظن إلاّ في ظاهره؛ ذلك أنه، أساسا، يسير في هدي فكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة، وبهدي منها أمكن تصوّر هذا التقسيم الجملي، من جهة أنّ الباعث عليه هو بيان الأثر الإعرابي تبعا لما تقتضيه العوامل، فيؤول التركيب بمفرد ليجري على حركاته، ويلتبس بصوره المختلفة رفعا، ونصبا، وجرّا، وجزما، وإلاّ أخرج من دائرة التراكيب ذات المحلّ الإعرابي، قال مهدي المخزومي: «إذا نظرنا فيما قرَّره ابن هشام في تناوله هاتين الطائفتين من الجمل بدا لنا أنَّه لم يتناول الجمل من حيث وظيفتها اللغوية ولا من حيث علاقتها اللغوية بما قبلها وبما بعدها، وإنَّما تناولها في هدي فكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة ومنهم ابن هشام نفسه».[3]

وفي الجدول الآتي بيان مفصَّل لهذين الصنفين من الجمل.

---

[1] ينظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، مج1، 47/1.

[2] ينظر: مغني اللبيب، 363-404.

[3] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص61.

	النوع			المثال
	01	الابتدائية أو الاستئنافية	المفتتح بها النطق المنقطعة عمّا قبلها	قام زيد. مات فلان رحمه الله.
جمل لا محلّ لها من الإعراب	02	المعترضة	بين الفعل ومرفوعة بين الفعل ومفعوله بين المبتدأ وخبره بين ما أصله المبتدأ والخبر بين الشرط وجوابه بين القسم وجوابه بين الموصوف وصفته بين الموصول وصلته بين أجزاء الصلة بين المتضايفين بين الجار والمجرور بين الحرف الناسخ وما دخل عليه بين الحرف وتوكيده	حديثك . أظن . صادق. طالعت . والمطالعة مفيدة . كتابا فقهيا. نحن . معاشرَ الأنبياء . لا نورث. لعلّي . إن عدت . أزورُك. ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا . وَلَنْ تَفْعَلُوا . فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[1] ﴿قالَ: فالحقُّ وَالْحَقّ أَقُولُ . لَأَمْلَأَنَّ﴾[2]﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ . لَوْ تَعْلَمُونَ . عَظِيمٌ﴾[3] ذاك الذي . والله . كنت أحسبه. ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السيِّئاتِ . جزاءُ سَيِّئَةٍبِمِثْلِها . وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[4] هذا غلام . والله . زيدٍ. اشتريته بـ . أرى . ألف درهم.

[1] البقرة/24.

[2] ص/85.

[3] الواقعة/.76.

[4] يونس/26.

جمل لا محلّ لها من الإعراب			بين حرف التنفيس والفعل بين قد والفعل بين حرف النفي ومنفيه بين جملتين مستقلتين	كأنّ . وقد تلبدت السماء بالسحب . النهار ليلا. لَيْتَ . وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ . لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[1] وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ . إِخَالُ . أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[2] قد . والله . أحرجتنا. ولا . أراها . تزال ظالمة. ﴿فَاتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ . إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ، وَيُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ . نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[3]
	03	التفسيرية	مجردة من حرف التفسير مقرونة بـ (أنْ) مقرونة بـ(أيْ)	﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾[4] ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ أَصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[5] أوصدت الباب أي أغلقته.
	04	جواب القسم		﴿وَالقُرْآنِ الحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ﴾[6]

[1] البيت من شواهد: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 155/2؛ ومغني اللبيب، ص372؛ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص57.

[2] زهير بن أبي سلمى، ديوانه، ص12.

[3] البقرة/222، 223.

[4] آل عمران/59.

[5] المؤمنون/27.

[6] يس/2، 3.

	05	الواقعة جوابا لشرط	غير جازم مطلقا جازم ولم يقترن بالفاء أو إذا الفجائية	إذَا الشَّعْبُ يَوْمًا أَرَادَ الحَيَاة فَلا بُدَّ أَنْ يَسْتَجِيبَ الْقَدَرْ[1] إن تجتهد، تنجح.
	06	الواقعة صلة لموصول	حرفي اسمي	﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[2] ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾[3]
	07	التابعة لما لا	محلّ له من الإعراب	قام زيد، ولم يقم عمرو.
	01	الواقعة خبرا		﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾[4]
	02	الواقعة حالا		﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[5]
	03	الواقعة مفعولا به		﴿قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[6]
	04	المضاف إليها		﴿وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾[7]
	05	الواقعة بـعد لشرط جازم	الفاء أو إذا الفجائية جوابا	﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ﴾[8] ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنطُونَ﴾[9]

---

[1] ديوان أبو القاسم الشابي، ديوانه، ص406.

[2] البقرة/96.

[3] فصلت/29.

[4] الكوثر/1.

[5] النساء/43.

[6] مريم/30.

[7] مريم/33.

[8] الأعراف/185.

[9] الروم/36.

	06	التابعة لما لا محل لها		زيد قام أبوه، وقعد أخوه.
	07	الجملة المستثناة		﴿لسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إلاّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾[1]
	08	الجملة المسند إليها		﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[2]
	09	التابعة لمفرد	المنعوت بها المعطوفة بالحرف المبدلة	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾[3] زيد منطلق، وأبوه ذاهب. إن قدرت الواو عاطفة على الخبر. ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[4]

2.3.2.عند المحدثين:

حاول لفيف من الباحثين المحدثين أن يصنِّفوا الجملة العربية طبق معايير أخرى سوى تلك التي أخذ بها القدامى، فتمخضت محاولاتهم عن نماذج متباينة، نسوق زمرا منها في النقاط الآتية:

أ. **تقسيم مهدي المخزومي:** لعلَّ من أولى المراجعات الحديثة لأقسام الجملة العربية ما دعا إليه مهدي المخزومي من وجوب التفريق بين الجملتين: الفعلية والاسمية على أساس من مراعاة طبيعة المسند، دون الأخذ بمبدأ الصدارة

---

[1] الغاشية/22.

[2] البقرة/6.

[3] البقرة/281.

[4] فصلت/43.

الذي بنى النحاة تفريقَهم عليه؛ ذلك أنَّ ما سلكه القدامى «يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض».[1]فمن أجل تصحيح ما وقعوا فيه من تعسف وإرباك وجب السعي إلى الظفر بتفريق مُدخل في كلا القسمين ما هو منه، ومُخرِج من كليهما ما ليس منه، طبقا للآتي:[2]

قوام الجملة الفعلية أن يدلَّ المسند على التجدد، أو أن يتَّصف المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، ولا يتسنَّى ذلك ما لم يكن المسند فعلا. فأمَّا الجملة الاسمية، فدالٌّ فيها المسند على الدَّوام والثبوت؛ إذ يرد اسما.

وبناء عليه، لا فرق بين قولك: طلع البدر، والبدر طلع. فكلاهما جملة فعلية، على خلاف ما تقرَّر في النظرية النحوية العربية من منع تقدم الفاعل على فعله، «فجملة: البدر طلع، هي الجملة الفعلية: طلع البدر نفسها، ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلا».[3]

وممَّا يجب لحظه بعقب هذا التقسيم أنَّ المخزومي، وإن اهتدى إلى الأساس الذي ينبغي أن يعتدَّ به في التفريق، فإنَّ فيحصره الجملةَ العربية في حدود القسمين السابقين تقييدا ضارّا بصنوف الجملة العربية، قد يهدم الأساس الذي بنى عليه التفريقَ. ولعلَّ مثار الخطأ أنَّه اقتفى أثر القدامى في تعداد أقسام الكلمة العربية، فلم يستطع أن يتجاوز، بما أقرَّهم عليه، القسمةَ الثنائية، وفاته أنَّ إقامة الجملة الفعلية على أساس من دلالة المسند على التجدُّد، وجعل نظيرتها دالَّة على الثبوت لا يتهيَّأ مع حشر أمشاج من الكلمات في محشر

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص39.

[2] ينظر: نفسه، ص41، 42.

[3] نفسه، ص43.

الأسماء؛ بدليل أنَّ قولك: محمد يجتهد، يكافئ دلالةً قولك: محمد مجتهد. وقد لاحظ النحويون أنفسهم هذا التناظر الدلالي، فسمّوا الفعل في مثل هذه الصور بالفعل المضارع؛ لأنَّه يضارع، في نظرهم، اسم الفاعل دلالة وشكلا، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى».[1] فالأولى أن يعاد النظر، أوّلا، في أقسام الكلمة ليتهيَّأ، بعدُ، الظفر بتقسيم وظيفي مطَّرد، لقيام الثاني على الأوَّل.

ب. تقسيم عبد الرحمن أيُّوب: رأى هذا الباحث، خلافا لما استنَّه النحاة، أنَّ الجملة العربية تكون إسنادية، وغير إسنادية كجملة النداء.[2]وقد سبق أن استضعف هذا الرأي في غضون مادَّة هذا الكتاب، بما لا حاجة معه إلى مزيد بيان.

ج. تقسيم ريمون طحان: مضى ريمون طحّان إلى أنّه لا فائدة من تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية؛ لأنّ اللغة العربية لا ترى في تقديم المسند إليه على المسند محذورا.[3] كأنَّما خفي عليه أنّ التركيب الفعلي يختلف عن التركيب الاسمي في دلالته، من جهة أنّ الأوّل يدلّ على الحركة والتجدد، والثاني يدلّ على الثبوت. صحيح أنّ النحاة لم يوفقوا في ضبط تعريف دقيق للتركيبين: الفعلي والاسمي يتفق مع طبيعة اللغة؛ لأنّهم بنوه على أساس من التفريق اللفظي المحض، وصحيح، أيضا، أنّه تجب إعادة النظر في تحديد هذه الأنماط التركيبية. لكن، من الخطأ الجسيم أن نهمل هذا التقسيم، ونتنكر له، لا سيّماأنّه تقسيم صحيح يقرّه الواقع اللغوي.

---

[1] شرح المفصل، 84/4.

[2] ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص129.

[3] ينظر: ريمون طحّان، الألسنية العربية، الألسنية، (2)، ص 54-55.

د. تقسيم فيشر(w.ficher) :[1] اعتدّ في تحديد أنماط الجملة بالمسند، فجعلها ثلاثا: فعلية، واسمية، وذات رابطة، وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية، أو فعلية مرتبطة بالمسند إليه بضمير رابط، ويكون المسند إليه فيها واقعا في أوّل الجملة.[2]

هـ. تقسيم عبد القادر الفاسي الفهري: يتحدث هذا الباحث في إطار النحو الوظيفي المعجمي عمَّا يدعوه بـ«الجمل الرابطية»، ويعني بها الجملَ التي توجد فيها رابطةٌ سواء أكانت محققة في سطح البنية، نحو: كان زيد واقفا، أم لا، نحو: زيد واقف.[3] وقد لجأ إلى افتراض آخر ينفي عن اللغة العربية أن تكون لغة غير طبيعية أو معقدة، دعاه «الافتراض الرابطي»، قوامُه التوحيد بين الجمل المعدودةِ اسميةً، وتلك المعدودةِ فعليةً، منتهيا إلى أنَّ الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية هي، كذلك، جملٌ ذاتُ رابطةٍ أو رابطية، شأنُها في ذلك شأنُ« الجمل التي تتجلَّى فيها رابطة، مثل الجمل التالية:

-كان في الدار رجل.

-كان الرجال مجتمعين.

-كان حسين ملكا.

-كان زيد في الدار.

فـ«كان» في مثل هذه الأمثلة فعل رابط مزوَّدٌ بصفات الجهة والزمن، يظهر في السطح، وقد لا يظهر عندما توجد صفات أخرى، كما في جملة:

---

[1] فيشر (1865-1949): مستشرق ألماني من أهل ليبسيك. كان أستاذا في جامعة «هالة»، ومن أعضاء مجمع فؤاد الأوّل للّغة العربية. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 26/1.

[2] ينظر: نظام الجملة في شعر المعلقات، ص89-90.

[3] ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص217.

الهرمُ مرتفعٌ، و: السكر من قصب. ومن شأن هذا الافتراض أن يقود إلى اعتبار المركب الاسمي (م.س) في المثالين السابقين فاعلا؛ بدليل استصحاب خصائصه الإعرابية (الرفع)، والرتبية (الرتبة الأولى بعد الفعل)، والإحالية (يراقب فاعل الصفة أو الفضلة على العموم).[1]

ولا شكَّ أنَّ اعتداد الفهري بافتراضه الرابطي مسلك لا تدعو الحاجة إليه وظيفيا، بل إنّه موهم أنّ جملة «الهرم مرتفع» تكافئ معنى جملةَ «كان الهرم مرتفعا»؛ إذ لا مباينة بينهما إلاّ من حيث ظهور الفعل الرابط في سطح بنية الأولى، وخفائه في سطح بنية الثانية. والتحقيق أنّ الجملتين تختلفان إعرابا وتركيبا، وأجلى ما تفترقان فيه الدلالة الزمنية؛ فإذا كانت الأولى مطلقة الزمن، فالثانية مقيَّدة بما مضى، ويمكنها أن تتمحَّض للدلالة على الحاضر أو الاستقبال، إذا صيغ الفعل الناقص على مثال «يفعل». وفيه من الفارق ما ليس يخفى على ذي نظر.

و. تقسيم أحمد المتوكل: الجمل عند المتوكل، من منظور مقولة المحمول التركيبية، نمطان: جمل فعلية، وجمل غير فعلية. فأما النمط الثاني، فمنقسم إلى شقين: جمل اسمية، وجمل رابطية.[2] تعدّ هذه الأخيرة «نمطا بنيويا قائم الذات. فالجمل الرابطية ليست جملا اسمية ولا جملا فعلية وإنَّما هي جمل يمكن اعتبارها جملا وسطى إذ تشارك الجمل الاسمية في بعض من مميزاتها الحملية والوظيفية وتقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية».[3]

---

[1] ينظر: نفسه، ص133-135.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية)، ص81، 82.

[3] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص82.

هذا، والجمل العربية من حيث عدد الحمول التي تتضمنها لا تعدو نمطين:[1] جملا بسيطة، وجملا مركبة. ينتمي إلى الأولى ما تضمن حملا واحدا، ويكون من الثانية ما تضمَّن أكثر من حمل واحد، كما في:

-سافرت هند -أتدري؟ - إلى مراكش.

-دخل خالد الغرفة وغادرها عمرو.

-نشر خالد الكتاب الذي ألَّفه السنةَ الماضيةَ.

-يتمنَّى خالد أن تنجح هند.

يمكن للجمل المركبة، انطلاقا من الأمثلة المذكورة، أن تتفرع، بالنظر إلى طبيعة الحمول التي تتضمنها، إلى الأنماط الجملية الآتية:[2]

النمط الأول: أن تتوارد في الجملة نفسها حمول متعددة مستقل بعضها عن بعض، كالجمل المتضمنة لحمل اعتراضي، والجمل المكونة من حمول متعاطفة.

النمط الثاني: أن يتوارد في الجملة نفسها حملان مُدْمَجٌ أحدُهما في الآخر، كما في المثالين الأخيرين من المجموعة السابقة، حيث تنقسم الجملة فيهما إلى: حمل رئيس مُدمِجٍ، وحمل أو حمول فرعية مدمَجَةٍ. تنقسم هذه الأخيرة، بدورها، إلى: (1) حمول حدود بالنظر إلى محمول الحمل الرئيس، ويمكنها أن تتفرع إلى: حمول موضوعات، وحمول لواحق، (2) وحمول أجزاء للحدود، طبقا لما تظهره الخطاطة الآتية:[3]

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص222.

[2] ينظر: نفسه، ص222، 223.

[3] ينظر: نفسه، ص223.

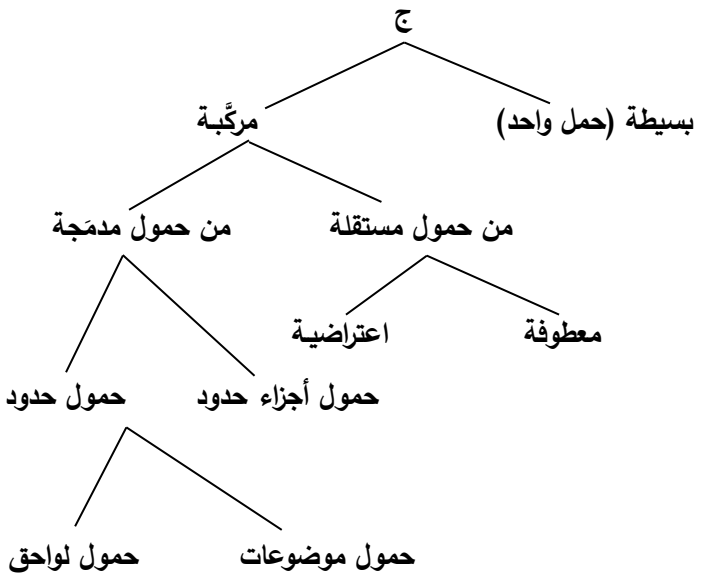

وحري بالذكر أنّ المتوكل، فضلا على أخذه بمصطلح الجملة، يأخذ بمصطلح «شبه الجملة»، ويشربه دلالة خاصَّةً غيرَ ما يتداوله النحويون، ليدلّ به على «كلّ ملفوظ/مكتوب دون الجملة يؤدي تواصليا ما تؤديه الجملة».[1] وتصنّف أشباه الجمل من منطلقين: منطلق شكلها، ومنطلق مضمونها؛ فهي من حيث الشكل مركبات اسمية أو صفية او ظرفية أو أدوات، كما في قولك: **شايا**، جوابا على: ماذا شربت في المقهى؟ وقولك: **إبراهيم**، جوابا على سؤال ما، نحو: من تغيّب عن الدرس اليوم؟ ومن نظائرها، أيضا، العبارات التالية: **يا علي–شكرا– عفوا –آه – أوّاه – هيهات –نعم – لا**. أما من حيث المضمون، فأشباه الجمل؛ إمَّا عبارات ذات محتوى دلالي معيّن تام، كما في عبارة «شايا»، وإمّا عبارات فارغة دلاليا، نحو ما تبقى من الأمثلة المذكورة.[2]

---

[1] أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص108.

[2] ينظر: نفسه، ص108، 109.

ز. **تقسيم تمام حسان:** قسَّم الجملة من حيث المبنى في مؤلفه «الخلاصة النحوية» تقسيما ثلاثيا، عمادُه الفروع الثلاثة الآتية:[1]

1. الجملة الاسمية: وتشمل جملة المبتدأ والخبر، وما دخل عليها من نواسخ ليس بمخرجها عن اسميتها، حتى ولو كانت «كان» وأخواتها، فهي أدوات عند تمام حسان، وليست بأفعال.

2. الجملة الفعلية: وتتركب من فعل وفاعل، أو فعل ونائب فاعل.

3. الجملة الوصفية: ويرد فيها المسند وصفا، فيصلح أن يكون نواة لجملة أصلية، كما في: أقائم زيد، أو نواة لجملة فرعية، كما في: زيد قائم أبوه، وأمعروف زيدٌ؟

ح. **تقسيم شوقي ضيف:** آثر هذا الباحث أن يبقي على القسمة الثنائية، فلم يغادر ما رسمه الأوائل من تنميط الجملة إلى نمطين أساسيين: فعلي واسمي،[2] ثمّ أخذ يوضح الفروق الدلالية التي تتراءى بينهما، فكانت ثلاثة.[3] ثمَّ ما لبث أن شرع في تصنيف الجمل من منطلق علاقاتها داخل الفقر، فجعلها لا تعدو نوعين: جملا مستقلّة قائمة بنفسها، لا حاجة بها إلى كلمة تسبقها، ولا إلى جملة تتقدمها، وهي: المستأنفة، والحوارية، والمعترضة، والمفسرة، والجمل المعطوفة على إحدى الجمل السابقة؛ وجملا خاضعة غير مستقلة، تتمم كلمة، أو جملة سابقة، وهي: جملة الخبر، والواقعة فاعلا، أو نائب فاعل، والواقعة مفعولا به، والواقعة حالا، والجملة التابعة، وجملة الصلة، وجملة جواب القسم، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة.[4]

---

[1] ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص105-130.

[2] ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، ص249-252.

[3] ينظر: نفسه، ص253-255.

[4] ينظر: نفسه، ص 256 - 264.

ط. تقسيم محمد إبراهيم عبادة: تجاهل هذا الباحث التصنيف القائم على مبدأ الصدارة، دون أن ينقضه، وأقام تصنيفا جديدا للجمل، قوامُه النَّظرُ إلى طبيعة تركيب الجملة من حيث بساطتُها أو تداخلُها أو ازدواجُ التركيب فيها ونحوُ ذلك، فانتهى به التقسيم إلى ستة أقسام هي:[1]

1.الجملة البسيطة: وهي المكونة من مركب إسنادي واحد، بغض النظر عمّا بدئ به.

2. الجملة الممتدة: وهي المكونة من مركب إسنادي واحد، وما تعلق بعنصريه من مفردات أو مركبات غير إسنادية.

3. الجملة المزدوجة أو المتعددة: وهي المكونة من مركبين إسناديين متعاطفين أو أكثر، ليس أحدهما معتمدا على الآخر، بل يتساويان في الأهمية، لصلاحية كلّ منهما أن يكوّن جملة بسيطة أو ممتدة.

4.الجملة المركبة: وهي الجملة المكونة من مركبين إسناديين، يرتبط أحدهما بالآخر، ويتوقف عليه، كما في القسم وجوابه، والشرط وجوابه، ونحوهما.

5. الجملة المتداخلة: هي الجملة المكونة من مركبين إسناديين بجامع من التداخل التركيبي، كأن يكون المركب الإسنادي أحد طرفي مركب إسنادي أعمَّ منه، أو يكون كلّ من المركبين الإسناديين طرفا للإسناد في تركيب يعمّهما، أو يكون أحد المركبين امتدادا لطرف من طرفي الإسناد، أو يتتابع التداخل.

6. الجملة المتشابكة: وهي المكونة من مركبات إسنادية، أو مركبات تشتمل على إسناد، حيث تلتقي فيها مختلف أنواع الجمل السابقة.

---

[1] ينظر: الجملة العربية مكوناتها-أنواعها-تحليلها، ص136-150.

إنَّ الناظر إلى هذا التقسيم يجد أنَّ من منطلقاته الإيمانَ بأنّ الجملة «أكبر وحدة نحوية تقبل التحليل النحوي»،[1] وأنّها تتجاوز العقدة الإسنادية، فتتمدّد مطبقة على متعلقات الإسناد أيضا.[2] وفي ضوء هذا التصور أمكن للباحث أن يستخلص هذه الأسس، ويفضي إلى الأنماط الجملية المستقصاة.

ويبدو أنّ الباحث كان مولعا باستكثار الفروع التي يستطاع ردّها إلى جهة واحدة بجامع ما، وكان في غنى عن هذه الكثرة الكاثرة؛ علما أنّ التقسيم لا يقوم على مراعاة وجوه الفروق وحدها، وإلاّ استقلَّتْ كلّ جملة بقسم خاصّ بها، وإنّما ينهض على أساس من مراعاة أوجه التناظر والتغاير جنبا إلى جنب؛ لأنَّ «مراعاة الاختلاف فقط يجعل من كلّ مخالف بشكل جزئي أو كليّ قسما مستقلا، أمّا مراعاة أوجه الشبه والاختلاف معا فيتيح لبعض الأقسام أن تندرج تحت بعض».[3]

وإذا دقَّقنا النظر من كثب في الأصناف الستة، أمكن إرجاعها إلى صنفين رئيسين: صنف بسيط قائم على علاقة إسنادية واحدة، وتمثله الجملتان الأولى والثانية، وصنف مركب قائم على علاقتي إسناد، على الأقل، وتمثله الجمل الأربع الأخرى. ويتأتى، بعدئذ، تفريع كلّ صنف من هذين الصنفين الأساسيين إلى أقسام فرعية أخرى، ولا حرج.

ي. تقسيم علي أبو المكارم: ذكر هذا الباحث جملةً من الأسس التقسيمية، بلغت سبعةً، هي: طبيعةُ الإسناد، وشكلُه، وأطرافُه، وقابليةُ النسخ، وقابليةُ التمدد، وعلاقات التطابق، والعلاقاتُ الموقعية. وتجدر الإشارةُ إلى أنّ الأسَّ

---

[1] نفسه، ص33.

[2] ينظر: نفسه، ص36.

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص218.

الأوَّلَ المتمثِّلَ في طبيعة الإسناد مُخرَجٌ ممّا نحن فيه؛ لأنّه ألصق ما يكون بالبنية المنجزة دون المجردة. أمّا عداه، فأدخل فيما نحن بسبيله، وبيانه فيما يأتي:[1]

1. شكل الإسناد: تنضوي تحت عباءته ثلاثة أقسام؛ فتكون الجملة بسيطة إذا احتوت على عملية إسناد واحدة، ومركبةً إذا كان الإسناد فيها متعددا، وثمَّة ترابط عضوي بين عناصره، ومتنوعةً إذا احتوت على عملية إسنادية إضافية، على أنّ التنوع «إضافة صالحة لكليهما».[2] ومن الضروري التفرقة بين مكونات الجملة المركبة على النحو التالي:

1.1.الجملة الكبرى: وتمثل الإطار العام الذي يتضمن أكثر من عملية إسنادية واحدة، بينها ترابط عضوي.

2.1.الجملة الصغرى: وتكون وحيدة الإسناد، غير أنّها تقع موقع أحد أطراف عملية إسنادية أكبر.

3.1.الجملة المحتملة: وتحتوي على أزيد من عملية إسنادية، وتقع طرف عملية إسنادية أكبر.

2. أطراف الإسناد: تنقسم الجملة، بمراعاة نوع المسند المتَّسم بالتنوع، إلى الصنوف الخمسة الآتية:

1.2. جملة فعلية: يكون المسند فيها فعلا تامّا، يفيد إسناد حدث محدد في زمن محدد إلى المسند إليه.

2.2. جملة اسمية: يرد المسند فيها واحدا من ثلاثة: اسما جامدا غير مشتقٍّ، أو مشتقًّا لا يصح كونه رافعا للمسند إليه، أو تركيبا إسناديا.

---

[1] ينظر: مقومات الجملة العربية، ص126-139.

[2] نفسه، ص129.

3.2. الجملة الظرفية: ويراد بها ما كان المسند فيها ظرفا أو جارًّا ومجرورا، سواء تقدم المسند أم تأخَّر.

4.2. الجملة الوصفية: وهي الجملة التي يقع المسند فيها وصفا مشتقا عاملا عمل الفعل.

5.2. الجملة الشرطية: وهي جملة متعددة الإسناد بالضرورة، قوامها عمليتان إسناديتان تترابطان بأداة شرط، ولا تداخل بينهما.

3. قابلية النسخ: يمكن تقسيم الجملة العربية، ارتكازا على هذا الأساس، إلى قسمين:

1.3. جملة قابلة للنسخ.

2.3. جملة غير قابلة للنسخ.

4. قابلية الامتداد ونوع العناصر الممتدة: ويراد بالامتداد تغيير كمِّيٌّ إضافيٌّ يلحق بنية الجملة الأساسية، ويتَّسم بمرونة التشكيل، وحرية الموقع غالبا، كالمفاعيل والظروف والتوابع والحال والتمييز.

5. علاقات التطابق: نميِّز بالاحتكام إليها أقساما عديدة، أهمها:

1.5. جملة الفعل والفاعل أو نائبه.
2.5. جملة المبتدأ والخبر المفرد.
3.5. جملة المبتدأ والخبر المكون من تركيب إسنادي.
4.5. جملة المبتدأ والخبر الظرف أو الجار والمجرور.

6. العلاقات الموقعية: وتقتضي أن تتخذ العلاقة بين عناصر الإسناد في الجملة الأشكال الثلاثة الآتية:

1.6. أن يتقدم المسند على المسند إليه وجوبا.

2.6. أن يتقدم المسند إليه على المسند وجوبا.

3.6. أن يتبادلا المواقع تقديما وتأخيرا.

وتقف، حيال هذا التقسيم، جملة من الملاحظ النقدية، تؤنس بتركه، وهي:

1. لم تكن الحاجة تدعو إلى استكثار الأقسام على هذا النحو، لا سيّما أنّ كثيرا مما جيء به لا يصلح أن يؤلف غصنا من شجرة التركيب، وإنّما منتهاه التعبير عن وجوه تركيبية، تعتبر من جملة العوارض التي تدخل على أصل التركيب، كما هو شأن معيار قابلية النسخ، وقابلية التمدد، أو تعتبر خصائص علاقية تؤلف بين أجزاء التركيب الواحد، كعلاقات التطابق والموقعية.

فقد كان أولى، لما فيه من الوجازة، التأكيد على معياري البساطة والتركيب من جهة، وفحص طبيعة المقولة الصرفية الشاغلة لوظيفة المسند من جهة أخرى. أمّا سوى ذلك، فتزيّدٌ على المطلوب، وفضول لا منفعة به، ومشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأهمّ والأوجب، ليس التقسيمُ بابَه.

2. إذا ساغ للقدامى، تجوُّزا، أن يفردوا الظرف بقسم جملي، فلأنَّهم صدروا، فيه، عن منهج عاملي مطَّرد في تفكيرهم، فلا يسمّون الجملةَ ظرفيةً حتى يكون الاسم مرفوعا بالظرف أو الجارّ والمجرور، ومسبوقا بهما. أمّا ما صدر عنه علي أبو المكارم، فشيء آخر تماما، منطلقه ورود المسند ظرفا أو جارًّا ومجرورا على سبيل التقدم أو التأخر. ومعلوم ببديهة النظر أنّ الظرف في حقيقة أمره وعاء للحدث، لا يمكنه أن يشغل وظيفة المسند، إلاّ تجوُّزا في القول، وإنّما هو شاغل، عند التحقيق، وظيفةَ المفعول فيه. فما قدّره النحويون، في واقع الأمر، أقوى دليلا، وأقوم قيلا في باب الانتحاء الوظيفي الذي

يستهدف دراسةَ المعنى، ويقيم له وزنا، ويعبأ به في المقام الأوّل، ممَّا يدعو إليه أمثالُ هؤلاء الباحثين من تسطيح النظر، والاكتفاء بدلالة البنية المعجَّمة. ففي قوله **تعالى:** ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، [1] المراد إثبات كينونة يد الله فوق أيدي هؤلاء، أي: قدرته فوق قدرتهم. كذلك إذا قلت: الطائر فوق الشجرة، لا تقوله إلاَّ وغرضُك إثباتُ كينونته فوقها. ومثلُه قولُك: ما الطائر فوق الشجرة، أو: هل الطائر فوق الشجرة، إذا كنت نافيا أو مستفهِما عن كينونته كذلك. فمن البيّن أنَّه لا يصحُّ معنى في ذهن دونما تقديرٍ من هذا النوع، وهو تقدير مستجلب بأقيسة معنوية لا غنى عنها. ولعلّ الذين رغبوا عن تقدير معنى الاستقرار كانوا ينحون منحاةَ ابن مضاء القرطبي؛ إذ سبقهم إلى المطالبة بمزايلة تقدير متعلقات المجرورات؛ نظرالما فيه من عنت وتقوّل كاذب على المتكلم. فمذهبه أنّ النحويين زعموا أن الجارّ والمجرور متعلّقان بمحذوف تقديره: «مستقر»، مع أنّهم في غنى تامّ عنه. فكلّ هذا الذي شغلَ النحاةَ، وأجهد عقولهم معيبٌ في نظره؛ لأنّ «هذا كلّه كلام تامّ مركب من اسمين دالّين على معنيين بينهما نسبةٌ، وتلك النسبة دلّت عليها «في» ولا حاجة بنا إلى غير ذلك». [2]

فقد يكون وجيها من منظور تعليمي صرف تركُ التقدير في مسائل هذا الباب، إلاّ أنّ التمسك به له ما يسوغه من منظور علمي بحت. فنظرةٍ إلى لغات شتّى في مثل هذا الاستعمال تدلّ على أنّ التقدير قائمٌ بذهن المتكلم حقّا، وليس إيرادُه من قبيل التوهّم، أو من قبيل فرضٍ استبدّ بذهن النحاة، فقوّوْه، ثمّ قاسّوا اللغة عليه، أوكأنْ يكون داعيهم إليه ما وضعوه من أنّ

---

[1] الفتح/10.

[2] الرَّدُّ على النُّحَاة، ص82 – 87.

المجرورات إذا لم تكن حروف الجرّ الداخلة عليها زائدةً، فلا بدّ لها من عاملٍ يعمل فيها، فإن لم يكن ظاهرا، كان مُضمرا.[1]

فبمستطاع المتكلم إظهار المعنى الدَّال على النسبة أو إضماره. وهذا من شأنه أن ينهض دليلا على أنّ معنى الاستقرار موجود فعلا بذهن المتكلم، وليس مذهب النحاة العرب في هذه المسألة من قبيل تشويه اللغة، أو تطويعها لأحكامهم القبلية. أمّا ما ينكر على جمهورهم، فاشتطاطهم في منع إظهار الكون العام، مع أنّ التراكيب العربية قد أجازته في غير ما موضع. وقد ناقش المسألة عطية الصوالحي في بحث تقدَّم به إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، منتهيا إلى جواز ذكر الكون العام أو حذفه، وبخاصة في مصطلحات العلوم.[2]

فإذا استجزنا لأنفسنا أن نعرب المركب الظرفي أو الأداتي في مثل هذه المواضع مسندا، فمن باب التيسير على الناشئة، والتقريب عليهم لا غير. أمَّا أن يُظنَّ أنَّه المسلك العلمي الأوفى بالمعاني الدقائق، والأولى بالاتباع والاعتناق، فيمضي بعض الباحثين إلى أبعد منه، مقيمين له قسما خاصًّا من أقسام الجملة، فذلك أبعد ما يكون في التمادي والغلواء.

3. لسائل أن يتساءل: ما الذي يجمع الشرط إلى الجمل السابقة، وعلى صعيد واحد؟! فإذا كان منطلق هذا الباحث هو الاعتداد بنوع المسند لا غير، فلست أدري كيف ساغ له أن يفرد هذا النمط التركيبي بقسم خاص، وهو، في واقع الأمر، ليس صورة من صور الجمل البسيطة، وإنّما هيئة مخصوصة من الجمل المركبة. فعلينا، دائما، أن ننظر فيما يعتمل خلف سطح البنية المعجّمة

---

[1] ينظر: نفسه، ص87.

[2] ينظر: عطية الصوالحي، «الكون العام بين الحذف والذكر»، ضمن كتاب: في أصول اللغة، ص128.

من ضروب التعليق، وإنّها لفي منتهى التشابك والتعقيد، تجعل التعليق سلسلة من التوزيع والتخير للصوغ النهائي المتبلور في سبك البنية السطحية للعملية الإسنادية.[1]

ك. تقسيم محمد الطاهر الحمصي: يقترح هذا الباحث تقسيما ثلاثيا جديدا مستمدا من طبيعة الوظائف النحوية، تنضوي تحت عباءته الفروع الآتية:[2]

1. الجملة المطلوبة: وهي الجملة التي يقتضيها عنصر آخر في التركيب، لا توجد إلاّ بوجوده.

2. الجملة المقيِّدة: وهي التي تُقيِّد الاسم بما يخصه ويحدده ويبينه، وتقيد الحدث بحالة معينة. فالأولى تقيِّد الاسم الموصوف، وهي جملة الصفة، والثانية تقيِّد الفعل أو ما يقوم مقامه، وهي جملة الحال.

3. الجملة السياقية: وهي التي يتطلبها المعنى السياقي للكلام دون أن تكون مطلوبة لعنصر من عناصر التركيب أو مقيدة له، وأنواعها التراكيب الخمسة الآتية:

1.3. الجملة الابتدائية.

2.3. الجملة الاستئنافية.

3.3. الجملة الاعتراضية.

4.3. الجملة التفسيرية.

5.4. الجملة المعطوفة.

---

[1] ينظر: المنصف عاشور، «من المعاني النحوية في اللسانيات العربية»، الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ع135-136، 1982م، ص95.

[2] ينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها، ص457، 517، 519.

ل. تقسيم أحمد محمود نحلة: أضاف محمود أحمد نحلة مصطلح «الجملة الجملية»، وأراد به كلّ جملة يكوّن الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية، راغبا عن المصطلح التقليدي «الجملة الكبرى»؛ لأنّ النحاة يجعلون هذه الأخيرة جزءا من الجملة الاسمية، في حين أنّها قسيم لها وللجملة الفعلية.[1] وبناء على ذلك، تصير الجمل لديه أربعة أنماط:[2]

1. جملة اسمية، لا يكون المسند فيها فعلا ولا جملة.
2. جملة فعلية، يكون المسند فيها فعلا لا جملة.
3. جملة وصفية، يكون المسند فيها وصفا عاملا.
4. جملة جملية، يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية أو وصفية.

ومن عجب أن يخلص هذا الباحث إلى هذه العدَّة، وقد درج على تأييد النحاة فيما أقرّوه من قسمة ثلاثية! فلست أدري كيف ساغ له أن يجعل الوصف غصنا من أغصان الاسم، ثمَّ يفرده، من بعد ذلك، قسما جمليا مستقلا؟! ففي المسألة خلل منهجي واضح، ينبغي أن يُنتبه إليه.

م. تقسيم محمد حماسة عبد اللطيف: ارتأى هذا الباحث أن تقسم الجمل في العربية إلى ثلاثة أقسام:[3]

---

[1] ينظر: نظام الجملة في شعر المعلقات، ص91، 192.

[2] ينظر: نفسه، ص24، 25.

[3] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص78-110.

1. جمل تامَّة: وهي التي يكون فيها الإسناد مقصودا بالذات، وتنضوي تحتها ثلاثة أنواع تنسب إلى الصدر، وهي:

1.1. الجملة الاسمية: وتتألف من مبتدأ وخبر، ولا تخرجها النواسخ عن اسميتها.

2.1. الجملة الفعلية: وتتألف من فعل تام وفاعل أو نائبه، ولا يتقدم الفاعل فيها على فعله.

3.1. الجملة الوصفية: وتتألف من وصف واسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل.

2. جمل موجزة: وهي الجمل التي لا تتألف إلاّ من طرف واحد، وتتفرع إلى ثلاث:

1.2. جمل فعلية موجزة: وهي كلّ فعل استتر فاعله وجوبا، كما في الأفعال المضارعة المبدوءة بالهمزة أو النون أو تاء المخاطَب، وفعل الأمر للمخاطَب الواحد.

2.2. جمل اسمية موجزة: وتتمثل في كلّ اسم أفاد معنى مستقلا يحسن السكوت عليه، كالاسم المرفوع بعد «لولا» في قوله **عز وجل**: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾،[1] الذي ينبغي أن يعرب اسما مرفوعا بـ«لولا»، وكالاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية، مثل: كلُّ رجل وضيعته، وكالمصدر المضاف الواقع بعد حال لا يصلح للإخبار، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم):

[1] النور/10.

«أَقْرَبُ ما يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ ساجِدٌ»،[1] وكالمصدر الذي يجاء به بدلا من اللفظ بفعله، مثل قوله **تعالى**): ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾.[2]

3.2. الجملة الجوابية الموجزة: وهي كلّ ما كان جوابا لسؤال، وكان مكتفيا بنفسه، مغنيا عن غيره، ممّا لا يذكر فيه إلاّ عنصر واحد من عناصر التركيب.

3. جمل غير إسنادية: وتشمل الجمل الإفصاحية، ممثلة في:

1.3. جملة الخالفة.

2.3. الجملة التعجبية.

3.3. جملة المدح والذم.

4.3. جملة خالفة الصوت.

5.3. الجملة الندائية.

6.3. الجملة القسمية.

7.3. الجملة التحذيرية والإغرائية.

تعقيبا على ما سبق، يبدو أنّ الباحث محمد حماسة عبد اللطيف لم يتجاوز مستوى سطح البنية فيما أفضى إليه من أقسام، وأختلف معه اختلافا جذريا؛ إذ أقام تقسيمه على أساس من مراعاة صور الألفاظ لا معانيها. فمنهج النحاة أدخل في التحليل الوظيفي، ممّا يدعو إليه هذا الباحث.

---

[1] النسائي، السنن الكبرى، 242/1، رقم الحديث 723؛ والنووي، شرح صحيح مسلم، 105/6؛ وجلال الدين السيوطي، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، 175/2.

[2] محمد/21.

ن. تقسيم المنصف عاشور: ارتأى أن يقسِّم الجملة العربية إلى ثلاثة أقسام:[1]

1. جملة بسيطة: تتكون من عملية إسنادية مستغنية بنفسها عن غيرها شكلا ودلالة، وتكون اسمية وفعلية.

2. جملة مركبة: تتكوَّن من مركب إسنادي ضمن مكوناتها المباشرة، لا يمكنه أن يستقلَّ نحويا؛ لأنَّه من مقتضيات التركيب ومكوِّناته الأساسية. فلا يعدو أن يكون جزءا من ملفوظ.

3. جملة متلازمة: تنهض على أساس من التوازي بين صياغة مركبين نحويين أوَّل وثان. من نظائرها الجملة الاستفهامية، والجملة الظرفية، والاستثناء والحصر، والشرط، ممَّا يستلزم تلازم جملتين، تتخذان شكل منبه وجواب.

ويؤخذ على هذا التقسيم أنّه أفرد الجملة المتلازمة بقسم خاص، لا داعي إليه؛ لأنّ أمثلته، عند التحقيق، شكل من أشكال الجملة المركبة التي يجب أن يعاد تعريفها على نحو أدقّ ممّا عليه ههنا. فمصطلح المركَّب دالٌّ على قيام علاقة انضمامية بين جزأين، سواء أكان الجزء الثاني مُدمَجا في الثاني، أم معادلا له. فإذا كان كذلك، فسبيل الجمل المتلازمة ألاَّ تخرج عن أفراد الجمل المركبة.

س. تقسيم عبد الجبار توامة: يؤثر هذا الباحث التفريق بين الجمل بحسب المسند محطِّ الفائدة في عملية الإبلاغ والتواصل اللغويين. لكن توخيا للبساطة، واقتصادا في الأقسام، يقسم الجملة، وظيفيا، إلى قسمين:[1]

[1] ينظر: المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص53، 115، 139.

1. جملة فعلية: وهي ما كان المسند فيها فعلا تاما، بغض النظر عن رتبته.

2. جملة غير فعلية: وهي ما كان المسند فيها غير الفعل من أقسام الكلم الأخرى.

3.3.2. نحو تقسيم جديد لبنية الجملة العربية:

تقسَّم الجملة العربية، بداءة، باعتبارين: البساطة والتركيب من جانب، ومراعاة الصيغة الصرفية المالئة لخانة المسند من جانب آخر. وقد آثرنا الاعتداد بالمسند دون المسند إليه لسببين: أولهما: الطبيعة المرنة للمسند؛ إذ تتعدد صوره بتعدد أقسام الكلمة السبعة، بينما يتميَّز المسند إليه بالثبات نسبيا؛ إذ لا يَرِد أداةً، ولا خالفةً، ولا فعلا. ثانيهما: تعلق الفائدة الإبلاغية بالمسند دون المسند إليه؛ لأنَّه بمثابة المعنى الأوَّل، حتى وإن كان يتنزل في الرتبة ثانيا، قال ابن الأنباري: «[...] الخبر هو المبتدأ في المعنى».[2]

1. **البساطة والتركيب:** محصِّلةُ هذا الاعتبار قسمان رئيسان: جملة بُسْطَى، وأخرى مركَّبَةٌ. فأمَّا الأولى، فما «استقلَّت بنواة إسنادية واحدة»،[3] ولم تكن قيدا لغيرها، ولا كان غيرها قيدا لها. فالعبرة بألاَّ يقع أحد مكوناتها مركَّبا إسناديا، ولا تقع هي، أيضا، ركنا لغيرها. فأمَّا إذا وقع شيء من هذا، فمجموعُ الجملتين أو الجمل المؤتلفة يُدعى مركَّبا، كما تدعى الواحدة منها مركبا أيضا؛ باعتبار أنَّ المركب لفظ ينسحب على المجموع المركَّب، وعلى الجزء المتركِّب على غيره، وقد أغنى القول في المسألة عن التَّكرار.

---

[1] ينظر: «المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي»، ص288، 289.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف، 47/1، 826/2.

[3] بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص53.

وحريٌّ بالبيان أنَّ الجملة البُسطى لا تكون إلاَّ بنيةً إنشائية، راجعًا الحدثُ فيها إلى المتكلِّم، لا تتشكَّل في صورة إسناد قضوي البتة؛ إذ لا تحيل إلى نسبة خارجية مطلقا، وليس لها إلاَّ وجه واحد، وهو أن تكون مُرْسَلَةً، لا تخضع لغيرها. أمَّا أن تكون مقيَّدة، فليست من باب البساطة في شيء؛ فذلك التقيُّد ينقلها من البساطة إلى التركُّب، حتى ولو كانت ذات إسناد أوحد. فالعبرة بأحادية الإسناد المستقلّ عن غيره؛ لأنَّ عدم الاستقلال يوَّرث إسنادين على الأقل في المجموع المُرَكَّب.

من أمثلة الجملة البسطى المكتفية بنواة إسنادية واحدة قولك: آه، إذا كنت متأوِّها، أو: نَعَمْ، أو: لا، أو: أجَلْ، جوابا عن استفهام، أو: يا، إذا حرَّرتها للتنبيه، ونحو ذلك من الأشباه والنظائر. وهي على ضربين: نواة، ومتمددة. فالضرب الأوَّل مُكْتَفٍ بطرفي الإسناد الرئيسيْن، غانٍ عن ضروب التَّتميم، كما في الأمثلة السَّابقة. والثاني، وهو الجملة المتمدِّدة، فمُفتَقِرٌ إلى متمِّم ما، قد يكون مُفردا أو مركَّبا من المركَّبات النَّحوية المختلفة التي لا ترقى أن تكون مركَّبا إسناديا؛ لأنَّ سبيل المتمم الإسنادي أن يخرج الجملة من مفهوم البساطة إلى التركيب. من أمثلة الضرب الثاني جملة النداء التي تشغل فيها أداة النداء وظيفة السند، وتتطلب مفعولا، يَتصوَّر في شكل صيغة مفردة، نحو: يامحمّد (إذا غضضنا الطرف عن كون الحركة الإعرابية كلمة)، أو صيغة مركّبة، نحو: يا الله، ويا عبدَ الله.

ومما تجب ملاحظته في هذا المساق أنّ النداء لا يكون دوما جملة بسطى؛ إذ يحدث أن تتعلّق به فضلة إسنادية، فتصيّره جملة مركّبة، كما في: يا من أخلاقه طيبة، ويا من طيبة أخلاقه، ويا طيبا خلقه، ونحوها.

فمن الواضح الجليّ أنّ النداء في مثل هذه المواضع لم يستقلَّ بنواة إسنادية واحدة، تؤهله لأن ينضوي تحت عباءة الجملة البسطى، وإنّما تعدَّد الإسناد فيه، فنحا به جهة الجملة المركبة.

وإنَّ لنا في الجدول الآتي مزيدا من التوضيح والبيان عن مكونات البنية الإسنادية لضروب الجملة البسطى بشقيها النووي والمتمدد.

المثال	الجملة البسطى				
	نواة		متمدِّدة		
	المُسنِد	السَّنَد	المُسْنِد	السَّنَد	المُتمِّم
آه	Ø	آه			
أف	Ø	أف			
يا (للتنبيه)	Ø	يا			
نَعَم	Ø	نَعَم			
لا	Ø	لا			
آه من قيدك			Ø	آه	من قيدك
أفٍّ له			Ø	أفٍّ	له
يا زيد			Ø	يا	زيد

أمَّا الجملة المركبة، فما «تكوَّنت من مركَّب إسناديٍّ ضمن مكوِّناتها المباشرة»،[1] أووقعت مركَّبا إسناديا ضمن مكوِّنات غيرها. فحاصل الجملتين

[1] بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص53.

يدعى جملةً مركَّبةً، وكلتا الجملتين يدعى مركَّبا. فإذا رمنا التفريق بين المجموع الناشئ عن عملية العقد والتركيب من جانب، والأجزاء المتراكبة من جانب آخر، وَجَبَ وسم الجانبين بعلامة فارقة؛ كأن نسمِّي التركيب كلَّه جملة مركبة كبرى، والأجزاء المتركِّبة جملا مركَّبة صغرى. ولا غضاضة في استعارة المصطلحين «كبرى/صغرى» من عند ابن هشام. فما يزالان، في نظري، مصطلحين صالحين للاستخدام، غير أني آثرت أن أشربهما دلالة أوسع، ليطبقا على متعلِّقات الإسناد أيضا، بعدما كان مرتبطين بالعُمَدِ الإسنادية دون الفضلات، فضلا على استحداثي مصطلحا ثالثا أدعوه «الجملة الوسطى»، يقوم خلفا ممّا يدعوه ابن هشام الجملة الكبرى والصغرى باعتبارين، كـ«أبوه غلامه منطلق» من قولك: زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ. فإذا تقرَّر ذلك، جئنا إلى الجملة المركبة الكبرى، فألفيناها بنيةً مُرسلةً غيرَ مقيَّدةٍ متقوِّمةً على أساس من اجتماع إسنادين على الأقلِّ. وكانت الجملة المركبة الصغرى بنية إسنادية واقعةً ضمن مكونات غيرها، سواء أكانت قيدا أم غير قيد، ولم يقع ضمن مكوناتها أيُّ مركَّب إسنادي. وأمَّا الوسطى، فبنية إسنادية تضمَّنت مركبا إسناديا قيدا لها أو غير قيد، وكانت هي الأخرى واقعة ضمن غيرها قيدا أو غير قيد. فقولك: جاء زيد، جملة مركبة كبرى تضمنت قيدا إسناديا مخصِّصًا لسند سابق غيرِ مُعَجَّمٍ ممثَّلٍ في إثبات المتكلِّم، أي: إثباته مجيء زيد. فكأنّك تقول بعد تعجيم البنية الأولى: أثبت «جاء زيد»، بمعنى: أثبت مجيئه، فتصبح جملة «جاء زيد» شاغلة وظيفة المفعول به للسند غير الموسوم لفظا. وكذلك إذا نفيت، أو استفهمت، أو تعجبت، ونحوهنّ من المعاني والأغراض؛ فجميع ما تذكره بعقب الأدوات يعدّ قيدا معمولا للأداة، من منظور وظيفي

خالص، يستهدف النبش عن المعاني الدليلةِ عليها الألفاظ، أو الثاويةِ خلفها. وتأخذ فروع الجملة المركبة الشكل الآتي:[1]

الجملة المركبة { -جملة كبرى / -جملة وسطى / -جملة صغرى

وبناء على هذه الوجهة، تستحيل جميع الجمل التي يفترض أنّها مسبوقة ببنية إسنادية ما بنياتٍ جمليةً مركَّبةً صغرى أو وسطى، والبنيتان السابقة واللاحقة معدودتان معا جملةً كبرى، بغض النظر عن تعجيم إحداهما أو تجريدها. فمن أمثلة هذا النمط التركيبي أن تقول: هل زيدٌ أخوه سافر وهو مريض؟ فالملفوظ جملة مركبة كبرى، تضمنت أربع جمل، ثلاثا وسطى، وواحدة أخرى صغرى. وجميعها واقع في حيّز معمول الإسناد المقصود المتمثل في استفهام المتكلم، طبقا لما يظهره التحليل الذي تحيل إليه العلبة الآتية:

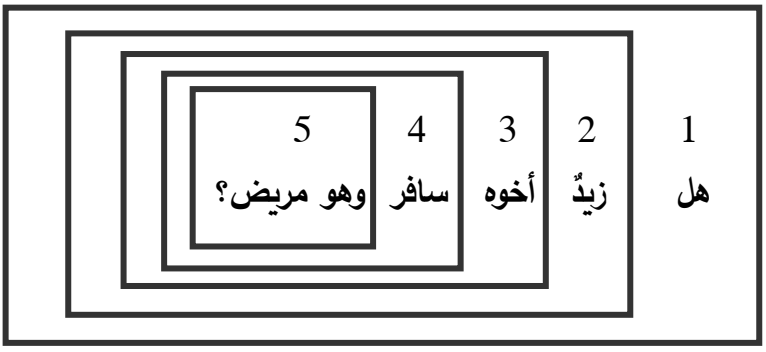

[1] حريٌّ بالبيان أنَّ الجملة المركبة مهما كان شكلها لا تخلو من صورتيها الكبرى والصغرى. أمَّا الصورة الثالثة المتمثلة في «الوسطى»، فلا تبرز إلاَّ حالما تكون الجملة مكونة من أكثر من إسنادين.

ولمزيد من الكشف، وتتميما للبيان، أسوق الجدول الآتي:

المثال	الجملة المركبة				
	جملة كبرى (مدمِجة)				
	المسنِد (المتكلم)	السَنَد (الحدث)	القيد المتمّم		
			جملة		غير جملة
			وسطى (مدمِجة ومدمَجة)	صغرى (مدمَجة)	
زيدٌ كريم	Ø	Ø (الإثبات)	–	زيد كريم	–
ما زيد كريم	Ø	ما (النفي)	–	زيد كريم	–
ليس زيد كريما	Ø	ليس (النفي)	–	زيد كريما	–
إنّ زيدا كريم	Ø	إنَّ (التوكيد)	–	زيدا كريم	–
ليت زيدا كريم	Ø	ليت (التمني)	–	زيدا كريم	–
لعلّ زيدا كريم	Ø	لعلَّ (الترجِّي)	–	زيدا كريم	–
كأنّ زيدا أسد	Ø	كأنَّ (التشبيه)	–	زيدا أسد	–
هل زيد كريم؟	Ø	هل (الاستفهام)	–	زيد كريم	–

والله العلم نور	Ø	Ø (القسم)	–	العلم نور	والله
زيد أبوه كريم	Ø	Ø (الإثبات)	زيد أبوه كريم	أبوه كريم	–
إنَّ زيدا أبوه كريم	Ø	إنَّ (التوكيد)	زيدا أبوه كريم	أبوه كريم	–
جاء وهو مبتسم	Ø	Ø (الإثبات)	جاء وهو مبتسم	وهو مبتسم	–
قسما بالله لأذيقنَّك العذاب	Ø	Ø (القسم)	–	لأذيقنَّك العذاب	قسما بالله
يا من أخلاقه طيبة	Ø	Ø (النداء)	–	أخلاقه طيبة	من

2. المقولة الصرفية الشاغلة لخانة المسند: تصنَّف الجملة وفاقا طباقا لهذا الجانب إلى سبعة أقسام، تبعا لاختلاف أقسام الكلم العربي. فجميع ضروب الكلمة يصحُّ أن تتلبَّس به وظيفة المسند، حتَّى ما كان معدودا في زمرة الأدوات. فقد ثبت، بما لا يدع مجالا للشكِّ، أنَّ الأداة تمتصُّ دلالة الشحنة الحدثية، وتختزلها بصورة مكثفة، فيستدلُّ بها على المعاني والأغراض التي يرومها المتكلِّمون، فتصير الأداة شاغلةً وظيفةَ السَّنَدِ في البنية النحوية الإنشائية، دون وظيفةِ المُسْنَدِ في البنية النحوية القَضَوية. وإليك هذه الأقسام مُجملَةً فيما يلي:

1. الجملة الحدثية: وهي ما كان المسند فيها حدثا، نحو: هذا **احتفالٌ**.

2. الجملة الاسمية: وهي ما كان المسند فيها اسما، نحو: زيدٌ **أسَدٌ**.

3. الجملة الفعلية: وهي ما كان المسند فيها فعلا، نحو: **جاء** محمَّدٌ، ومحمَّدٌ **جاء**.

4. الجملة الخالفية: وهي ما كان المسند فيها خالفة، نحو: **نِعْم** الرجل الصدوق.

5. الجملة الأداتية: وهي ما كان السَّند فيها أداة، نحو: **يا** زيد.

6. الجملة الوصفية: وهي ما كان المسند فيها وصفا، نحو: هذا **عالِم**.

7. الجملة الكنائية: وهي ما كان المسند فيها كناية، نحو: **كم** عمرك؟

هذه، إجمالا، معالم التقسيم الوظيفي الجملي الذي ارتضيته لبنية الجملة العربية في مستواها المجرد. وأحسبه أثيرا للمعاني، مخلصا في طلبها.

الفصل الثالث: البنية المنجزة

1.توطئـة:

يتكفَّل هذا الفصل، برصد خصائص الجملة ومعالمَها في مساق التخاطب، باعتبارها حدثا كلاميا منجزا طبق مقامات تواصلية معيّنة. وقد بدا، من الأهمية بمكان، استنطاق هذه البنية باستخدام المفاتيح الآتية:

2.الفائدة:

إذا نظرنا إلى الجملة باعتبارها مثالا حيًّا لا مجرد نمط بنيوي، أي بالنظر إلى الاستعمال لا إلى مجرد الوضع،[1] ألفيناها محلاً للفائدة الإبلاغية التي تنعقد بين المتكلم والمخاطَب؛ من حيث التوسُّل بالجملة إلى التعبير عن مختلف الأغراض التواصلية التي تحوك في ضمائر المتكلمين، سواء أصدرت عن اعتقاد أم عن إرادة أم عن انفعال. ومن المعلوم بالضرورة أنَّ الفائدة المرادة هي الفائدة التركيبية التي لا تجتنى ثمرتها من الكلام دونما ائتلاف بين كلمتين، على الأقل، على السبيل التي يتمُّ بها المعنى، ويحسن عندها انقطاع الكلام، قال أبو البقاء العكبري (ت616هـ): «والتخاطب لا يكون إلاَّ بالمركَّب، فالمفردات تصوِّره المعاني، والمركبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكلِّي من وضع الكلام».[2]

ومن الملاحظ أنَّ أسلافنا من نحويين وبلاغيين تعلَّقوا بمفهوم الفائدة المجتناة من أضرب الخطاب المختلفة تعلُّقا شديدا بوَّأهم منزلة وظيفية تداولية، تنفي عن جهازهم ما خالجه من ادعاءات، وتدفع ما أشيع حوله من تقولات. فكم من باحث لم يجد غضاضة في أن يرميَ النحو العربي بالشكلانية ويمضي

---

[1] من حيث إنّ «اللسان وضع واستعمال». عبد الرحمن الحاج صالح، «الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج العربية في التعليم»، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع3، ص110.

[2] العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص111، 112.

إلى تجريده من مقومات الانتحاء الوظيفي دون وجه حقٍ. فالواضح أنّ النحاة العرب وعلماء المعاني لم يغمضوا في الجانب الوظيفي التداولي، وهم بصدد دراسة الجملة العربية. فقد ألمّوا بكثير من ظواهرها الخطابية التي تعكس فيها خصائصُ العبارة مقاماتِ التواصل، فرأيتَهم أشدَّ اتصالا بعنصر الإفادة باعتباره أعظم مقوِّمات الخطاب وأولاها بالتتبع، فكانت التراكيب الدَّالة المفيدة موضوع علم المعاني من حيث «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره»،[1]وكان الكلام، أيضا، باعتباره لفظا مفيدا غاية الدرس النحوي ومحور ارتكازه. ألم تر أنّ النحويين صرفوا أنظارهم جهته، فصدّر الناظم به «خلاصته» بعد الحمدلة، بقوله:[2]

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ*اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ**

وتبعه شرَّاح الألفية، فكانوا بالفائدة التركيبية التي تنهض بين أجزاء الملفوظ أعْنى وأشدَّ اتصالا. وقد كان سيبويه، من قبلُ، شديد العناية بالظاهرة اللغوية باعتبارها حدثا تخاطبيا وفعلا كلاميا تنعقد الفائدة به، فوجدتَه، عَقِبَ تقسيمه الكلام إلى مستقيم ومحال، يُعرض عن نعت المحال بالحُسْن أو القُبْح بخلاف نظيره،[3] لفقدانه شرط الإفادة وخروجه عن المسلك التَّداولي. وقد فَهِم أبو

---

[1]مفتاح العلوم، ص91..

[2] الألفية، ص9.

[3]قال سيبويه: «فمنه [يعني الكلام] مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمَّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمس وسآتيك غدا. وأمَّا المحال فأن تنقض أوَّل كلامك بآخره فتقولَ: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأمَّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأمَّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا. وأمَّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس». الكتاب، 25/1، 26.

الحسن الأخفش (ت 210هـ) مقصد سيبويه من ذكر ضرب المحال على أنَّه «ما لا يصحُّ له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنَّه ليس له معنى. ألا ترى أنَّك إذا قلت: أتيتك غدا لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب».[1]وما من شكٍّ أنَّ ما لم يكن له معنى لم يكن به في مسالك التخاطب اعتداد؛ لأنَّه جُرِّد من أوكد خصائص الفعل الكلامي المتمثل في إبلاغ السامع معنى يحسن السكوت عليه، وتجب الفائدة به بقدر الحاجة والافتقار، وفيه يقول أبو يعقوب السكاكي (ت626هـ): «من المعلوم أنَّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية. فإذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطَب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار».[2]

ومبدأ الإفادة بنى عليه النحاةُ مفهومَ الكلام؛ فإذا كان هذا الأخير، على أوضاع اللغويين، اسما لكلِّ ما يُتَكَلَّم به مفيدا وغيرَ مفيد، فهو، على أوضاع النحويين، المفيدُ فحسب،[3] قال ابن جني بصدد ذلك: «أمَّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه **مفيد لمعناه**، وهو الذي يسميه النحويون الجمل»،[4] وقال في موضع ثان: «[...] الكلام إنَّما وُضع للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة وإنَّما تجنى من الجمل ومدارج القول».[5]

---

[1]نفسه، ص26 (الهامش).

[2]مفتاح العلوم، ص96.

[3]ينظر: ابن هشام، رسالة المباحث المرضية، ص50.

[4]الخصائص، 17/1.

[5]نفسه، 331/2.

ونظيره قول الرازي (ت606هـ): «وأمّا الكلام فهو الجملة **المفيدة**»،[1] وقول ابن يعيش: «الكلام عند النحويين عبارة عن كلِّ لفظ مستقل بنفسه **مفيد لمعناه** ويسمى الجملة»،[2]وقوله في موضع آخر: «الكلام عبارة عن الجمل **المفيدة**»،[3] ومنه عبارة السيوطي: «أنَّه قول **مفيد**».[4] فالإفادة الإبلاغية، كما يتضح من مختلف هذه الحدود، شرط الكلام،[5] لا يتقوَّم له وجود في أعراف النحويين دونها، ولا يسمى الملفوظ كلاما ما لم يكن مفيدا. وقد جلَّى أبو الفتح مفهوم الإفادة خير مجلي؛ إذ قال: «فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد كلاما، فإن قلت شارطا: قام زيد فزدت عليه (إن) رجع بالزيادة إلى النقصان فصار قولا لا كلاما. ألا تراه ناقصا ومنتظرا للتمام بجواب الشرط، وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله أي كان قسمي هذا لكان كلاما لكونه مستقلاً، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا لاحتياجه إلى جوابه».[6]

وإنَّ الإفادة تتخلَّل مختلف المقولات المتصلة بطرائق نظم العبارة، وقد أبان علماء العربية سُبُلَ ذلك، وكانوا خيرَ من جلَّى كيفية ارتباط خصائص العبارة بسياقها الإبلاغي، متتبعين أثر مختلف الظواهر الأسلوبية في تشكيل وظائف الخطاب، من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وحذف وذكر، وزيادة، ونفي وإثبات، ونحوهنَّ من المعاني العوارض للتركيب، بما من شأنه أن يدفع

---

[1] فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، 239/1.

[2]شرح المفصل، 72/1.

[3]نفسه، 75/1.

[4]همع الهوامع، 29/1.

[5]ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص357؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 12/1؛ ورسالة المباحث المرضية، ص51؛ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص31.

[6]الخصائص، 19/1.

إلى القول: إنَّ الفائدة ينشئها المتكلم في ضميره، ويصرفها في فكره. فالأقوال لا تفيد في أنفسها بعيدا عن منشئها، فـ«الفائدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها، صادرة عن القاصد إليها، وإذا قلت في الفعل إنَّه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه أنَّه موضوع لأن يعلم به الخبر في نفسه وجنسه ومن أصله وما هو، ولكن المعنى أنّه موضوع حتَّى إذا ضممته إلى اسم عقل منه ومن الاسم أنَّ الحكم بالمعنى الذي اشتقَّ ذلك الفعل منه على مسمَّى ذلك الاسم واقع منك أيَّها المتكلِّم».[1]وفيما يأتي بيان لانعكاس مبدأ الإفادة في تشكيل بنية الجملة على مدرج التخاطب، من خلال بعض الظواهر الأسلوبية المشار إليها آنفا:

2.2. ظاهرة التعريف والتنكير:

لقد أدرك النحويون، بحسِّهم الوظيفي، أنَّ المُسنَد محطُّ الفائدة ومعقد الحديث، فهو عنصر حيوي يحمل المعلومة الجديدة التي يروم المخاطِب إيصالها إلى المخاطَب، بخلاف المسند إليه الذي يفترض فيه أنَّه العنصر الحامل للمعلومة القديمة التي يتقاسمها المتخاطبان. وقد أشار النحويون إلى أنَّ «المبتدأ معتمد البيان، والخبر معتمد الفائدة».[2]وانطلاقا من هذا الفهم، اشترطوا في المبتدأ أن يكون معرفة؛ «لأنَّ الفائدة لا تحصل بالإخبار عمَّا لا يعرف»،[3]قال سيبويه: «واعلم أنَّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفة، لأنَّه حدُّ الكلام [...] تبتدئ بالأعرف ثمَّ تذكر الخبر».[4] وفي هذا المعنى قال أبو بكر بن السراج: «فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر لأنَّك إذا ابتدأت

---

[1] دلائل الإعجاز، ص347.

[2] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 125/1.

[3] نفسه، 30/1.

[4] الكتاب، 47/1.

فإنَّما قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدِّثُه عنه ليتوقَّع الخبرَ بعده، فالخبرُ هو الذي ينكِّره ولا يُعرِّفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنَّما ذكرته لتسند إليه الخبر».[1] ولم يُجِزِ النحويون الابتداء بالنكرة ما لم تكن موصوفة او خلفا من موصوف، بل إنَّ ابن هشام يمنع أن تكون كلُّ صفة محلاً لحصول الفائدة ؛ فلو قلت: رجل من الناس جاءني، لم يجز، ولم يكن كلاما.[2]وداعيهم إلى عدم الابتداء بالنكرة مخافةُ التلبيس على السامع، قال سيبويه: «ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليما أو كان رجل منطلقا، كنتَ تُلْبِس، لأنَّه لا يُستنكَر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللَّبس».[3]

فمن الواضح أنّ النحويين لم يغفلوا عن ربط ظاهرة التعيين بالمكوّن التداولي، فهي لصيقة به أشدّ ما يكون الالتصاق، فالمتكلم يعرِّف الشيء وينكِّره تبعا لما يفترضه من درجة علم السامع بالشيء المراد أثناء عملية التخاطب. بل لولا السامع ما كانت بالمتكلم حاجة إلى التعبير على إطلاقه، قال السهيلي (ت581هـ): «اعلم أنّ الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطَب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المخاطَب ما احتيج إلى التعبير عمّا في نفس المتكلم».[4] فلمَّا كان المخاطب شريكا للمتكلم في عملية الكلام

---

[1] الأصول في النحو، 59/1.

[2] ينظر: مغني اللبيب، ص439.

[3] الكتاب، 48/1.

[4] نتائج الفكر في النحو، ص218.

من حيثّ إنّ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، احتيج إلى التعبير عنه بلفظ مسموع؛ نظرا إلى اشتراكهما في المقصود بالكلام وفائدته.[1]

فقد انتبه النحويون وعلماءُ المعاني إلى أنَّ ظاهرة التعيين محكومةٌ بأحوال المتاخطبيْن ومدى تحقُّق الفائدة؛ فلا يتسنَّى الحكم بحسن التركيب وجوازه دونَما التفاتٍ إلى حال المخاطَب وملابساتِ الخطاب، أي إنَّ تركيب المقال يساق بمراعاة مقتضى الحال. لأجل ذلك جاز لك أن تُخبر عن النكرة بنكرة مثلها في نحو قولك: ما كان أحدٌ خيرا منك، إذا ما احتاج سامعُك أن تُعْلِمه بشيء منه، قال سيبويه: «وإنَّما حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفيَ أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنَّ المخاطَب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا»،[2]بخلاف قولك: كان رجل ذاهبا، فهو ممَّا لا يحسن قوله لانتفاء الفائدة، «فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله».[3]

من ذلك، أيضا، أنَّك تقول: مررت برجل، إذا أردت المرور بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، ولم يكن قصدك رجلا بعينه يعرفه المخاطَب. أمَّا إذا أدخلت الألف واللام على المجرور صرت تذكِّره رجلا قد عرفه؛ «ليتوهَّم الذي كان عَهِدَه ما تذكَّر من أمره».[4]

وممَّا نحن بسبيله قول ابن السَّراج: «وإنَّما امتنع الابتداءُ بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدةَ فيه، وما لا فائدةَ فيه فلا معنى للتكلُّم به».[5] محصِّلةُ القول أنَّ مسألةَ التعريف والتنكير محكومة بمبدأ الإفادة، فإن حصلت

---

[1] ينظر: نفسه، ص219، 220.

[2] الكتاب، 54/1.

[3] نفسه.

[4] نفسه، 6/2.

[5] الأصول في النحو، 59/1.

وأُمِنَ اللَّبس استوى الأمران، وإن لم تحصل فلا، قال: «وإنَّما يُراعى في هذا الباب وغيره الفائدةُ، فمتى ظفرتَ بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يُفِدْ فلا معنى له في كلام غيرهم».[1]

وقد استطاع عبد القاهر الجرجاني، بحسه الوظيفي، أن يكشف كيفية ارتباط ظاهرة التعيين بمقامات التواصل، وتبعا لمدى تحقق الإفادة الإبلاغية، وقد سَلَفَ القولُ فيه، بما أغنى عن إعادته. وكذلك فعل الرضيُّ، فكان مُعتدًّا بحال المخاطَب في بيان مدى مقبولية التراكيب العربية؛ إذ ربط ظاهرة التعيين بعلم المخاطَب في قوله: «وقال ابن الدهان:[2] وما أحسن ما قال! إذا حصلت الفائدةُ فأخبرْ عن أي نكرةٍ شئتَ، وذلك لأنَّ الغرض من الكلام إفادةُ المخاطَب. فإذا حصلتْ جاز الحُكمُ سواءً تخصَّص المحكومُ عليه بشيء أو لا، فضابطُ تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد هو عدم علم المخاطَب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه. فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد، مثلا، فقلت: زيد قائم، عُدَّ لَغْوًا، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدَّار، وإن لم تخصِّص النكرة بوجه».[3]

وقد عمَّق البحث في ظاهرة التعيين علماء المعاني، ولا سيَّما صاحب المفتاح، وشراح التلخيص، فوجدتهم حريصين على حصر أهمِّ الأغراض التي

---

[1] نفسه.

[2] ابن الدهان: أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري. عالم باللغة والأدب. ولد ونشأ ببغداد. توفي سنة تسع وستين وخمسمائة هـ. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 47/2-51.

[3] شرح الكافية في النحو، 48/1، 49.

يفيدها التعريف والتنكير، فانتهوا، بعدما أنفذوا النظر في كثير من الأمثلة المنجزة، إلى جملة من الاعتبارات، تجدها في مظانِّها مستقصاةً مشروحة.[1]

فقد اتضح، ممَّا سبق، أنَّ ظاهرة التعيين ترتبط، عند النحويين، بمبدأ الإفادة التي يتوخَّى المتكلم أن يزوِّد بها مخاطَبَه. وما من شكَّ أنَّ ذلك الفهم قد خلع على المنظومة اللغوية رداء وظيفيا، يولي الاستعمال ما يستحقه من عناية واهتمام.

2.2.ظاهرة التقديم والتأخير:

وضع سيبويه قاعدة وظيفية هامَّة مؤدَّاها أنَّ العرب «إنَّما يقدِّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى »،[2] فاستثمر الخالفون بعده هذا المبدأ، وأخذوا يفسرون حركية عناصر البنية اللغوية على هذا النحو. ولعلَّ عبد القاهر الجرجاني أحد الذين عمَّقوا النظر في هذا المبدأ، وبسطوا القول فيه. بل إنَّه أنف أن يجعل التقديم مفيدا طورا، وغير مفيد طورا آخر، وأن يُعلَّل تارة بالعناية، وبأنَّه توسعةٌ على الشاعر والكاتب تارةً أخرى، لكي تطَّرد له قوافيه، ويتهيَّأ له سجعه، مصرًّا على أنَّه ظاهرة أسلوبية تتصل بالنظم طبقا لمقتضى الحال، وما يُتوخَّى إبلاغه. فلا مساغ أن تجعله مصطحبا للفائدة حينا، وتخلصه للتصرف في اللفظ حينا آخر.[3] وقد ساق الجرجاني أمثلة عديدة لظاهرة التقديم والتأخير ربطها بالسياق الإبلاغي، فكان خير من رفع

---

[1] ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص39-53، 97، 98؛ وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 273/1-322، 458-463؛ والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص39-44، 66، 67.

[2] الكتاب، 34/1.

[3] ينظر: دلائل الإعجاز، ص88.

النقاب عن مدى ارتباط الوجوه التركيبية بالفروق الدلالية، أي تصوير انفتاح البنية النحوية على محيطها الخارجي على ضوء تفاعلها مع مختلف عناصره.

وقد استفاض علماء المعاني في تتبع الفروق الدلالية الناجمة عن تحويل العنصر عن موضعه، فذكروا جملة من الأغراض والمقاصد، استخلصوها من مدارج الكلام، نختصرها فيما يأتي:[1]

أ. تقديم المسند إليه: يتقدَّم المسند إليه لاعتبارات كثيرة منها:

1. أنَّه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه.
2. تمكين المسند في ذهن السامع؛ لأنَّ في المبتدأ تشويقا إليه، نحو قولك: صديقك الطيِّب الكريم آتٍ.
3. تعجيل المسرَّة أو المَساءَة؛ فمن الأوَّل: سعد في دارك، ومن الثاني: السفاح في دارك.
4. الإيهام أنَّه منك على ذكر، وأنَّه لا يزول ولا يعزب عن الخاطر، نحو: الله ربي.
5. الإيهام أنَّه لا يُستلذُّ إلاَّ به، فلا تقدِّم غيره عليه.

ب. تقديم المسند: يتقدَّم المسند على المسند إليه لاعتبارات، منها:

1. تخصيصه بالمسند إليه، كقوله **جل ثناؤه):** ﴿لاَ فِيها غَوْلٌ﴾،[2] لاختصاصها بذلك دون سائر الخمور، ونحو قوله **عز من قائل):** ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دينِ﴾.[3]

---

[1] ينظر: عروس الأفراح، 1/339-337، 465، 466؛ وابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، 1/244-247، 366-374.

[2] الصافات/47.

[3] الكافرون/6.

2. التفاؤل أو التشويق إلى ذكر المسند إليه، كقول الشاعر: [1]

ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيا بِبَهْجَتِها * **شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحاق وَالقَمَرُ**

3.تنبيه السامع من أوَّل الأمر على أنَّه خبر لا نعت، كقوله **تعالى)**: ﴿وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتاعٌ إِلَى حِينٍ﴾.[2]

3.2.ظاهرة الحذف:

يَطَّرِدُ الحذفُ في صناعة العربية لعلم المخاطَب به طلباً لإيجاز العبارة، وبلاغة القول، فيحذف والدليلُ قائمٌ على إرادته، وإن أُظْهِرَ تَمَّ الكلامُ به، ولم يَمْسَسِ التَّركيب سوءٌ، كقولك لمن رأيته يرفع سوطا:«زيدا»، حاذفا الفعل مستغنيا عن إظهاره بسياق الحال، فيكون التقدير: اضرب زيدا؛ بدليل أنّ لفظة «زيدا»، مفردةً غيرَ مركّبة، لا توجّه إلى القصد، ولا تُبين عن الغرض. فصار واجبا تقدير الحذف الذي لا غنى عنه في توجيه العبارة نحويا.

وقد يستدلّ على الحذف بالسياق المقالي، كقولك لمن قال: من جاء؟ «زيدٌ» بمعنى: جاء زيدٌ، إذ السائل مستفهمٌ عمَّن يُسند إليه المجيء، فيكون الجواب، قطعا، بتحديد المسند إليه. أما المسند، فليس دونه ستر أو حجاب، وهو متقدّم في السؤال مستغنى عنه في الجواب لعلم المخاطب به، منه قوله **عزوجل)**: ﴿وَقِيلَ لِلَّذينَ اتَّقَوا: مَاذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا: خَيْرًا﴾[3]، وقوله:

---

[1] البيت لمحمد بن وهيب في مدح المعتصم، وهو من شواهد: التلخيص في علوم البلاغة، ضمن كتاب عروس الأفراح، 62/1؛ وعروس الأفراح، 466/1؛ والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص70.

[2] البقرة/36.

[3] النحل/30.

﴿ويَسْأَلُونَكَ مَاذا يُنْفِقُونَ؟ قُلِ: الْعَفْوَ﴾[1]، وقوله **جلَّ ثناؤه**):﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾.[2]

وقد فسَّر الخليل بن أحمد الحذف باستصحاب المتكلم حالَ المستمع من حيث علمُه بكلام المتحدث في مواضع كثيرة؛ منها قول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره: ﴿حتَّى إِذَا جاءُوها وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُها[3]﴾ أين جوابها؟ وعن قوله جلَّ وعلا: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ العَذَابَ[4]﴾، ﴿ولَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ[5]﴾ فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [يريد الجواب] في كلامهم، لعلم المُخْبَرِ لأيِّ شيءٍ وُضِعَ هذا الكلامُ».[6]

وذكر أبو العباس المبرد أنَّه «لا يجوز الحذف حتَّى يكونَ المحذوفُ معلوما بما يدلّ عليه من متقدّم خبر أو مشاهدة حال»،[7] كقوله **تعالى**): ﴿وَلَوْأَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الأَمر جَمِيعًا[8]﴾، فخبره: لكان هذا القرآن.[9]وممَّا نحن بسبيله حذف المفعول به في مثل قوله **تعالى**):﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾،[10] على أنّ الأصل فيه: وما قلاك، فحذف المفعول اختصارا للعلم به، طلبا للمجانسة الصوتية بين

---

[1] البقرة/219.

[2] الشمس /13.

[3] الزمر/73.

[4] البقرة/165.

[5] الأنعام/27.

[6] الكتاب، 103/3.

[7] المقتضب، 81/2.

[8] الرعد/31.

[9] ينظر: المبرد، ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد، ص30.

[10] الضحى/3.

أواخر فواصل الآيات. وهذا شيء لا يمجُّه ذوق، ولا ينكره عقل، وإظهاره في غير كتاب الله جائز.

ويكثر تقديره بعد «لو شئت»، نحو قوله **سبحانه)**: ﴿ فَلَوْشَاءَ لَهَدَاكُمْ﴾[1]؛ أي: لو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم، ونحوه، كما في: ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾،[2] أي: لا يعلمون أنّهم السفهاء. ونحو:﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لاَ تُبْصِرونَ﴾،[3] أي لا تبصرون أنّا أقرب إليه منكم. ويكثر حذفه عائدا على الموصول، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولا﴾[4]؛ أي: بَعَثَه.

ففي هذه المواضع لا يُحمل التقديرُ على الكراهة، بل هو محمول على الاستحباب بل الإيجاب لتتمة المعنى وبيان القصد؛ إذ التقدير فيها من متطلبات الإفادة، وما حذف المقدَّر بعد أن قام الدليلُ عليه إلاَّ اختصارًا، وفيه من بلاغة القول ما لا خفاء به.

وممَّا نحن ببابه، أيضا، تقديرُ حذف الحال؛ وأكثرُ ما تُحذف إذا كان قولا أغْنَى عنه المقول، نحو قوله **تعالى)**: ﴿وَالمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ: سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾[5]، أي: قائلين: سلام عليكم. ونحو قوله أيضا: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ القَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ وَإِسْماعِيلُ: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾.[6] فلولا تقدير

---

[1] الأنعام/149.

[2] البقرة/13.

[3] الواقعة/85.

[4] الفرقان/41.

[5] الرعد/23، 24.

[6] الأنفال/65.

الحال، لاعتاص ربطُ التركيبين بعضهما ببعض، ولما أمكن تبيينُ العلاقةِ التي تجمعهما.

ففي هذه المواضع نجد تقدير المحذوفات واجبا، واللجوء إليه من دواعي المعنى، ومتطلبات الاستعمال. وقد سعى علماء المعاني إلى ضبط قائمة المعاني التي تسيِّر ظاهرة الحذف والذِّكر معا، على النحو الآتي:[1]

أ. حذف المسند إليه:

1. للاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، لإغناء القرينة عنه، كقولك لمن يستشرف الهلال: الهلال والله، بمعنى: هذا الهلال والله.
2. تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ، كقول المسئول: بخير، جوابا على: كيف حالك؟ فلو قال: أنا بخير، لكان الكلام مفيدا للمسند إليه بلفظه. وأمَّا قوله: بخير، فدَالٌّ عليه دلالة عقل، والدلالة العقلية أقوى هنا؛ إذ اللفظ دليل عند الذكر، والعقل دليل عند الترك.
3. اختبار تنبه السامع عند القرينة، أَلَهُ تنبُّهٌ أم لا؟
4. اختبار مقدار تنبهه، بعد أن علم أنَّ له تنبُّها.
5. إيهام صون المحذوف عن لسانك لتعظيمه، كقول المولى **عز جل**: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْناها﴾.[2]

---

[1] ينظر: مفتاح العلوم، ص99؛ والإيضاح في علوم البلاغة، ص37، 38، 81-88؛ وعروس الأفراح، 1/265-273، 399-410؛ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، 1/188-196، 303-312.

[2] النور/1.

6. إيهام صون لسانك عن المحذوف لتحقيره، كقوله **تعالى**): ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾.[1]
7. تأتِّي الإنكار لدى الحاجة، بأن تدعو الحاجة إلى التكلُّم بشيء، ثمَّ تدعو الحاجة إلى إنكاره، كأن يُذكَرَ شخصٌ فتقول: منافقٌ، ثُمَّ تخشى من غائلة ذلك فتنكره. فأمَّا إن قلت: فلان منافق، فقد قامت البينة بذلك، ولا سبيل إلى الإنكار.
8. الإعلام بالتعيُّن، كأن يكون المسند معيَّنا للمسند إليه، فلا تدعو الحاجة لذكره، نحو: خالق لما يشاء، أي الله.
9. ادِّعاء التعيُّن، كقولك: يقيم العدل، على إرادة السلطان.

ب. ذكر المسند إليه:

1. لكونه الأصل.
2. احتياطا، لضعف تعويل المتكلم على القرينة.
3. الإيهام بغباوة السامع، حتَّى أنَّه لا يفهم إلاَّ بالتصريح.
4. القصد إلى زيادة الإيضاح والتقرير.
5. إظهار تعظيم المسند إليه بالذكر، نحو قول القائل: القهَّار إلهي.
6. إهانته بالذكر، نحو: اللعين إبليس.
7. التبرك بذكره، نحو: محمد رسول الله سيِّد المرسلين.
8. استلذاذ ذكره، نحو: اللهُ خالق كلِّ شيء.

---

[1] البقرة/18.

9. بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، كقوله **تعالى)** حكايةً عن موسى **عليه السلام):** ﴿قالَ: هِيَ عَصَايَ﴾،[1] ولذلك أردفها بقوله: ﴿أَتَوَكّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾.[2]

ج. فأمَّا حذف المسند وذكره، فلما مرَّ في حذف المسند إليه وذكره.

4.2. ظاهرة الزِّيادة:

الزائد في العربية ما كان زائدا على مطالب الصحّة، بحيث يتأتى سقوطه من أصل وضع الجملة دون أن يضطرب معنى، أو يختلّ تركيب، إلاّ في مواضع يسيرة على خلاف الأصل، وذلك نحو الفاء في: خرجت فإذا زيد، ونحو الألف واللام في: الآن، والذي، والتي، و«ما» في مهما، و«أنْ» في خبر عسى.[3] فهذه الحروف لازمة لا يجوز حذفها على الرغم من كونها زوائد.

وقد أنكر بعض الدارسين الزيادة، وفيه غلوٌّ وعنت، كما فيه صرفُ كلام النحاة عن وجهته، وتحميله ما لا يحتمل من المقاصد. فالزيادة مصطلح نحوي أخطأ بعض الدارسين فهمه على حقيقته، فظنَّ أنّه مرادف للّغو؛ أي: مجلوب لغير فائدة. وفي هذا الظنّ وقعت عائشة عبد الرحمن، فأنكرت على النحويين قولهم بالزيادة النحوية، وعابت مذهبهم لما فيه من التطاول على البيان القرآني،[4] جريا على نهج بعض علماء السلف الذي يحتاط أن يطلق لفظ الزائد في كتاب الله تأدُّبا،[5] فقد نَقل أبو حيَّان عن الفخر الرازي قوله:

---

[1] طه/18.

[2] نفسه.

[3] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، 256/1.

[4] ينظر: التفسير البياني للقرآن الكريم، 47/2.

[5] ينظر: البرهان في علوم القرآن، 305/1.

«قال المحقِّقون: دخولُ اللَّفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز».[1]

والصحيح أنَّ القول بالزيادة يُنسب إلى النحو، ولا ينسب إلى القرآن، ومؤدَّى هذا المصطلح، على حدِّ تعبير تمّام حسّان، أنّ الزائد إنّما هو الزائد على أصل النمط؛ أي: على أصل وضع الجملة،[2]حيث يكون دخوله كخروجه، وفائدته التقوية والتوكيد.[3] ولا يقصد بالزيادة ما جاء لغير معنى مطلقا أو لغير فائدة، قال الزركشي في الزيادة: «[معناها] أنَّ الكلام لا يختلُّ بحذفها، لا أنَّه لا فائدة فيه أصلا، فإنَّ ذلك لا يحتمل من متكلِّم فضلا عن كلام الحكيم».[4]

فقد نَصَّ النحاة على أنَّ الزائدَ في العربية يأتي لتحقيق فائدتين: إمَّا فائدة لفظية، كتزيين اللفظ، وكونه بالزيادة أفصح، أو كون الكلام مهيأ بسببها لاستقامة وزن الشعر، أو حسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية. وإمّا فائدة معنوية لضرب من التأكيد.[5]فالزيادة» إحدى وسائل التوكيد لا مشاحة في ذلك. وهكذا يجب أن ندخل إلى القضية وألاّ ننسب القائلين بالزيادة إلى التزيّد على النص القرآني لأنّ الزيادة نحوية لا قرآنية».[6]

والزائد في العربية يجري وفَاقَ مَجارٍ مختلفة؛ من نظائره «ما» في قوله الباري: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾،[7] فإنَّ «ما»، ههنا، زيدت للتأكيد،

---

[1] البحر المحيط في التفسير، 407/3.

[2] ينظر: البيان في روائع القرآن، ص172.

[3] ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص113.

[4] البرهان في علوم القرآن، 305/1.

[5] ينظر: الأشباه والنظر، 255/1.

[6] البيان في روائع القرآن، ص172.

[7] آل عمران/159.

وزيادتها بين الجارِّ والمجرور «معروف في اللسان، مقرَّر في علم العربية».[1] ونحو «لا» في قوله **سبحانه وتعالى**):﴿قالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَ إِذ أَمَرْتُكَ﴾،[2] فاللاَّمُ زائدةٌ بغرض التوكيد؛ بدليل سقوطِها في:[3]﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾.[4]

ونظير ما نحن عليه زيادة الباء في خبر «أنَّ» في قوله (**جَلَّ ثَنَاؤُهُ**): ﴿وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾،[5]وحسن زيادتها كون ما قبلها وقع في حيّز النفي.[6]

ونحو زيادة «من» في مثل قوله **تعالى**): ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ﴾،[7] حيث زيدت لاستغراق الجنس.[8] وكذا ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾،[9] حيث لا يحسن أن تفيد «من» التبعيض؛ بدليل أنَّ الإسلام يَجُبُّ ما قبله.[10]

وتقدير الزيادة عند النحاة قد يمتدّ، فيجاوز الحروف إلى الأفعال، مثلما هو «كان» في قول الفرزدق:[11]

---

[1] البحر المحيط في التفسير، 407/3.

[2] الأعراف/12.

[3] ينظر: البحر المحيط في التفسير، 17/5.

[4] ص/75.

[5] الأحقاف/33.

[6] ينظر: البحر المحيط في التفسير، 451/9.

[7] آل عمران/62؛وص/65.

[8] ينظر: البحر المحيط في التفسير، 192/3.

[9] الأحقاف/31. وتمامها: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ).

[10] ينظر: البحر المحيط في التفسير، 451/9.

[11] ديوانه، 181/1.

قَنَافِذُ دَرَّامُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ*بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا**[1]

فقد خُرِّج البيت عند طائفة من النحويين على تقدير زيادة» كان»، أو إضمار اسم يراد به الشأن. ولا يدفع إلى هذا التقدير إلاّ منع البصريين إيلاء «كان» معمول خبرها، وقد ولي «إيّاهم» لفظ «كان» على الرغم من أنّه مفعول به للفعل «عوّد».[2]

ونُقل عن الكسائي نصُّه على زيادة «كان» في قول الشاعر:

وَإِذَا متُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ***وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ووافقه ابن الطراوة[3] فيما ذهب إليه.[4] وداعي الزيادة عندهما ورود خبر «كان» مرفوعا مع أنّ حقّه النصب. فالسبيل المثلى إلى التسوية الإعرابية النصُّ على الزيادة أو الإلغاء، على حدّ تعبير الكسائي، أو تقدير ضمير الشأن على مذهب الجمهور. وكلا المذهبين موجّه عامليا.

والأيسر من هذا كلّه أن نروم حَيَدًا عن هذه السبيل، فننظر إلى المسألة نظرةً مجرّدةً عن نظرية العامل النحوي، بحيث يصير رفع الخبر أمرا مستساغا مفسَّرا على جهة الترخُّص في الحركة الإعرابية بعد أن تضافرت القرائن على تعيين القصد، فاستغني عنها. وفي هذا بعدٌ عن تكلُّف التأويل، وضعفِ التخريج.

---

[1] درّامون: جمع درّام، وهو السيئ المشي القصير. عطيّة: أبو جرير. و قد رُوي البيت «هدّاجون» بدلا من «درّامون». ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، 268/9.

[2] ينظر: همع الهوامع، 92/2.

[3] أبو الحسين بن الطراوة: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائيالمالقي، كان نحويا ماهرا، وأديبا بارعا. مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة هـ عن سنٍّ عالية. ينظر: بغية الوعاة، 602/1.

[4] ينظر: همع الهوامع، 65/2.

3. القصـد:

إنَّ للقصد أثر بالغافي تفسير معاني الوحدات اللغوية، حتَّى وإن لم يكن من خصائص عناصر الوحدات الكلامية؛[1] ذلك أنّ تركيب الكلام على هيئات مخصوصةٍ خاضعٌ، ولا ريب، لمقصدية المتكلمين، فهم الذين يسوقونه على أنحاء معلومة تبعا للأغراض التي تستحثهم على التواصل اللغوي. فلا عبرة بالكلام ما لم يكن صادرا عن قصد، وما لم يكن منويا به التعبير عمَّا يهجس في النفس من معان، من حيث إنَّ «الألفاظ لم تقصد لنفسها، وإنَّما هي مقصودة للمعاني والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلِّم».[2] فلم يكن مستغربا أن تجد من العلماء من يجعل القصد مقوِّما للغة نفسها ؛ فقد عرَّفها ابن جني، واضعا في الحسبان مقاصد الناطقين بها، بقوله: «أمَّا حدُّها فإنَّها أصوات يعبِر بها كلُّ قوم عن أغراضهم».[3] وانكفأ إليه أبو الخطاب الكَلْوذاني (510هـ) بقوله: «الكلام مجموع أصوات وحروف تنبئ عن مقصود المتكلم»،[4] وعلى ذلك، كذلك، عبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ) في «مقدمته» ؛ إذ قال: «اعلم أنَّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلِّم عن مقصوده».[5] والوسيلة إلى استنباط مقاصد مستعملي اللغة، بعقب فساد الملكة التي كانت سليقةً في العرب، هي علم النحو؛ «إذ به تتبيَّن أصول المقاصد

---

[1] ينظر: جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص15.

[2] ابن القيم، إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين، 217/1.

[3] الخصائص، 33/1.

[4] الكلوذاني، التمهيد في أصول الفقه، 70/1.

[5] ص501.

بالدلالة [...] ولولاه لجهل أصل الإفادة»،[1] حتَّى يتأدَّى «الإخلال بالتفاهم جملةً».[2]

لذا، وجب أن يعدَّ القصدُ هو المحركَ الأول للخطاب، والمبيِّنَ لنوعه إن كان إبلاغيا أو اقتضائيا، قال الرازي: «لا بُدَّ في الخبر من الإرادة، لأنَّ هذه الصيغة قد تجيء ولا تكون خبرا؛ إمَّا لصدورها عن الساهي والحاكي، أو لأنَّ المراد منها الأمر مجازا»،[3] أو نحوه من الأغراض، كأن تنتقل بعض الصيغ الخبرية إلى الإنشاء بعامل القصد، كما عليه ألفاظ العقود، نحو: بعتكها، وزوجتكها. وقد عبَّر علماؤنا عن هذا الفهم، وأحاطوا به خبرا، فالتفتوا إلى مقصدية المتكلم، جاعلين إيّاها الغاية التي تُؤمّ، فرأيتَهم يستفرغون الجهد في سبيل استنطاق مراد المتكلم المنشئ للعبارة، باذلين طاقتهم لتحصيل ما يتوخَّاه من أغراض، فيصطحبون مقام التكلَّم، ولا يجدون حرجا في أن يستفتحوا البنية اللغوية على ضوء ملابسات القول في ضرب واحد من الجمع، فذلك أدعى إلى الوقوف على مقاصد التكلم، وأوفى ببيانها.

فهذا عبد القاهر الجرجاني ينكر على من أعرب لفظ «ابن» من قوله **تعالى)** حكايةً عن اليهود: ﴿عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ﴾[4] نعتًا، على تقدير خبر محذوف، أي: عزير بن الله معبودُنا، لما فيه من مخالفة عظيمة للقصد، وتشويه له؛ ذلك أنَّ جعل الابن صفة يؤدي إلى إخراجه عن حيِّز النفي والإنكار، وهو الغرض المروم، إلى حيِّز الثبوت والاستقرار، وهو ما لا وجه له.[5]

---

[1] نفسه، ص500.

[2] نفسه، ص501.

[3] المحصول في علم أصول الفقه، 316/1.

[4] التوبة/30.

[5] ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص244، 245.

لمَّا كان أمر القصد على ما رأيت من الأهمية في البيان، لم ير جمهور النحويون العدول عنه، وجزموا به فيما يتعارفونه فيما بينهم، وفيما يتداولونه في منظومتهم النحوية، فمضوا إلى اشتراطه في حدِّ الكلام، فلا يُسمَّى ملفوظ النائم، لديهم، كلاما.[1] وقد تراءت طائفة منهم تُمايز بين الجملة والكلام بناءً على هذا القيد، ولولاه لكانا شيئا واحدا، لا تفاصل بينهما. فقد مضى القول في رضي الدين الإستراباذي وابن هشام، وقد فصلا بين الوحدتين على أساس من مقصدية المتكلم لا غير، فكان الكلام، لديهما، ما أفاد بالقصد.

ونلمس أثر ذلك، فضلا عنهما، في إدخال مفهوم «الوضع»[2] في حدود قبيل منهم، كقول أبي موسى الجزولي (ت607هـ): «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع».[3]وقد اطَّرَدَ القول به في حدودٍ كثيرة بعده، فمضى على طريقته أبو علي بن الشلوبين (ت645هـ)، فحدَّ الكلام بقوله: «الكلام حقيقة لفظ مركَّب وجودا أو نيَّةً مفيدٌ بالوضع».[4]وعليه ابن عصفور (ت669هـ) أيضا.[5]

ولم يكن الأصوليون بمعزل عن توظيف مفهوم القصد فيما يتواصفونه فيما بينهم، بل كانوا أكثر الدارسين استصحابا له، فتجده حاضرا في كثير من عباراتهم، لاسيما عند حديثهم عن التطابق بين الصيغ التركيبية والقصد أو عدمه، وما يترتب عليه من اختلافات في تقسيم الملفوظ إلى: ظاهر، ونصّ، ومفسَّر، ومُحْكَم من حيث وضوحُ الدلالة؛ وإلى: خفيّ، ومُشكل، ومُجمَل،

---

[1] ينظر: همع الهوامع، 29/1، 30.

[2] قال رضي الدين الإستراباذي بشأن الوضع: «والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله أوّلا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطأ عليه». شرح الكافية في النحو، 3/1.

[3] الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص3.

[4] الشلوبين، التوطئة، ص112.

[5] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 85/1.

ومتشابه من حيث غموضها.[1] ومثلهم الفقهاء، فهم أحرص على مراعاة القصود فيما يجريه الناس من عقود، ويوقعونه من أعمال. فليست العبرة لديهم باللفظ وحده، وإنّما بالمقاصد والنيَّات؛ فلا يوقعون الطلاق، ولا الخلع، ولا الظهار، ولا الحدود في القذف، ولا البيوع، ونحو ذلك إلاّ إذا قُصد إلى إيقاعها. وينعدمُ القصدُ بالخطأ في الفعل، كمن أراد أن يصف زوجته بالطهر، فسبق لسانه بقوله: أنت طالق، لا يلزمه الطلاق. وكذلك إن أراد تطليقها طلقة واحدة، فسبق لسانه بالثلاث. وينعدم القصد، أيضا، بالخطأ في الاجتهاد، كمن طلّق زوجته اعتقادا منه أنّها سرقته، فتبيّن له خلاف ذلك، فإنّ طلاقها لا يقع.[2]

ولعلَّ المفسرين أكثر الناس عناية بالوقوف على معاني القرآن الكريم، فقد أنفقوا أعمارهم في سبيل تحصيل المقصود من عباراته، وبيان المراد من إشاراته، وتحرّوا، ما أمكنهم، مطابقةَ الغرض، بما هو داع إلى الإعظام والتوقير، قال جلال الدين السيوطي: «يجب على المفسِّر أن يتحرَّى في التفسير مطابقة المفسَّر، وأن يتحرّز في ذلك من نقص عمَّا يُحتاج إليه في إيضاح المعنى، أو زيادة لا تليق بالغرض، ومن كون المفسر فيه زيغ عن المعنى، وعدول عنه».[3] ولم يكن الأمر بيسير، لولا استحضارهم مقام النزول، باختلاف عناصره، وحرصهم على استصحابه؛ إذ إنَّ «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب. ولهذا كان أصحُّ قولي الفقهاء أنّه إذا لم يعرف ما نواه الحالف رُجع إلى سبب يمينه وما هيَّجها وما أثارها».[4] وزُعِم انَّه جارٍ مجرى التاريخ، فلا طائل تحته، وليس كذلك، بل

---

[1] للتفصيل ينظر: موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، 209-216.

[2] ينظر: محمد روّاس قلعة جي، موسوعة فقه ابن تيمية، 975/2، 1114، 1115.

[3] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص874.

[4] ابن تيمية، كتب ورسائل وفتاوى في التفسير، 339/13.

له فضائل جمَّة عدَّدها الزركشي في «برهانه»، منها «الوقوف على المعنى [... فهو] طريق قويٌّ إلى فهم معاني الكتاب العزيز».[1]

فقد أتاح لهم التعلُّق بالأسباب أن يقتربوا من مقصد الشارع، ويتثبَّتوا من دقائقه ولطائفه. فإن وقفتَ حيَّال قول الباري **سبحانه)**: ﴿قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾،[2] فلن يستبين لك معنى الآية، ولن تستطيع له طلبا، ما لم تحط بمناسبة النزول خبرا. يقول أبو العباس بن تيمية (728هـ): «فهذا الدعاء مشهور أنَّه دعاء المسألة، وهو سبب النزول. قالوا كان النبي **صلى الله عليه وسلم)** يدعو ربَّه، فيقول مرَّة: يا الله، ومرَّةً: يا الرحمن، فظنَّ المشركون أنَّه يدعو إلهين، فأنزل الله هذه».[3]

وما اختلافهم ، أحيانا، في فهم المراد، إلاّ لاختلافهم في تعيين سبب النزول، كذهاب بعضهم إلى تعيين الصلاة الوسطى في قوله **تبارك وتعالى)**: ﴿وَحَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الوُسْطَى[4]﴾ بصلاة الظهر، استنادا إلى سبب النزول؛ إذ روي أنّ النبي كان يصلي الظهر بالهاجرة، وكانت أثقل الصلاة على أصحابه، فنزلت الآية.[5] ومضى آخرون إلى أنَّها صلاة العصر؛ بدليل قول النبيلمَّا شغله المشركون يوم الخندق عن صلاة العصر: «شغلونا عن الصلاة الوسطى ملأ الله أجوافهم وقبورهم نارا».[6]وفي هذا وغيره دلائل لائحات، وحجج واضحات على ما لمبدأ القصد من أهمية في الفكر التراثي

---

[1] البرهان في علوم القرآن، 22/1.

[2] الإسراء/110.

[3] كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير، 14/15.

[4] البقرة/238.

[5] ينظر: السيوطي، لباب النقول في أسباب النزول، ص47.

[6] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 213/3.

العربي. ولا ريب أنَّ هذا التوجه من شأنه أن يرسم للنظرية اللغوية العربية سبيلا وظيفية تداولية.

4.الأفعال الكلامية (أو الأعمال الكلامية) في اللغة العربية:[1]

الفعل الكلامي مفهوم نظري حديث النشأة، وُلِدَ في رحاب الفلسفة التحليلية الغربية التي مهَّد لها الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه(FREGE.G) في مؤلفه «أسس علم الحساب» (LES FONDEMENTS DE L'ARITHMETIQUE)، الذي كان بمثابة انقلاب فلسفي جديد، «أحدث قطيعة معرفية ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة، كما ربط بين مفهومين تداوليين [وظيفيين] هامين، هما الإحالة والاقتضاء».[2] وعمَّق البحث فيها الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتغنشتاين (L. WITTGENSTEIN) مؤسس تيار

---

[1] وهي الترجمة التي ارتضاها عبد القادر قنيني للمصطلح الإنجليزي (SPEECH ACTS) في مؤلَّفه: في أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة؛ وطالب سيد هاشم طبطبائي في مؤلَّفه: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب؛ ومسعود صحراوي في مؤلفه: التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي) ؛ ومحمود أحمد نحلة في مقاله «نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية». وتسمَّى أيضا «الأعمال اللغوية»، وهي الترجمة الرائجة في أوساط اللغويين التونسيين منذ أن نشر محمد صلاح الدين الشريف بحثا بعنوان «تقديم عام للاتجاه البرغماتي» ضمن كتاب: أهمُّ المدارس اللسانية، ص95-116.

وحريٌّ بالبيان أنَّ الفرنسيين مختلفون في ترجمة المصطلح الإنجليزي كالآتي:

أ- LES ACTES DE LANGAGE (الأفعال (أو الأعمال) اللغوية)

ب- LES ACTES DE PAROLE (الأفعال (أو الأعمال) الكلامية)

ج. LES ACTES DE DISCOURS (الأفعال (أو الأعمال) الخطابية)

ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص499 (الهامش).

[2] التداولية عند العلماء العرب، ص20.

«فلسفة اللغة العادية»، المعدود، بحق، محضن «نظرية الأفعال الكلامية»، وعددٌ من الباحثين الآخرين[1] الذين آمنوا أنَّ السبيل إلى فهم الإنسان لذاته ولعالمه هي اللغة، فتنادوا إلى ضرورة اتخاذها موضوعا للدراسة في أي مشروع فلسفي يروم فهم الكون ومشكلاته.[2]

ويعتبر أوستين الوريث الشرعي لتيار «فلسفة اللغة العادية» الذي عُني بلغة التداول. فأوصى هذا الباحث بمراعاة الجانب الاستعمالي طبقا لمقامات التخاطب، بقوله: «موضوع الدراسة ليس الجملة، وإنَّما إنتاج التلفُّظ في مقام خطاب».[3] وكان قد رأى أنَّ الفلسفة حادت عن الصواب لمَّا اعتدَّت بالأقوال الجازمة وحدها؛ لمَّا تبيَّن له أن ليست اللغة مجرّد أداة لنقل الأفكار، ووصف الأشياء، وإنّما هي ميدان ننجز فيه أعمالا (ACTES) لا تُنجَز إلاَّ في اللغة وباللغة. قال جون ليونز: «لقد كان هدف أوستين في البداية على الأقلِّ أن يتحدَّى ما كان يعتبر مغالطة وصفية،وهي فكرة أنَّ الوظيفة الوصفية الفلسفية المهمة الوحيدة للغة هي إنتاج عبارات خبرية صادقة أو كاذبة، وعلى نحو أدقّ، كان أوستين يتهجَّم على رأي عالم التحقق المرتبط بالفلسفة الوضعية

---

[1] من أمثال: إدموند هوسرل (I. HUSSERL) زعيم تيار: الظاهراتية اللغوية (PHENOMENOLOGIE DU LANGAGE)، ورودولف كرناب (R. CARNAP) زعيم تيار: الوضعانية المنطقية (POSITIVISME LOGIQUE)، وأوستين (J-L. AUSTIN) أستاذ الفلسفة الخلقية بأكسفورد، ولاسيما في محاضرته: كيف نصنع الأشياء بالكلمات (HOW TO DO THINGS WITH WORDS) المترجم إلى اللغة الفرنسية بـ(QUAND DIRE C'EST FAIRE)، وتلميذه جون سيرل (J. SEARLE).

[2] ينظر: نفسه، ص18-24.

[3] «L'OBJECT A ETUDIER CE N'EST PAS LA PHRASE, MAIS LA PRODUCTION D'UNE ENONCIATION DANS LA SITUATION DE DISCOURS».JOHN LANGSHAW AUSTIN, QUAND DIRE C'EST FAIRE, P143.

المنطقية التي تفيد أنَّ الجمل تكون ذات معنى فقط إذا كانت تعبر عن قضايا يمكن التحقق منها أو تفنيدها»،[1] فبدا له أن يقسّم الكلام قسمين:

1. قسما تقريريا (CONSTATIF)، مجاله الخبر الذي يحتمل قيمتي: الصدق والكذب.
2. قسما إنشائيا (PERFORMATIF)، يُنْجِزُ به المتكلِّم عملا، ولا يقتصر على مجرّد الكلام به. ومن أشراط نجاحه توافر عناصر الإرادة والقصد والقدرة وحسن النية ونحوهنَّ من مقتضيات المقام التي تتناسب مع الأعمال الكلامية المنجزة، وتجعلها أعمالا مُفْلِحَةً (DES ACTES HEUREUX). وإذا لم يُراعَ بساط الحال، ولم يطابقِ المقالُ مقامَه، استحالتأعمالاحَبِطَةً(DESACTESMALHEUREUX).

وقد لاحظ أوستين أنَّ الأخبار، كذلك، موصولة العرى بالعناصر المقامية، شأنه في ذلك شأن الإنشاءات؛ ممَّا يجعل الفروق بين القسمين السابقين من الضحالة بمكان.[2] فما لبث أن تخلَّى عن التمييز بين القول والفعل، معتبرا الوحدات الكلامية الخبرية صنفا من صنوف الوحدات الكلامية الإنشائية، مختزلا إياهما في إطار نظرية شاملة للأفعال الكلامية. وقد قاده هذا التمييز إلى البحث عن معايير تقسيمية أخرى، فارتأى وجوب الفصل بين الإنشاء الصريح (PERFORMATIF EXPLICITE) الذي يُستدَلُّ عليه بوساطة إسناد فعل إلى المتكلِّم المفرَد المعلوم في زمن الحال، وبين الإنشاء الأوَّليّ (PERFORMATIF PRIMAIRE) الذي يتسنَّى تأويله ببنية نحويةٍ يتصدَّرها فعل إنجازي

---

[1] اللغة والمعنى والسياق، ص191.

[2] ينظر: QUAND DIRE C'EST FAIRE, P78.

صريح، وتمثِّله مختلف الصيغ الإنجازية التي لا يَسِمُها فعل. وقد أبان أوستين أنّ الإنشاء الصريح نشأ، على التدريج، انطلاقا من الإنشاء الأوّلي، بعامل تطوّر اللغة والمجتمع.[1]

وحري بالبيان أنّ الهاجس الذي كان يشغل أوستين هو الجواب عن السؤال: ماذا نفعل عندما نتكلَّم؟ إنّ ما نصنعه يتجلَّى في ثلاثة أعمال تعدّ جوانب مختلفة لعمل خطابي كامل (ACTE DEDISCOURS INTEGRAL)، تختزل مختلف الوظائف اللسانية، على النحو الآتي:[2]

1. **عمل القول** (L'ACTE DE LOCUTION): ويرادُ به تركيبُ الألفاظ في جمل مفيدة طبقا للأفعال الفرعية الثلاثة الآتية: الفعل الصوتي، والفعل التركيبي، والفعل الدلالي.
2. **عمل مقصود بالقول** (L'ACTE D'ILLOCUTION): وهو العمل الإنجازي الذي يعدُّ قطب رحى نظرية الأعمال الكلامية، ولبَّها الذي غدت تعرف به.
3. **عمل التأثير بالقول** (L'ACTE DE PERLOCUTION): أي ما يصحب فعل القول من آثار لدى المخاطب، كالإقناع والتضليل والتثبيط ونحو ذلك.

وقد ارتأى أوستين أن يصنَّف الأعمال التي ننجزها بوساطة اللغة إلى خمس أسر:

1. الحكميّات (LES VERDICTIFS):وتتمثل في حكم يصدره قاض أو حَكَم.

---

[1] ينظر: نفسه، ص101.

[2] ينظر: نفسه، ص109-114.

2. التنفيذيات (LES EXCERCITIFS): وتتمثل في اتخاذ قرارات، كالتعيين، والعزل، والطرد، ونحوهنّ.
3. الوعديات (LES PROMISSIFS): وتتمثل في ما يقطعه المتكلم على نفسه من عهود ووعود.
4. السلوكيات (LES COMPORTATIFS): وتتمثل في ما يكون ردَّ فعل لحدث ما، كالاعتذار، والتعاقد، والقسم.
5. العرضيات (LES EXPOSITIFS): وتتمثل فيما يستخدم لأجل الإيضاح، أو بيان وجهات الرأي.

وقد تلقَّف تلميذه سيرل(J.Searle) حصيلة أستاذه، فسعى سعيَه لإكسابها نضجا وضبطا منهجيا، ومن ثمَّ صياغتها في إطار نظرية محكمة، متداركا ما وقع فيه أستاذه من أغلاط، كان أبرزها ما يأتي:[1]

- تعديلُه التقسيم الذي ورثه عن أستاذه للأعمال الكلامية، لتستحيل أربعة بتقسيمه عمل القول (L'ACTE DE LOCUTION) إلى قسمين: أحدهما الفعل النطقي، وثانيهما الفعل القضوي، ونصُّه أنَّ العمل الكلامي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي.
- نصُّه أنَّ للقوة الإنجازية دليلا يدعى دليلَ القوة الإنجازية، الغرض منه إظهار نوع العمل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بعقب نطقه الجملة.
- اعتبارُه نظرية الأعمال اللغوية جزءا لا يتجزأ من نظرية عامة للعمل (LA THEORIE DE L'ACTION).

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص47-51، 71-83؛ والإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص500-508.

- ذهابُه إلى أنّ العمل الكلامي لا يحدّده قصدُ المتكلم وحده، بل لا بدَّ من تضافر العرف اللغوي والاجتماعي أيضا.
- تطويرُه شروط الملاءمة؛ إذ جعلها أربعة، وهي: شرط المحتوى القضوي، والشرط التمهيدي، وشرط الإخلاص، والشرط الأساسي. ويتسنّى على طريقها جميعاَ التمييز بين الأعمال الكلامية المختلفة.
- تصنيفُه الأعمال الكلامية في أُسَر خمس، هي:

1. التقريريات (LES ASSERTIFS): والغرض منها هو وصف واقعة معينة من خلال قضية (PROPOSITION)، وتتميز باحتمالها الصدق والكذب، وباتجاه المطابقة فيها من القول إلى العالم، بحيث يكون القول مطابقا للوقائع الموجودة في العالم الخارجي، فضلا عن تميزها بالصدور عن حالة نفسية معبَّرٍ عنها بالاعتقاد (CROYANCE).

2. الطلبيات (LES DIRECTIFS): والغرض منها حمل المخاطَب على أداء فعل أو عمل معيَّن. ويكون اتجاه المطابقة فيها من العالم إلى القول، وبعبارة أخرى: يُطلب فيها مطابقة العالم للقول.

3. الوعديات (LES PROMISSIFS): والغرض منها أن يلتزم المتكلم بالقيام بعمل ما في الزمن المستقبل. ويكون اتجاه المطابقة فيها من العالم إلى القول، شأنها في ذلك شأن الطلبيات.

4. الإفصاحيات (LES EXPRESSIFS): والغرض منها التعبير عن حالات نفسية انفعالية تجاه الوقائع الخاصة التي تمثِّل مضمون القول. ولا تطابق في هذه الأعمال.

5. التصريحيات (LES DECLARATIFS): والغرض منها إحداث تغيير في العالم الخارجي. ويكون اتجاه المطابقة فيها مزدوجا: من القول إلى العالم، ومن العالم إلى القول.

- تمييزه بين الأعمال الإنجازية المباشرة (DIRECT) التي تطابق قوتها الإنجازية مقصود المتكلم، وبين الأعمال الإنجازية غير المباشرة (INDIRECT) التي تخالف قوتها الإنجازية مقصوده.

هذه، باختصار شديد، لمحةٌ إلى الأفعال الكلامية كما تمثَّلها منظِّروها الأوائل في الفكر الفلسفي الغربي، وهي عبارة عن نظرية في اللغة، «إن صحّ اعتبارها نظرية، أو إن كانت ترقى إلى مستوى النظرية»،[1] تصدر عن منزع وظيفي تداولي يعالج القوة الكلامية للوحدات اللغوية، ويُعنى بجميع أشكال التعامل القولي (L'INTERACTION VERBALE)، ولا يغادر منها أحدا، حتَّى ما كان منها مبتذلا صار معتمدا، على خلاف ما ترسَّخ في التقاليد القديمة من تعلُّق بالأقوال الجازمة دون سواها.

ومع إقرارك بحداثة نشأة هذه النظرية، فإنَّك لا تعدم لها في الموروث اللغوي العربي أثرا. وإذا رُمتَ بيانَها في أوساط الدارسين العرب، فإنَّ المدخل إليها هو نظرية الإنشاء والخبر، أو ما كان يعبَّر عنه، قديما، بأقسام الكلام، وإليك بيانه:

5.أقسام الكلام العربي بين القدامى والمحدثين:

1.5.أقسام الكلام عند القدماء:

اختلف العلماء، قديما، في تقسيم الكلام على أقوال كثيرة، عدَّدها السيوطي فبلغ بها عشرة، أقواها: القسمة الثنائية؛ إذِ المحقِّقون على انحصاره في الخبر والإنشاء،[2] وهي «ثنائية محورية في النظرية الدلالية التراثية [...]

---

[1] اللغة والمعنى والسياق، ص213.

[2] ينظر: همع الهوامع، 34/1، 35.

تتمركز على مفهوم الأعمال اللغوية»،[1] يمثل الخبر فيها اللغة في جانبها القارّ، ويمثل الإنشاء فيها الجانب المتحرك الذي يعرب عن حيويتها.[2]

وحريٌّ بالبيان أنَّ تقسيما آخر كان يضاهي القسمة الثنائية قوة وانتشارا، وهو التقسيم الثلاثي؛ إذ دَرَجَ رهطٌ من النحويين على إخراج الطلب من الإنشاء، وتحرير هذا الأخير للدلالة على ما اقترن وجود معناه بوجود لفظه. فهذا ابن هشام، وهو من أكابر النحويين،[3] يتردَّد في الاعتداد بالقسمين المذكورين؛ فيقسَّم الكلام، في مصنَّفه «شذور الذهب»، إلى أضرب ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء؛ والضَّابطُ أنَّ الكلام إمَّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا؛ فالأوَّل هو الخبر، والثاني إن تأخَّر وجود معناه عن وجود لفظه، فطلبٌ، وإن اقترنا، فإنشاء. لكنَّه ما لَبِثَ أنْ تَبَيَّنَ له خَطَؤُه، فَعَدَلَ عنه كلَّ مَعْدَلٍ بقوله: «قلت: وهو خبر وطلب وإنشاء. وأقول: هذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه وأنَّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنَّ الطلب من أقسام الإنشاء، وأنَّ مدلول «قم» حاصل عند التلفُّظ به لا يتأخَّر عنه، وإنَّما يتأخَّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللَّفظ».[4]

ومن الواضح أنّ الجهاز المفهومي للظاهرة مرَّ بمراحل قبل أن يستوي

---

[1] الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص30.

[2] ينظر: محمد الهادي الطرابلسي، خصائص الأسلوب في الشوقيات، ص349.

[3] ويشهد له قول عبد الرحمن بن خلدون لمَّا أن بلغه، وهو بالمغرب، كتاب ابن هشام «مغني اللبيب»، مشيدا بما فيه من فرائد أثيرة، وفوائد كثيرة، تقطع بعلُو منزلة صاحبه بين سائر النحويين: «[...] فوقفنا منه =على علم جمّ يشهد بعلُوّ قدره في هذه الصناعة ووَفور بضاعته منها، وكأنَّه ينحو منحاةَ أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتَّبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته واطِّلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء». المقدمة، ص502.

[4] شرح شذور الذهب، ص39، 40.

على سوقه، ويستقرَّ على أسس واضحةِ المعالم بيّنةِ القَسَمات على يديْ أبي يعقوب السكاكي[1]، ومن ترسَّم طريقَه من الشرَّاح بعده. فلا غرو أن يتهيَّأ للباحث في جذور هذه الظاهرة أن يقف على تقسيمات الكلام، دون أن يهتديَ، في كثير من الأحيان، إلى المعايير التي تضبطُ القسمةَ، إلاَّ أُرْهِقَ مِن أمره عُسْرا؛ لأنَّها منثورة في كتب كثيرة، تتقاسم موضوعاتِها حقولٌ معرفيةٌ شَتَّى.

فمصطلحُ الإنشاء، مثلاً، لم يَحْظَ بالرَّواجِ في مصنَّفات الأوَّلين، فكان قسيمُ الخبر لديهم هو الطلب؛ فلا تجد للإنشاء ذكرا عند كثير من أرباب المعاني، كعبد القاهر الجرجاني، وأبي يعقوب السكاكي من بعده. فقد عبَّر أغلبهم عنه بمصطلح الطلب، باستثناء فئةٍ قليلةٍ هُدِيَتْ إلى جَعْلِه قَسيمًا للخبر ابتداءً من القرن الخامس الهجري، كنجم الدين الكاتبي (ت493هـ) الذي استخدمه استخداما مُدَقَّقاً، غير أنه ظلَّ حبيس «رسالته الشمسية» وشروحها،[2] إلى أن تلقفه محمد بن علي الجرجاني، فأذاعه بين الدارسين بقوله: «الإنشاء: كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى».[3]

---

[1] بلغ علم البلاغة ذروته من الضبط والتدقيق على يدي السكاكي في «مفتاح العلوم». والذين تلوه عالة عليه فيما صنعوا. وقد اتخذ بعض الدارسين ذلك مطعنا فيه، فذهبوا إلى أنَّ السكاكي كان وبالا على البلاغة؛ إذ عطَّل حركيتها، وجمَّد مجاريها بما وضع من تقسيمات. ينظر: رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص29

وليس هذا الكلام بشيء؛ «لأنَّ التراجع الذي عرفه الدَّرس البلاغي إنَّما هو لون من ألوان التراجع العام الذي عرفته الحضارة العربية [...] ووجه من وجوه الجمود الذي ألمَّ بالفكر العربي طيلة ما يعرف بعصور الانحطاط، وليس للسكَّاكيّ ولا لمفتاحه فيه ذنب مباشر أو غير مباشر». الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص323.

[2] ينظر: قطب الدين الرازي، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ص42.

[3] الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص86.

كما يلاحظ أنَّ مصطلح الإنشاء لم يتمحَّض، منذ البدء، للدَّلالة على ما هو عليه، وإنّما تضاربتِ الآراءُ بشأنه؛ فاستُعمِل، باديَ الأمر، بمفهوم الإيقاع للمعنى في الخارج باللَّفظ، وتنهض به صيغُ العقود، كقول رضيّ الدين الإستراباذي في معرض حديثه عن قيود الإسناد: «[...] وقولنا: أو في الأصل، ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي، نحو: بعت وأنت حرٌّ، وفي الطلبي، نحو: هل أنت قائم، وليتك ولعلَّك قائم، وكذا نحو: اضرب، لأنَّه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية [...]».[1] ثمَّ ما لبث أن استقرَّ الإنشاء قسيما للخبر، ينهض التفريق بينهما على أسس مختلفة، تعلَّق بها الدارسون لمَّا تعذَّر عليهم تعريفهما تعريفًا حديًّا، فصاروا إلى الرسم والتقريب باللازم المشهور[2] من المعايير، لعلَّ أكثرها دورانا في مصنَّفاتهم الثلاثةُ الآتية:

المعيار الأوَّل: الصدق والكذب: يبدو أنَّأبا العباس المبرد أوَّل نحويٍّ يقحم مفهوم الصدق والكذب في النظرية اللغوية العربية في مساق حديثه عن باب الابتداء؛ إذ قال: «والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب».[3] وقد فَهم ابن السرَّاج أنَّ القيمتين تتعلَّقان بخبر المبتدأ من حيث إنَّه «هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاما [...] ألا ترى أنَّك إذا قلت: عبد الله جالسٌ،

---

[1] شرح الكافية في النحو، 9/1.

[2] قال السكاكي في شأن الخبر والطلب:«اعلم أنَّ المعتنين بشأنهما فرقتان: فرقة تحوجهما إلى التعريف، وفرقة تغنيهما عن ذلك، واختيارنا قول هؤلاء. أمَّا في الخبر فلأنَّ كلَّ واحد من العقلاء ممَّن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهما أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل أنَّهم يصدقون أبدا في مقام التصديق ويكذبون أبدا في مقام التكذيب، فلولا أنَّهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتَّى منهم ذلك». مفتاح العلوم، ص92 ، 93.

[3] المقتضب، 89/3.

فإنَّما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله، لا في عبد الله، لأنَّ الفائدة هي في جلوس عبد الله».[1] و قد ألبس عليه قولُ أستاذه من جهة توارُدِ معنيين على لفظة الخبر؛ إذ يتقاسم هذا المعنى مصطلحان: يدلُّ أوَّلهما على الوظيفة النحوية للمحلِّ الإعرابي، ويدلُّ ثانيهما على قسم من أقسام الكلام اعتدَّه النحاة الأصل، وبنوا عليه أحكاما. وقد صحَّح ابن هشام ما وقع فيه بعض النحويين من خطل الرأي وسوء الفهم، فعارض تحميلَ الخبرِ المفردِ هاتين القيمتين؛ «[...] لأنَّ الخبر الذي شرطُه احتمالُ الصِّدق والكذب [هو] الخبرُ الذي هو قسيمُ الإنشاء، لا خبرُ المبتدأ، للاتفاق على أنَّ أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنَّما هو من صفات الكلام».[2]

ويبدو أنَّ إقحامَ رائز قبول الصدق والكذب أدخلُ في التأويل الدلالي، وليس من التكوين الدلالي في شيء؛ فهو اعتبار يرجع إلى تقدير السامع لا المتكلم، وهذه مسألة أساسية ينبغي التنبُّه إليها. يقول محمد صلاح الدين الشريف: «فأغلب الدارسين اللسانيين يهملون أنَّ النصَّ المقول ليس صادقا ولا كاذبا إلاَّ بعد الحكم عليه بالصدق أو الكذب. وهذا الإجراء يحدثه المؤوِّل له، ولا يكون من تلقاء ذاته».[3]

وممَّا يجب ذكره في هذا المساق أنَّ مفهوم الصدق والكذب، وإن كان أظهر المفاهيم التي رسخت في التقاليد اللغوية العربية، فإنَّه يظلُّ مفهوما مُلْبِسًا، تردَّد القدامى أنفسهم في ضبطه وبيان مراده بين قائل: إنَّه مطابقةُ حُكْمِ الخبر أو عدمُ مطابقته للواقع، وقائل: بل مطابقةُ حكمِه لاعتقاد المُخبر صوابا

---

[1] الأصول في النحو، 62/1.

[2] مغني اللبيب، ص384.

[3] الشرط والإنشاء النحوي للكون، 965/2.

كان أو خطأً، أو عدم مطابقته؛ ذلك أنَّ من اعتقد أمرا فأخبر به، ثمَّ استبان خلافه، لا يوصف بالكذب، وإنَّما يقال: أخطأ.[1]

ويدخله النقص، كذلك، من جهة وجود أخبار لا توصف إلاَّ بالصدق وحده، كالأخبار المتواترة عن الرسول **صلى الله عليه وسلم)**، وما أخبر الله عنه في كتابه الكريم، وأخرى لا توسم إلاَّ بالكذب وحده، كأخبار مدَّعي النبوَّة، وأخبار المنجمين حتَّى قيل: كَذَبَ المنجِّمون ولو صدقوا، وأخبارٍ ينفيها العقل، ويُعلم كذبُها ببديهة النظر.

وهذا ما أدَّى بالجاحظ إلى إنكار انحصار الخبر في الضربين السابقين، فأضاف قسما ثالثا لا يوسم الخبر فيه بالصدق أو الكذب، على النحو الآتي:[2]

القسم الأوَّل:الخبر الصادق: وهو الذي يطابق الحكمُ فيه الواقعَ مع اعتقاد المخبِر له أو عدمه.

القسم الثاني:الخبر الكاذب: وهو الذي لا يطابق فيه الحكمُ الواقعَ مع اعتقاد المخبِر له أو عدمه.

القسم الثالث:الخبر غير الصادق ولا الكاذب: وهو الذي يطابق فيه الحكمُ الواقعَ أو لا يطابقه، مع عدم اعتقاد المخبر له.

إلاّ أنَّ المعمول به في أوساط الدارسين هو انحصار الخبر في الأقوال الصادقة أو الكاذبة على أساس من مطابقة الحكم للواقع أو عدمه.

المعيار الثاني: مطابقة نسبة الكلام النسبةَ الخارجية: فقد استضعف الشريف الجرجاني مذهب التمييز بين الخبر والإنشاء على أساس ما سبق؛ والحجة أنَّ الصدق والكذب لا يعدوان، عند التحقيق، أن يكونا نوعين للخبر أو

---

[1] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص18.

[2] ينظر: نفسه، ص19.

صفتين له، لا يفيدان حقيقةَ الإنشاء لمن طلبها، فضلا أنَّ الإنشاء، أيضا، يحتمل الصدق والكذب بوجه من الوجوه.[1] فارتأى أن يعتدَّ بالنسبة التي في الكلام من حيث مطابقتها لنسبة أخرى، معرِّفا الإنشاء بأنَّه «كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى».[2]وعليه لا يحتمل المطابقة ولا عدمها؛ لكون المطابقة، في واقع الأمر، نسبة، وكلُّ نسبة توجب منتسبين سابقين عليها.[3] أمَّا الخبر، فإنه «وإن كان لفظه سببا لنسبة هي صورة الكلام، لكنها مسبوقة بنسبة أخرى هي حكاية عنها، فإن تطابقا، فالخبر صادق، وإلاَّ فكاذب».[4] وعلى ذلك، أيضا، جمال الدين الأسنوي (ت772هـ) في حدِّه الإنشاء بقوله: «الإنشاء هو الكلام الذي ليس له متعلق خارجي يتعلَّق الحكم النفساني به بالمطابقة وعدم المطابقة».[5] وتأخذ المطابقة الصور الأربع الآتية:[6]

1. أن يطابق الواقع واعتقاد المتكلم.
2. أن يطابق الواقع دون الاعتقاد.
3. أن يطابق الاعتقاد دون الواقع.
4. أن لا يطابق شيئا منهما.

ويبدو أنَّ التعويل على المطابقة كان يجد له وقعا في قلوب كثير من الباحثين؛ فقد اختاره القزويني(ت739هـ) في «إيضاحه» بقوله: «ووجه الحصر أنَّ الكلام إمَّا خبر أو إنشاء لأنَّه إمَّا أن يكون لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا

---

[1] ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص86.

[2] نفسه.

[3] ينظر: نفسه.

[4] نفسه.

[5] جمال الدين الأسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، 161/2.

[6] ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص28.

تطابقه، أو لا يكون لها خارج الأوَّل الخبر والثاني الإنشاء».[1] وعليه ابن خلدون في «مقدمته» بقوله: «ثمَّ الجملة الإسنادية تكون خبرية وهي التي لها خارج تطابقه أو لا، والإنشائية وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه».[2]

المعيار الثالث: القصد: وقد مضى القول فيه، وأغنى عن إعادته، ولا حاجة إليه في هذا السياق إلاَّ من حيث نهوضُه رائزا في التفريق بين الخبر والإنشاء. ولعلَّ ابن يعقوب المغربي (ت1128هـ) أحد الذين أدرجوه في التمييز بين ضربي الكلام الأساسيين؛ حيث قال: «فذلك الكلام الذي له تلك النسبة [يعني النسبة الخارجية المطابقة للنسبة المفهومة] خبرٌ [...] وإلاَّ يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج في أحد الأزمنة الثلاثة، بأن لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية بل قصد كون نسبته توجد باللفظ فإنشاء [...] كقولك: بعت، عند قصد إنشاء البيع».[3] فالإنشاء يطلق على ما ليس لنسبته احتمال للصدق والكذب، «لعدم قصد حكاية تحققها في الخارج».[4] ولا شكَّ أنَ المغربيَّ مسبوق إلى توظيف هذا المفهوم.[5]

في الجملة، تعدُّ المقاييس السابقة أبرز ما اعتُمِد في سبيل تمحيص الخبر من الإنشاء. وجدير بالذكر أنَّ الذي يدير بصره في النظرية اللغوية العربية يجد أنَّ العلماء كانوا أحرص على دراسة الخبر والطلب دون سائر المعاني الأخرى المدروج بها ضمن مباحث الإنشاء غير الطلبي؛ لأنَّ «[...] السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب المنحصر بحكم

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة، ص17.

[2] ص505.

[3] مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، 141/1، 142.

[4] نفسه، 459/1.

[5] ينظر على سبيل المثال لا الحصر: إبراهيم الشيرازي، شرح اللمع في أصول الفقه، 568/2.

الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها. ما سوى ذلك هو نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل».[1] فيلاحظ أنَّ القسم البلاغي «الذي يستدعي مطلوبا حاصلا في اعتقاد المتكلم وقت الطلب»[2] قد استنفد حظَّه من الدراسة والتحليل، لِما يَغْنَى به من تلوُّناتٍ خِطابية من شأنها أن تجدَّد نشاط المتلقِّي، وتثير شعوره، وتحرِّك انتباهَه، فينعكس ذلك على المخاطَب، فيصير أكثرَ تجاوُبا مع تطلُّعات المتكلم.[3] وقد عبَّر عبد القادر عبد الجليل عن هذا المعنى أحسن تعبير، فأوضح أنَّ هذا القسم قد تعاظم به الاهتمام لاعتبارات كثيرة، منها «[...] دلالاته الثرية بالمعاني، واختزاله الفجوات التعبيرية بين الصياغة ومتلقيها، كذلك قدراته على التعامل مع تضاريس النصوص امتدادا واستيعابا للتنويعات الحساسة التي تولِّد الطاقة داخل الأبنية التركيبية. ومن خلال كلِّ هذا فإنَّه يستطيع أن يتجاوز الدلالة التقريرية إلى فضاءات دلالية تتعدَّد فيها الألوان والأشكال، ممَّا يمنح المتلقِّي فرصة الإبحار خارج الحدود النمطية».[4]

أمَّا قسيمه الآخر الذي لا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب،[5] ويتحقَّق وجود معناه في الوقت الذي يتحقَّق فيه وجود لفظه،[6] فلم تتوقَّف مصادر البلاغة الأولى عنده إلاَّ قليلا، وعلى استحياء، ولم يحفل بمباحثه البلاغيون إلاَّ لماما، فلم يُجاوزوا في بيانه حدَّ الإشارة العارضة والومضة الخاطفة، فرسموا له صورة تقصر عن الإيفاء بمطالبه؛ بحجَّة أنَّه ليس ممَّا

---

[1] مفتاح العلوم، ص92.

[2] أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص70.

[3] ينظر: بنية الجملة الطلبية في السور المدنية، ص14.

[4] عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص267.

[5] ينظر: بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، 621/2؛ وفي البلاغة العربية، ص67.

[6] ينظر: فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، 100/1.

تتوارد عليه المعاني فتجعله من الأساليب الثرة ذات العطاء والتأثير.[1] وربَّما أخرجوه من حيِّز البلاغة «لقلَّة تصرُّفه في وجوه البلاغة»،[2] وقلَّة الفوائد في صيغه وأساليبه[3]؛ إذ لم يروا فيه نكتة تستحق الذكر والاهتمام.[4] هذا، فضلا أنَّ أغلب أنواعه أخبارٌ في الأصل، نُقلت إلى معنى الإنشاء ؛ فقد تأوَّل الخليل بن أحمد تركيب التعجب، مثلا، في عبارة: ما أحسنَ عبدَ الله، بمنزلة: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، وهو تمثيل ولم يتكلَّم به، يصير به التَّعَجُّبُ في الأصل خبرا.[5]

وقدْ عبَّر أرباب البلاغة عن دواعي إحجامهم عن دراسة مباحث الإنشاء غير الطلبي، فكانت عباراتهم كالآتي:

يقول سعد الدين التفتازاني (ت791هـ): «فالإنشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المدح والذمِّ وصيغ العقود والقسم وربَّ ونحو ذلك فلا يُبحث عنها لقلَّة المباحث البيانية المتعلقة بها، ولأنَّ أكثرها في الأصل أخبارٌ نُقلت إلى معنى الإنشاء».[6]

وينحو منحاتَه الأنبابيُّ (ت1313هـ) في قوله: ولم يذكر لقوله (إن كان طلبا) ما هو قسيمه، فإنَّه في الأكثار أخبار وُضعت موضع الإنشاء كصيغ العقود وأفعال المدح وفعلي التعجب وعسى والقسم».[7]

---

[1] ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص192.

[2] محمد الطاهر الحمصي، الجملة بين النحو والمعاني، ص218.

[3] ينظر: يوسف أبو العدوس، البلاغة والأسلوبية، ص57.

[4] ينظر: محمود أحمد نحلة، علم المعاني، ص107.

[5] ينظر: الكتاب، 72/1.

[6] سعد الدين التفتازاني، مختصر على تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، 236/2.

[7] الأنبابي، تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع، ص100.

لهذه الأسباب جميعا تجد البلاغيين لا يقيمون وزنا للأساليب غير الطلبية، فأضاعوا على الضاربين في أطباق البلاغة حظًّا من فقه أساليب العربية وأسرار نظم العبارة.

وحري بالبيان أنَّ المدروج عليه في النظرية المقامية العربية تقسيم الإنشاء والخبر إلى أنواع. وهذا بيانه:

1. أنواع الخبر: ينقسم الخبر، بمراعاة أحوال المخاطَب، إلى ثلاثة أضرب:[1]

1.1.ضرب ابتدائي: يُلقى إلى ذهن خال من الحكم ثبوتا أو انتفاء؛ فتستغني الجملة عن مؤكِّداته.

2.1.ضرب طلبي: يلقى إلى ذهن طالب للحكم متحيِّر فيه، تقويةً له وتوكيدا، بإدخال إحدى أدوات التوكيد في الجملة.

3.1.ضرب إنكاري: يُلقيه المتكلِّم إلى من هو مُنْكِرٌ للحُكم، حاكِمٌ فيه بخلافه، ليردَّه إلى حُكم نفسه، ويؤكِّده بحسب ما أشرب المخالف من إنكار في اعتقاده.

ويجمع هذه الأضرب ما رُوِيَ عن ابن الأنباري من أنَّه قال: «ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس[2]وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثمَّ يقولون: إنَّ عبد الله قائم، ثمَّ يقولون: إنَّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنَّ عبد الله قائم،

---

[1] ينظر: مفتاح العلوم، ص97.

[2] أمَّا الكندي، فهو يعقوب بن إسحاق؛ وأمَّا أبو العباس، فإمَّا ثعلب، وإمَّا المبرد، وقد كانا متعاصرين.

جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إنَّ عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكرٍ قيامَه، فقد تكرَّرت الألفاظ لتكرُّر المعاني».[1]

وينقسم الخبر، من جهة الغرض، إلى: إثبات ونفي؛ «الإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه».[2]

2. **أنواع الإنشاء**: الإنشاء، إذا تأمَّلت، نوعان: طلبي وغير طلبي، ولكلٍّ فروعٌ، طبقا لما يجيء:

1.2. **الإنشاء الطلبي**: مختلف في تعداده؛ فقد فصَّله السكاكي في خمسة أبواب أوَّلية، هي: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء.[3] وبلغ به آخرون تسعةَ أقسام،[4] وهي التي يجيء ذكرها:

1.1.2. **الأمر**: وهو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى، حقيقة أو ادِّعاء. وله صيغ أربع:

1.1.1.2.فعل الأمر، نحو قوله **تعالى)**: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الأَشْهُرُ الحُرُمُ فَاقْتُلُوا المُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾.[5]

2.1.12.المضارع المقرون بلام الطلب، كقول الباري **عز وجل)**: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّماءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾.[6]

3.1.1.2. اسم فعل الأمر، كقول المولى **جل ثناؤه)**: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾.[7]

---

[1] دلائل الإعجاز، ص209؛ وينظر: مفتاح العلوم، ص97.

[2] دلائل الإعجاز، ص337.

[3] ينظر تفصيلُ هذه المباحث في: مفتاح العلوم، ص172-182.

[4] ينظر: عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص15-21.

[5] التوبة/5.

[6] الحج/15.

[7] المائدة/105.

4.1.1.2.المصدر النائب عن فعل الأمر، كقوله **تبارك وتعالى)**: ﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾.[1]

2.1.2. **النَّهْي**: وهو «طلب كفٍّ عن فعل على جهة الاستعلاء»،[2] وله صيغة واحدة، وهي المضارع المجزوم بـ«لا» الناهية، كما في قول الباري **عز وجل)**: ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾.[3]

3.1.2. **الاستفهام**: الاستفهام أسلوب لغوي إنشائي تحدِّده مناسبات القول، أساسُه طلب الفهم، أي توخي العلم بشيء لم يكن معلوما.[4] ويتحقَّق بأدوات كثيرة على اختلاف ما يُراد فهمه:

1.3.1.2. ما يطلب به التصور أو التصديق، وأداته الهمزة. مثال الأوَّل ألاَّ يليَ الهمزة إلاَّ المفرد المسئول عنه، ويغلب أن يكون للمستفهَم عنه معادل يُذكر بعد «أم»، كقوله **عزوجل)**: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللّهُ[5]﴾. ومثال الثاني أن تلي الهمزةَ جملةٌ فعلية في الغالب، طلبا لتعيين النسبة المتردَّد في ثبوتها أو نفيها، فيكون الجواب بـ«نعم» أو «أجل» أو «جَيْرِ» و«إي» قبل القسم في حالة الإثبات، وبـ«لا» في حالة النفي، كقوله **تعالى)**: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّي﴾.[6]

---

[1] محمد/4. وتمام المعنى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾.

[2] عروس الأفراح، 558/1.

[3] الإسراء/32.

[4] ينظر: عروس الأفراح، 514/1.

[5] البقرة/140.

[6] يونس/53.

2.3.1.2. ما يُطلب به التَّصديق فحسب، وأداته «هل»، كقوله **تعالى)**: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾.[1] لأجل اختصاص التصديق بها امتنع: هل زيدٌ قام أم عمرو؟. وتقسّم «هل» إلى: بسيطة، ومركبة؛ فأمّا الأولى، فهي التي يطلب بها وجود الشيء، كقولك: هل الحركة موجودة. وأمّا الثانية، فالتي يطلب بها وجود شيء لشيء، كقولك: هل الحركة دائمة؟[2]

3.3.1.2. ما يطلب به التصوُّر فحسب، وأدواته كثيرة، وهي بقية ألفاظ الاستفهام. وهي على أضرب:

1.3.3.1.2. ما يطلب به تعيين العاقل، وهو «مَنْ»، كقوله **تعالى)**: ﴿فَمَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللهِ﴾.[3]

2.3.3.1.2. ما يطلب بع تعيين غير العاقل، وهو «ما»، كقول الباري: ﴿فَمَا خَطْبُكُم أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾.[4]

3.3.3.1.2. ما يطلب به تعيين الزمن مطلقا، وهو «متى»، كقوله **سبحانه وتعالى)**: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[5]، أو مستقبلا، وهو «أيَّانَ» (بفتح الهمزة وكسرها)، كقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾.[6]

4.3.3.1.2. ما يطلب به تعيين المكان، وهو «أين»، نحو قولك: أين زيد؟

---

[1] الأنبياء/80.

[2] ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص90؛ وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 529/1.

[3] الصف/14.

[4] الذاريات/31.

[5] الملك/25.

[6] الذاريات/12.

5.3.3.1.2.ما يُسأل به عن الحال، وهو «كيف»، كقولك: كيف زيد؟ سؤالا عن حاله.

6.3.3.1.2. ما يُسأل به عن العدد، وهو «كم»، نحو قول الباري: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَم آتَيْنَاهُم مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾.[1]

7.3.3.1.2. ما يستعمل تارة بمعنى كيف، وأخرى بمعنى من أين، وهو «أنَّى». مثال الاستعمال الأول ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُم أَنَّى شِئْتُمْ﴾،[2] ومثال الثاني ﴿أَنَّى لَكِ هَذا﴾.[3]

8.3.3.1.2.ما يُسأل به عمَّا يميِّز المتشاركين في أمر يعمُّهما، وهو «أيٌّ»، نحو قوله **تعالى)**: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾.[4]

4.1.2. **النداء**: وهو «إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها ليقبل المخاطَب به إلى المتكلِّم به بقلبه»،[5] أوقل: هو «طلب إقبال المدعو على الداعي بأحد حروف مخصوصة»،[6] وهي ثمانية:[7]

1.4.1.2. الهمزة: والجمهور أنَّها للقريب.

2.4.1.2. أي (بالفتح والقصر والسكون): وفيها أقوال: قيل للقريب، وقيل للمتوسط، وقيل للبعيد.

---

[1] البقرة/211.

[2] البقرة/223.

[3] آل عمران/37.

[4] مريم/73.

[5] الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص100.

[6] عروس الأفراح، 562/1.

[7] ينظر: همع الهوامع، 34/3-36.

3.4.1.2. يا: وهي أمَّ باب النداء، تستعمل لنداء البعيد حقيقة أو حكما، ولنداء القريب توكيدا.

4.4.1.2. أيا: وهي لنداء البعيد.

5.4.1.2. هيا: للبعيد، وقيل: بدل من همزة «أيا».

6.4.1.2. آيْ (بالمدِّ والسكون): وهي للبعيد.

7.4.1.2. «آ»: وهي للبعيد. وقيل للقريب.

8.4.1.2. و: الجمهور على أنَّها مختصَّة بالندبة، ومنهم من جعلها لغير ذلك.

5.1.2. **الدُّعاء**: وهو «طلب الفعل أو الكفِّ من الأدنى إلى الأعلى»،[1] ويتَّخذ له الصيغ الثلاث الآتية:

1.5.1.2. صيغة الأمر، كقوله **عزوجل**): ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنَكَ رَحْمَةً﴾.[2]

2.5.1.2. صيغة النهي، كقوله **تعالى**): ﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾.[3]

3.5.1.2. صيغة الخبر، كتشميتك العاطس بقولك: يرحمكم الله، وجوابه: يهديكم الله ويصلح بالكم.

6.1.2. **العرض**: وهو طلب برفق ولين،[4] وأداته «ألا»، كقول القائل: ألا تنزل ضيفا عندنا.

---

[1] الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص16.

[2] آل عمران/8.

[3] نفسه.

[4] ينظر: المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص382.

7.1.2. **التحضيض:** وهو طلب في حثٍّ وإزعاج، كأنَّما مرادك أن تقول: «الأولى لك أن تفعل، فلا يفوتنَّك».[1] وأدواته هي: هلاَّ، وألاَّ، ولولا، ولوما. مثال الأخيرة قوله **تعالى):** ﴿لَوْمَا تَأْتِينا بِالمَلاَئِكَةِ﴾.[2]

8.1.2. **التمني:** حقيقته أنَّه «إنشاء إرادة حدوث أمر ما».[3] وأظهر لفظ وُضع له هو «ليت»، كما في قوله **تعالى):** ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾.[4] وقد يُعار له أدواتٌ أُخَر، كأداة الاستفهام «هل» في: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعوا لنا﴾،[5] وأداة الشرط «لو» في: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾،[6] و«لعلَّ» في: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلهِ مُوسَى﴾.[7]

9.1.2. **الترجي:** وهو «إنشاء إمكان حدوث أمر ما»،[8] والأصل فيه بلعلَّ وعسى، وقد يجيء بغيرهما. مثال أولاهما: لعلَّ النجاح قريب، وثانيهما: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.[9]

---

[1] السابق.

[2] الحِجْر/7.

[3] الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص96.

[4] الفرقان/27.

[5] الأعراف/53.

[6] القلم/9.

[7] غافر/36، 37.

[8] الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص96.

[9] البقرة/216.

2.2.**الإنشاء غير الطلبي:** وتمثِّله المباحث السبعة الآتية:

1.2.2. **التعجب:** هو عبارة عن «استعظام فعل فاعل ظاهر المزيَّة بألفاظ كثيرة [...]».[1] وهو مسوق عند الرضيّ على أنَّه «انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه».[2] وعليه الخضري (1288هـ) في تعريفه إيَّاه بأنَّه: «انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه [...]».[3]

واللافت للانتباه أنّ خفاء السبب مصروف إلى الذات البشرية، ولا يتعلق به كلام المولى **عزوجل**)؛ لأنه لا تخفى عليه خافية، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة، مصداقا لقوله: ﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ﴾،[4] وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ﴾.[5] لأجل ذلك رأيتَهم يتورَّعون أن يسمُّوا ما في القرآن تعجبا، ويستبدلونه بالتعجيب تنزيها للذات الإلهية، قال الخضري: «وإنما لا يوصف تعالى بالتعجب؛ لأنه استعظام يصحبه الجهل، وهو تعالى منزَّهٌ عن ذلك، ولهذا تعبِّر جماعة بدله، أي أنَّه تعجيب من الله للمخاطَبين».[6]

وقد اختُلِف في التعجب؛ حيث أدخله فريق في الإنشاء، وأخرجه آخر إلى باب الخبر.[7]

---

[1] شرح الأشموني، 262/2.

[2] شرح الكافية، 307/2.

[3] محمد الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل، 38/2.

[4] إبراهيم/38.

[5] آل عمران/5.

[6] الإتقان في علوم القرآن، ص632.

[7] ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص93.

فعلى الأوَّل ابن الحاجب (ت646هـ) والاستراباذي.[1] وعلى الثاني عبد القاهر الجرجاني في «مقتصده».[2]

وللتعجُّب صيغ قياسية، وأخرى سماعية. فأمَّا الأولى، وهي المبوَّب لها في كتب النحو، فصيغتان: الأولى «ما أفعلَه»، نحو قوله **تعالى**):

-﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[3]؛ حيث سيق القول تعجيبا للمخاطَبين من حال الذين باشروا الأسباب الموجبة للعذاب إيجابا قطعيًّا.[4] فالسياق سياق «تعجُّب من كثرة صبرهم»[5] على حدِّ عبارة أبي حيَّان.

-﴿قُتِلَ الإِنْسانُ ما أَكْفَرَه[6]﴾؛ تعجُّبا من فرْطِ كُفره بالذي خَلَقَه، مع كثرة إحسانه وآياديه السابغة عليه.[7]

والثانية «أفعِلْ به»، كما في السياقين القرآنيين:

-﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾؛[8] تعجيبا للنبي **صلى الله عليه وسلم**) من حدَّة سمعهم يوم القيامة بعد أن كانوا في الدنيا صُمًّا.[9]

---

[1] ينظر: شرح الكافية، 307/2.

[2] ينظر: 376/1.

[3] البقرة/175.

[4] نظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 192/1؛ وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 44/2.

[5] أبو حيَّان الأندلسي، النهر المادُّ من البحر المحيط، 647/4.

[6] عبس/17.

[7] ينظر: معالم التنزيل، 448/4؛ والجامع لأحكام القرآن، 218/19.

[8] مريم/38.

[9] ينظر: إرشاد العقل السليم في مزايا القرآن الكريم، 265/5؛ والجامع لأحكام القرآن، 108/11.

-﴿وأبْصِرْ بِه وَأَسْمِعْ﴾[1]؛ تعجيبا من شأن علمه **(سبحانه وتعالى)** بالمُبْصَرَاتِ والمسموعات علما خارجا عمَّا عليه إدراك المدركين.[2]

وكقول الشاعر:[3]

وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا*أَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدِّما**

أمَّا صيغ التعجب السماعية، فمرسَلةٌ لا ضابط لها سوى الاستعمال، وهي متروكة لمقدرة المتكلم، ومنزلته البلاغية، ولا تفهم إلاّ بالقرينة.[4] منها العبارات التي يرد ذكرها:

أ.النداء التعجبي: ويكاد يكون قياسا مطَّردا،[5] وجريانه على وجهين:[6] أوَّلهما أن يرى المتعجِّب أمرا عظيما، فيتعجَّب منه بنداء جنسه، نحو: يالله‌ماءِ! ويا للدَّواهي! ثانيهما أن يرى أمرا يستعظمه، فينادي من له نسبة إليه أو مكنة فيه، نحو: يا للعلماء! ومن أمثلة إشراب النداء معنى التعجُّب قوله **(تعالى)**: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى العِبادِ[7]﴾، فقد حمله السيوطي على باب التعجب.[8] ومنه، أيضا، الآيةُ الكريمة: ﴿قَالَ يَا بُشْرايَ هَذَا غُلامٌ﴾؛[9] فالنداء موضوع موضع التعجب؛ بدليل ما يحيط بالعبارة من سياق حالي فيه استقواء لهذه القيمة

---

[1] الكهف/26.

[2] ينظر: إرشاد العقل السليم في مزايا القرآن الكريم، 218/5.

[3] العباس بن مرداس، ديوانه، ص106.

[4] ينظر: النحو الوافي، 340/3.

[5] ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، 291/4.

[6] ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 181/2.

[7] يس/30.

[8] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ص644.

[9] يوسف/19.

التعبيرية. ألم تُقَل هذه العبارة لمَّا ألقى دلوه أحدُ السيَّارة، فالتقط يوسُفَ؟ فلا غرو أن يتأجَّج في النَّفس السوية، ممَّا ترى العين، انفعال شديد.

ب. الاستفهام التعجبي: كثيرا ما يخرج الاستفهام عن أصل وضعه، ليفصح به المرء عمّا يساوره من ذهول له علوق بالنفس، ولصوق بالخاطر. وما من شك أنَّ التركيب وحده لا يسهم في تحديد هذه القيمة التعبيرية الطارئة على أصل الوضع. بل لا مندوحة عن استصحاب ملابسات العبارة، وعرفية الاستعمال، ومقصدية المتكلِّم.

والذي ينبغي أن يجعله المرء منه على ذكر أنَّ امتصاص أسلوب الاستفهام لشحنة الانفعال أمرٌ جرت به عادة الناس في كلامهم، حتى بات كأنَّما هو الأصل. فأغلب الاستفهامات مشوبة بمعان ثوانٍ. ولك أن تعرف أنَّ كلَّ لفظ في القرآن الكريم من المولى **عزوجل)** مفارق لبابه، خارج عن أصل وضعه. فهو لا يخلو من أحد ستة أوجه: التوبيخ، والتقرير، والتعجب، والتسوية، والإيجاب، والأمر. أمَّا أن يرد استفهاما صريحا، فلا؛ لأنَّ المستفهِم مستعلِمٌ ما ليس عنده، طالب للخبر من غيره، وتنزَّه ربُّ العالمين أن يكون كذلك، فهو العليم الخبير.

فقولُه، مثلا، حكايةً عن نبيِّه إبراهيمَ **عليه السلام)**: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ[1]﴾ جارٍ على طريق التعجُّب من أن يولد له ولد، وهو شيخ مسنٌّ، ليس شكًّا في قدرته (ﷻ)، وإنَّما لمخالفته المألوف، وجريانه على غير ما جرت به سنن العادة.[2] ونظائره في القرآن الكريم أجلُّ من أن تُحصى.

---

[1] الحجر/54.

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، 375/3.

ج.التعجب بعبارات خاصة: من نظائره ما ذكره السيوطي في «همعه»[1] من عبارات اختصَّها العرف الاجتماعي بمعنى التعجُّب، نحو:

- سبحان الله!
- لله دَرُّه !
- ويلَه رجلا!–كفاك به رجلا !
- حسبك بزيد رجلا !
- ما أنتِ جارةً!واهًا له ناهيًا !
- يا لك من ليل!
- لا إله إلاَّ الله!–ويلَه رجلا!
- إنَّك من رجل !
- كفاك به رجلا !–العظمة لله من ربٍّ!
- ما أنتِ جارةً!
- أعجبوا لزيد رجلا !
- واهًا له ناهيًا !
- لا إله إلاَّ الله!
- ويلَه رجلا!
- كفاك به رجلا !

2.2.2. **المدح والذَّم:** أجمع الدارسون على إنشائية صيغ المدح والذَّم،[2] وهي ألفاظ يتوسَّل بها إلى البوح بانفعال يعرض إزاء موضوع يستحقُّ أن يمتدح أو يذمَّ، سواء أكان واقعة أم ذاتا. وقد فسَّر الرضيُّ مدخل الإنشاء في تراكيب المدح والذمِّ من حيث إنَّك «إذا قلت: نِعْمَ الرجل زيد، فإنَّما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إيَّاه حتَّى يكونَ خبرا، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا. ولو كان إخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله

---

[1] ينظر: 63/5، 64.

[2] ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص100.

التصديق والتكذيب».[1] وقد أجاب على الذي يعترض على إنشائية هذه الصيغ بقول الأعرابي لمن بشره بمولودة، وكان قد قال له: نِعمَ المولودة: واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودة؛ بأنَّ ذلك ليس تكذيبا في المدح، وإنَّما «هو إخبار بأنَّ الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر».[2]

ويتكفَّل بالإفصاح عن المدح والذمّ صيغتان أساسيتان: نِعْمَ للمدح، كقوله **تعالى**): ﴿فَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾،[3] وبئس للذمّ في قوله: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾.[4] وقد ألحق بهما صيغ أخرى على سبيل النقل من أفعال استوفت شروط التعجب، وحوّلت إلى صيغة «فَعُلَ»،[5] فسُلبت بالتَّحويل الدَّلالةَ على الزَّمن، وحُرِّرت لإنشاء الانفعال، كساء في مثل: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾،[6] وكَبُرَ في: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللهِ فَعَلَى اللهِ تَوَكَّلْتُ﴾،[7] وحبَّذا إيجابا ونفيا. فمثال الموجبة قول جرير:[8]

يَا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ*وَحَبَّذا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا**

---

[1] شرح الكافية، 311/2.

[2] نفسه.

[3] الذاريات/48.

[4] البقرة/102.

[5] ينظر: شرح الكافية، 318/2؛ وشرح الأشموني، 292/2.

[6] الفتح/6.

[7] يونس/71.

[8] ديوانه، ص596.

واجتمع المثالان في قول الشاعر:[1]

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ الملا غَيْرَ أَنَّهُ*إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا**

3.2.2. **ألفاظ العقود:** هي ألفاظ أصلها باب الخبر، يراد بها إبرام العقود أو فسخها، وهي «المستعلة في البيوع والرهون والإجارات والأنكحة وغير ذلك»[2]، كزوجت، وبعت، وأعتقت، وطلَّقت، ونحوها ممَّا جرى به العرف الاجتماعي، واختصَّه الاستعمال. ومن أشراط ألفاظ العقود مجيئها على صيغة الفعل الماضي دونما دلالة على زمنه، بعدما صار لها وضع استعماليٌّ آخر، أخلصها للحالية،[3] وهو زمن تلفُّظ الحاكي، وسلبها وظيفتها الخبرية الأولى، وأشربها معنى مقاميا إنشائيا إيقاعيا يحدِّده قصد المتكلِّم، عبَّر عنه الرضيُّ، في مساق تمييزه بين الفعل الإنشائي والفعل الخبري، بقوله: « والفرق بين بعت الإنشائي وأبيع المقصود به الحال أنَّ قولك أبيع لا بدَّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق، وإلاَّ فهو كذب، فلهذا قيل إنَّ الخبر محتمل للصدق والكذب ؛ فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه. وأمَّا بعت الإنشائي فإنَّه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له».[4]

---

[1] ذو الرمَّة، ديوانه، ص192.

[2] محمد الكرمي، الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، 318/1.

[3] زمن الحال هو زمن التلفُّظ، ويدلُّ على زمن إنجاز القول. وقد عبَّر ابن القيِّم عن هذا المعنى، فقال: «فالخبر عن الحال الإنشاءُ المُطلَق». بدائع الفوائد، مج1/ 9/1.

[4] شرح الكافية في النحو، 225/2.

وقد اختلف الفقهاء بشأنها: أهي أخبار أم إنشاءات؟ فقالت الحنفية: أخبار، ولم يرها الحنابلة والشافعية كذلك، وإنَّما هي، عندهم، إنشاءاتٌ؛ لما يأتي:[1]

– لو كانت أخبارا لكانت كذبا؛ لأنَّه عُلِم أنَّه لم يتقدَّم منها مخبَرُها من البيع ونحوه.

– لو كانت خبرا، فإمَّا صدقا، وإمَّا كذبا، وكلاهما ممتنع.

– لو كانت أخبارا، فإمَّا عن الماضي، وإمَّا عن الحال، وهو ممتنع لتعلقها بالشرط الدَّالِّ على الاستقبال، وإمَّا عن المستقبل، وهو محال؛ لاقتضائه تجرُّدها عن أحكامها في الحال.

– لو قيل لمطلَّقة رجعية: أنتِ طالقٌ، لزمت طلقةٌ أخرى مع أنَّ الخبر صادق. فلمَّا لزمت طلقةٌ أخرى، دلَّ على أنَّهما إنشاء.

– لو أنَّ امْرَأً امتثل لقوله **عزوجل**): ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾،[2] فقال لامرأته: أنتِ طالقٌ، لم يكن المرادُ بالأمر الإخبارَ عن طلاقها، وإنَّما إنشاء أمر يترتَّب عليه تحريمهنَّ.

4.2.2.**القسم:** ويؤتى به «لمجرد التوكيد لا للتأسيس».[3] وهو على ضربين: إمَّا قسم السؤال، كـ: نشدتك الله، وعمرتك الله، وعمرك الله، وقعدك الله، وبالله لتفعلنَّ؛ وإمَّا قسم الإخبار، كـ: والله، وعَهدِ الله لأفعلنّ كذا، وسائر ما يُقصد به تأكيدُ جوابه.[4] ويسمَّى الأوَّل قسما استعطافيا، والثاني قسما تأكيديا.[5]

---

[1] ينظر: بدائع الفوائد، مج1، 9/1–13.

[2] الطلاق/1.

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص384.

[4] ينظر: شرح الكافية في النحو، 338/2.

[5] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، 863/1.

وفرَّعه السيوطي تفريعا آخر، فذكر أنَّه يكون صريحا وغير صريح[1]؛ فأمَّا الأول، وهو ما يعلم بمجرَّد التلفُّظ به كون الناطق به مقْسما، فكالقسم بالجملة الفعلية نحو: أقسم بالله، أو الجملة الاسمية، نحو: يمين الله لأفعلنَّ، أو بأدوات موضوعة لغرض القسم، وهي: الباء، والواو، والتاء، واللاَّم، ومِن، والميم المكسورة. وإليك أمثلتها على الترتيب:

- بالله لترحلنَّ.
- ﴿وَاللهِ رَبّنا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.[2]
- ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا اَو تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.[3]
- **للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذو حَيَدٍ***بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَيَّانُ وَالآسُ**[4]
- مِن ربي لأفعلنَّ.
- مِ اللهِ لأفعلنَّ.

وأمَّا القِسْمُ الثاني، وهو القَسَم غير الصريح، فما لا يُعلم بمجرَّد التلفُّظ به أنَّ الناطق مقسم به نحو: «علمت» في قوله **عزوجل**: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾،[5] و«شهدت» في قراءة الحسن البصري[6]

---

[1] ينظر: همع الهوامع، 43/2، 260/4.

[2] الأنعام/23.

[3] يوسف/85.

[4] البيت من شواهد الكتاب، 497/3، والمقتضب، 324/2. نسبه سيبويه إلى أميّة بن أبي عائذ. الحيد: كلُّ نتوء في قرن أو جبل. المشمخرُّ: الجبل العالي. الظيَّان: ياسمين البرِّ. الآس: الريحان

[5] البقرة/102.

[6] الحسن البصري: الحسن بن يسار بن أبي الحسن، أبو سعيد البصري. إمام زمانه علما وعملا. معروف بفصاحته ومناقبه الجليلة. ولد سنة إحدى وعشرين، وتوفي سنة عشر ومائه. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 235/1؛ الذهبي، معرفة القرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار، 215/1.

قوله **تعالى):** ﴿وَشَهِدَ اللهُ إنَّه لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ والمَلائِكَةُ وَأولوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ[1]﴾بكسر همزة «إنَّ».[2]

5.2.2.**الاستكثار والاستقلال:** تفيد «كم» الخبرية معنى الاستكثار، و«رُبَّ» معنى الاستقلال. وكلاهما مختَلَفٌ في إنشائيته، إلاَّ أنَّ الرضيَّ استمات في الدفاع عن إنشائية هذين المعنيين، مجريا إيَّاهما مجرى الإنشاء الذي جزؤه الخبر. ودليله أنَّ التصديق والتكذيب لا يمسُّ معنى الاستكثار ولا الاستقلال البتة، وإنَّما يتعلَّق بالكثرة أو القلَّة. فهو القائل: «فالجواب أنَّ معنى الإنشاء في كم في الاستكثار، وفي ربَّ في الاستقلال، ولا يقصد المتكلم أنَّ للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه. بل يقصد أنَّ في الخارج كثرة أو قلَّة لا استكثارا أو استقلالا، فلا يصح أن يقال له: كذبت فإنَّك ما استكثرت اللقاء، وما استقللت الإنضاج».[3]

2.5. أقسام الكلام عند المحدثين:

المحدثون أحد صنفين: صنف أسلم مقادَته للقُدامى، دون أن يكلِّف نفسه عناءَ النظر فيما تركه الأوَّلون من ذخيرة لغوية، ولم يختلف عنهم في شيء، سواء في مصطلحاتهم أم في طريقة علاجهم مباحثَ أقسام الكلام؛ إذ رضي بالتقليد مسلكا واطمأنَّ به. وهذا الصنف مسكوت عنه، لا تمسُّ به الحاجةُ إليه؛ وصنفٌ آخرُ رَبَأ بنفسه أن يتوقف عند حدود التقاليد الراسخة في الموروث النحوي والبلاغي العربي، وأنف أن يلجَّ بغير بيِّنة، أو يستطيل بغير حجّة، فسعى سعيَه إلى رصْد طاقات اللُّغة التعبيرية بمنطلقات لسانيةٍ

---

[1] آل عمران/18.

[2] ينظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص188.

[3] شرح الكافية في النحو، 94/2.

حديثةٍ. وإنَّ هذا الصِّنف أحقُّ بأن يُولى الاهتمام، سواء أحالفه التوفيقُ أم خالفه. وإنَّ أفراده يتفاضلون فيما بينهم قوَّة وضعفا، ويتمايزون تدانيا وتنائيا من التراث العربي، ومن الدراسات اللسانية المعاصرة أيضا.

فقد أعار لفيف منهم الكلامَ العربي اهتماما خاصًّا، فرأيتهم مختلفين إلى مباحثه، يُلقون فيها بآرائهم، لا يبالون إن لم توافق عرفا، أو خرجت عمّا أجمع الدارسون عليه. وقد كانوا، فيما يصدرون عنه، يرومون قراءة التراث النحوي والبلاغي قراءةً واعيةً بأدوات لسانية حديثة. وإنَّ لك، فيما يأتي، جملةً من الآراء المتفرِّقة، تنادوا إليها، وهم يعاودون النظر في تقسيمات الكلام العربي:

1.2. دعا تمَّام حسَّان في مصنَّفه «اللغة العربية معناها ومبناها» أن تقسَّم الجملة من حيث المعنى إلى قسمين: خبرية وإنشائية، ولم يختلف في ذلك عن القدامى، وإنَّما كان لهم ظهيرا، إلاَّ من حيث تحديده أنماط الإنشاء غير الطلبي بالقسم والالتزام والتعجب والمدح والذم والإخالة والصوت.[1]ولا شكّ أنّ في تصنيفه دخلا ينبغي أن يدفع، وخللا حريا أن يرفع. ويدلُّك عليه أنّ الأساليب غير الطلبية تسمية بالسلب، إن كانت تتيح للقدامى أن يحشروا فيها أمشاجا من التراكيب المختلفة وظيفيا، والتي لا تلتقي إلاّ بجامع من الشراكة في الافتقار إلى دلالة الطلب، فكيف يكون حقيقا بتمّام حسّان أن يجمعها جمعا وظيفيا في باب واحد قوامه الوظيفة الإفصاحية التي مؤدّاها: استعمال اللغة بقصد التعبير عن موقف نفسي ذاتي دونما تأثير في البيئة.[2] فإن جاز له أن يؤلِّف بين التعجب والمدح والذم والإخالة في مساق واحد؛

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص244.

[2] ينظر: نفسه، ص363.

بالنظر إلى اشتراكها في الوظيفة التعبيرية الانفعالية، فلست أدري كيف ساغ له أن يستلحق أسلوب الالتزام بها فيعتدَّه أسلوبا إفصاحيا تأثريا؛ علما أنّ العقود بعامة من إملاءات العقول، لا أثر للعنصر الانفعالي فيها. فالوجه أن تعتدّ أسلوبا إنشائيا، ولا بدع في ذلك؛ أما أن تُحمل، بلا وجه حق، على محامل الانفعال، فلا. فليس، بعد هذا، ما يدعو إلى اعتبارها غصنا من أغصان الجملة الإفصاحية.

زد عليه أنَّ في جعل الإغراء والتحذير إنشاءً إفصاحيا نظرا؛ ألم تر أنّ الوظيفة الطلبية أكثر ملابسة لهما من الوظيفة البوحية؟! فإذا توخينا التنميط، فالعبرة بالدلالة الغالبة التي تتسنَّم العبارة، لا بمختلف الدلالات التي تشوبها. فما قد يتراءى في الأسلوبين المذكورين من عنصر انفعالي يتموقع ثانيا بعقب الدلالة الطلبية ذات المجرى التصاعدي في الإغراء، والتنازلي في التحذير، فلا مساغ لإفراده بالعناية وحمل التركيب اللغوي عليه. فلا تكاد تخلو أيَّةُ عبارة، مهما كان شكلها الخطابي، من أن تتقاطع، وبدرجات متفاوتة، مع الوظيفة البوحية، يقول فاندريس: «لا تكاد توجد جملة، مهما كان حظُّها من الابتذال، لا تخالطها عناصر انفعالية. فإذا قلت: «بيير يضرب بول» بدا عليَّ أنِّي أعبِّر بكلِّ بساطة عن علاقة بين شخصين يجمع بينهما حدث الضرب. وهذا على الأقل ما يزوِّدني به التحليل المنطقي المزعوم. ولكن الواقع أنَّ مثل هذه الجملة لا يمكن مطلقا أن تكون عبارة منطقية عن علاقة ما؛ إذ إنِّي أضيف إليها دائما ألوانا انفعالية».[1]

[1] فندريس، اللغة، ص184.

وقد أحسَّ تمَّام حسَّان بخطئه في التنميط، فأقلع عنه في مؤلفه «الخلاصة النحوية»، حيث أعاد الأسلوبين إلى موضعهما الأصلي الذي رشَّحته لهما النظرية اللغوية العربية، وهو الإنشاء الطلبي.[1]

هذا، كما لا يخفى على ذي نظر أنَّ إدراج القَسم ضمن أطر الجملة الإفصاحية ليس بشيء. فليت شعري كيف ساغ له أن يُشرب هذا الأسلوب الدَّلالة الإفصاحية، وهي منه براء. فمع الإقرار بوجاهة القول بإنشائية القَسَم، لا يكون وجيها صرفُه تلقاء الوظيفة الإفصاحية؛ لأنَّه ليس قسما واحدا، بل قسمان: استعطافي وتوكيدي؛ فعلى الأول يكون المراد به تقوية الطلب، فيكون إخراجه إليه أولى من إدراجه فيما سواه. وعلى الثاني يجاء به قصد تقوية الخبر، فلا تجد لمعنى الإفصاح فيه سبيلا. وهو الذي قال فيه الخليل بن أحمد: «وإنَّما تجيء بهذه الحروف؛ لأنَّك تضيف حَلِفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء، إلاَّ أنَّ الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب والحَلِف توكيد».[2]

ثمَّ ألم تر، كذلك، أنَّ في حمْل خالفة الصَّوت على الأساليب الإفصاحية ما ينهض الواقع الاستعمالي بخلافه! أُنظر إلى قول القائل: هلا، وهو لزجر الخيل عن البطء، أو إلى: أو، وهو لدعاء الفرس، فهل تجد فيه للانفعال أثرا. فحسبه أنَّه دالٌّ على زجر ما لا يعقل، وهو معنى لصيق بالطلب لا بالإفصاح.

هذا، وإنَّ من خوالف الأصوات ما يكون حكاية لصوت، كطاقِ حكايةً لصوت الضرب، وغاقِ حكايةً لصوت الغراب، وقاشِ ماشِ حكايةً لصوت

---

[1] ينظر: ص137.

[2] الكتاب، 497/3.

القماش.[1] فمن أين يكتسب الصوت المحكيُّ دلالة الإفصاح؟! وما، يا ترى، مداخلُه؟!

2.2. من الباحثين من أقلع عن مصطلح الإنشاء غير الطلبي، وسعى إلى استبداله ببديل مصطلحي أدلّ على القصد وأقوى في البيان، ينطبق لفظه على معناه، فيكون أدعى إلى النهوض بخدمة المصطلح الوظيفي العربي، فكان ما يأتي:

1.2.2. استعاض تمام حسان مصطلح الإنشاء غير الطلبي بمصطلح الإنشاء الإفصاحي؛ ووجهه في ذلك أنّ معظم الأساليب الإنشائية غير الطلبية أساليب إفصاحية تستقلُّ بخصوصياتها، وتتماز بعلاماتها سواء من حيث الصيغة أم الترتيب أم الوظيفة. فباعتبار الصيغة أغلب وسائل التعبير الإفصاحي جارية ضمن قسم الخوالف. وباعتبار الترتيب أكثر تراكيبه مسوقة على تراتيب محفوظة، كأنّها مسكوكة كالأمثال. وهي، باعتبار الوظيفة، مأتي بها لغرض التنفيس عمَّا في النفوس من فيوض المشاعر الخفّافة الدفَّاقة.[2]

والتحقيق أنَّ مصطلح الإفصاح، مع كثرة دورانه في الكتابات الحديثة، يظلّ مصطلحا مُلبِسا غيرَ وافٍ بمطالب البيان؛ لأنّ الفعل «أفصح» ليس مستعملا، على أوضاع اللغة، للدلالة على ما كان تعبيرا عن خلجات النفوس، وما تجيش به من ضروب الأحاسيس والمشاعر. بل يدل على مطلق الإبانة والإفهام سواء أكانت ذهنية أم عاطفية، من ذلك قول العرب:

---

[1] ينظر: همع الهوامع، 128/5؛ واللغة العربية معناها ومبناها، ص114، 115؛ والخلاصة النحوية، ص148.

[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص114، 115؛ والخلاصة النحوية، ص148.

أفصح عن الشيء، إذا بيَّنه وكشفه،[1] وأفصح الصبح إذا بدا ضوؤه واستبان.[2]وتقول: «أفصح الصبيُّ في منطقه إفصاحا إذا فهمت ما يقول في أوَّل ما يتكلَّم، وأفصح الأغتم إذا فهمت كلامه بعد غتمته».[3]ومنه قوله (تعالى) حكاية عن موسى **عليه السلام**): ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾.[4] فجميع هذه الاستعمالات لا تثير في الذهن الدلالة على الوظيفة الانفعالية فحسب، وإنَّما تفيد مطلق البيان والإفهام فيما يُتَكَلَّم به. إذن، ليس هنالك ما يدعو إلى الزجِّ بمصطلح «الإفصاح» في هذه السبيل، وترشيحه. فأولى منه مصطلح «البوحيات»، لاسيَّما وقد رشَّحته الاستعمالات الشعرية حديثا للاقتراب من الدَّلالة على ما نحن ببيانه، غير أنَّه لا يصحُّ إنهاضه بديلا للإنشاء غير الطلبي، وإنَّما اتخاذه، فقط، دليلا للتعبير عمَّا كان منه بوحا بما تجيش به النَّفس البشرية من ضروب الانفعالات.

2.2.2. ارتأى محمود أحمد نحلة العدول عن مصطلح علم المعاني «الإنشاء غير الطلبي» إلى مصطلح الإنشاء الانفعالي في قوله: «وأمَّا الباب الثالث فقد عقدته للإنشاء، وقسَّمته إلى فصلين، الأوَّل منهما للإنشاء الطلبي، والثاني لما أسميته الإنشاء الانفعالي عدولا عن مصطلح علماء المعاني وهو الإنشاء غير الطلبي لأنَّه فيما أرى أدلُّ على المراد [...]».[5] وقد حذا حذوه محمد الطاهر الحمصي بقوله: «جملة الإنشاء غير الطلبي [...] تحسن تسميتها بالجملة الانفعالية، فهي تخالف الجملة الخبرية من

---

[1]ينظر: لسان العرب، 544/2.

[2] ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص545.

[3]لسان العرب، 544/2.

[4] القصص/34.

[5]علم المعاني، ص7.

جهة امتناعها من قبول التصديق والتكذيب، وتخالف الجملة الطلبية من جهة تجرُّدها من الطلب».[1]

وكأنّما فاتهما الانتباه إلى أنَّ الانفعال جانب سلوكي يختصُّ به عالم النفس، ولا يدخل في مشاغل اللغوي إلاّ من حيث تَجَسُّدُه في عبارات منطوقة تُعبِّر عنه؛[2] ممَّا يدفع إلى صرف النظر عن إيراده واعتماده.

3.2. ساق تمَّام حسان في مصنَّفه «الخلاصة النحوية» شيئا مختلفا عمَّا كان عليه قبل بشأن أقسام الكلام؛ فقد أفرد الجملة الشرطية بقسم مستقل، ونصَّ على ذلك بقوله: «الجملة إمّا خبرية [...] وإمّا شرطية [...] وإمّا إنشائية».[3] بيد أنَّه لم يفصح عن مسوِّغات هذا التقسيم الثلاثي، فاكتفى بمجرد ذكر الأقسام. وقد ترسَّم خطاه محمد الطاهر الحمصي، وأجهد نفسه في تعليل هذا الاختيار، فقال: «وقد جعلت التركيب الشرطي قائما برأسه، لأنَّ هذه الجملة تمتاز بأنَّها قائمة على تلازم جملتين قد تختلفان خبرا وإنشاء، فهي ذات طبيعة دلالية».[4] وقد أنحى باللائمة على القدماء إذ جعلوا جملة جواب الشرط هي المعتبرة في أصل الإفادة، «وما ذهبوا إليه إضعاف لمعنى الشرط وتحويل له عن بابه، إذ لا يتحقَّق معنى الشرط إلاَّ بوجود التلازم بين جملة الشرط وجملة الجواب، فلو كانت جملة الشرط بمنزلة الفضلات

---

[1] الجملة بين النحو والمعاني، ص218.

[2] ينظر: اللغة، ص185.

[3] الخلاصة النحوية، ص137.

[4] الجملة بين النحو والمعاني، ص3.

لضعف التلازم وانهدَّ الأساس الذي يقوم عليه التركيب الشرطي».[1] والصواب ما قاله القدماء.

4.2. قسَّم تمام حسَّان الجملة الطلبية تقسيما جديدا إلى:[2]

1.4.2. **حافزة:** وتضمُّ كلاًّ من الأمر والتحضيض والعرض والإغراء.

2.4.2. **كابحة:** وتشمل النهي والتحذير. وبهذا يكون قد فرق بين التحذير والإغراء، بجعل الأول من الجملة الحافزة، وإدراج الثاني في نطاق الجملة الكابحة.

3.4.2. **سائلة:** وهي الموضوعة للاستفهام، والتَّمنِّي، والتَّرجِّي، والدُّعاء، والنِّداء.

5.2. حاول محمود أحمد نحلة في مصنَّفه «آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر» أن يسوق للكلام العربي تقسيما جديدا، أساسه الإفادة من تقسيم أوستين وسيرل للأفعال الكلامية، فكانت حصيلته الأضرب الخمسة الآتية:[3]

– **الإيقاعيات:** وهي ما كان إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظه في الوجود، وتشمل أفعال البيع والشراء، والهبة والوصية، والوقف، والإجارة، والإبراء من الدَّين، والتنازل عن الحقِّ، والزواج، والطلاق، والإقرار والدعوى والإنكار والقذف، والوكالة، ونحو ذلك.

– **الطلبيات:** وتضمُّ سائر الأفعال الكلامية الدَّالة على الطلب بغض النظر عن صيغها.

---

[1] نفسه، ص3، 4.

[2] ينظر: الخلاصة النحوية، ص137، 138.

[3] ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص97–118.

– **الإخباريات:** وتقتصر على ما يصف وقائع وأحداثا في العالم الخارجي.

– **الالتزاميات:** ويقصد بها المتكلم الالتزام طواعية بفعل شيء للمخاطب، كأفعال الوعد والوعيد، والمعاهدة، والضمان، والإنذار.

– **التعبيريات:** وهي أفعال كلامية موضوعة بقصد التعبير عن المشاعر. ويدخل فيها أفعال الشكر، والاعتذار، والتهنئة والمواساة، والتحسُّر، والتمني، والشوق والحب والكره، ونحو ذلك.

هذه، في الجملة، إطلالة سريعة على بعض الإضافات التي استحدثتها طائفة من الباحثين المحدثين، وسعت جهدها إلى إدخالها ضمن المفاهيم المتعلقة بأقسام الكلام.

6. مدى وجاهة التقسيم الثنائي للكلام من منظور الأفعال الكلامية:

يلاحظ، بداءةً، أنَّ في التقابل بين الخبر والإنشاء دَخَلاً ينبغي الاحتراز منه؛ لأنَّ مصطلح الخبر صفة للكلام توهم ناظرها أنَّها مقطوعة النسب عن منشئها المُخبِر، فلا تحيل على المتكلم إلاَّ بطريق الاستدلال. بينما يتَّصل المصطلح الآخر به، ويرتكز على مفهوم الفعل الكلامي. فكان أولى أن ينهض التقابل، إذا كانا، حقًّا، يتخالفان، بين الإخبار والإنشاء من حيث إنَّ المعنيين عملان يصدران عن المتكلِّم.

فإذا صحَّ في الأذهان قيام الاختلاف بين الإخبار والإنشاء، صحَّ التعويل عليهما بابين رئيسين تجتمع تحت عباءتيهما ضروب الكلام المنجزة الأخرى، وإلاَّ فلا. فالوجه، إذن، أن يُتساءل: ألإخبار شيءٌ غيرُ الإنشاء أم هو هو؟

التحقيق أنَّ الإخبار لا يعدو أن يكون عملا يصدر عن المتكلِّم، ويحصل من جهته. وهو لا يختلف، من هذه الناحية، عن مختلف ضروب

الإنشاء كالاستفهام والتعجب والأمر ونحوهنَّ؛ بدليل أنَّ ما تجده من فرق بين الإخبار والاستفهام، لا يزيد عن الفوارق التي بين الاستفهام ونظيره التعجب باعتبارهما من الإنشاءات. فقولك مثلا: هل جاء زيد؟ يكافئ قولك: جاء زيد. وما الفرق إلاَّ من حيث كون الأول يمثِّل عملَ الاستفهام، والثاني يمثِّل عمل الإخبار (الإثبات). أمَّا أن يكون الأوَّل غيرَ إنشاء والثاني إنشاءً، فلا؛ لأنَّ الإثبات كالاستفهام، تماما، معنى يُحدثه المتكلِّم وينشئ بِنيتَه. فهو لمتأمِّله، من كثب، إنشاءٌ أيضا، أي عملٌ إنجازيٌّ لا ريبَ فيه. فكلاهما إنشاء؛ الأوَّل إنشاءُ إثباتٍ للخبر، والثاني إنشاء استفهامٍ عن الخبر، ولا يتخالفان إلاَّ من حيث تعجيم محلِّ الفعل الكلامي في بنية الاستفهام، وعدم تعجيمه حين الإخبار في معنى الإثبات دون النفي؛ إذ يصير محلُّ الفعل الكلامي في هذا الأخير موسوما باللفظ أيضا.

تتميما للبيان يساق المثالان وَفق التحليل الآتي:

1.الإخبار:

متكلم + عمل (أو فعل) إثبات + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة مستقرَّة

مثاله: Ø + Ø + جاء زيدٌ + .

2.الاستفهام:

متكلم+ عمل (أو فعل) استفهام + قضية (خبر ذو إحالة) +نغمة صاعدة

مثاله: Ø + هل + جاء زيدٌ + ؟

فمن الواضح أن ليس هنالك ما يدعو إلى فصل الإخبار عن الإنشاء، فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص ولا مزيد؛ إذ الإنشاء أعمُّ من الإخبار، فكلُّ إخبار إنشاء ولا ينعكس. فما تجده من فرق بين الإخبار وما اعتدَّه النحويون والبلاغيون إنشاء هو ما تجده يَميز أضرب الإنشاء بعضها من

بعض؛ وآية ذلك أنَّك إذا جئتَ إلى تركيب التعجب القياسي مثلا، طلبا لحقيقته، وجدتَه لا يختلف عمَّا عليه الاستفهام أو الاستخبار. فحاصل الاختلاف بين قولك: ما أجملَ الوفاءَ! وقولك: ما أجملُ الوفاءِ؟ لا يعدو ما بين التعجب والاستفهام من معنى. فالتعجب، أيضا، ينحلُّ إلى إسنادين: يمثِّل ما في الصدر إنشاءً، ويمثِّل معموله إحالةً قضوية طبقا لهذا التحليل:

1.التعجب:

متكلم + عمل (أو فعل) تعجب+ قضية (خبر ذو إحالة) +نغمة هابطة

مثاله:Ø + ما + أجملَ الوفاءَ +!

2. الاستفهام:

متكلم + عمل (أو فعل) استفهام+ قضية (خبر ذو إحالة)+نغمة صاعدة

مثاله: Ø + ما + أجملَ الوفاء+ ؟

محصِّلة ماسبق أنَّ الكلام، على اختلاف أضربه، عبارةٌ عن أعمال إنشائية تتَّصل بمنشئها، ولا تختلف فيما بينها، إلاَّ من حيث نوع العمل المنجز الذي يحدِّده القصد وفاقا لعرفية الاستعمال، إن كان إخبارا أو استفهاما أو نداء أو أمرا أو تعجبا أو رجاء أو تمنيا أو نحو ذلك. ويمكنها أن تختلف، تركيبيا، من حيث اشتمال بعضها على عنصر الإحالة، واقتصار بعضها الآخر على مجرد الإنشاء دون أن يكون له معمول قضوي إحالي. وبناءً على ذينك الاعتبارين (النوع والإحالة) يمكن أن نقسِّم الكلام، بوصفه أعمالا لغوية، إلى أنماط. وللباحث أن يختار بين طريقتين:

1. **الطريقة الأولى:** إمَّا أن يصنِّف الأعمال أفرادا أفرادا، فيستقل كلُّ عمل بصنف، وهو مسلك لم يَعتدْه المصنِّفون؛ لأنَّ الغاية من التصنيف، عادةً،

هي غاية تعليمية تتمثَّل في السيطرة على المادَّة المدروسة بأقلِّ تكلفة، وبأبسط جهد. وإمَّا أن يصنِّفها في أُسَرٍ وعائلات كبرى باعتبار الفروق والأشباه معا، وهو سبيل المحقِّقين من المصنِّفين. ويتسنَّى، طبقا لهذه الطريقة، تنميط الأعمال الكلامية في خمس عائلات كبرى، هي: الإخباريات، والطلبيات، والعقديات، والوعديات، والبوحيات.

فأمَّا ضابط الأولى، فأن تصف واقعة في العالم الخارجي. وأمَّا الثانية، فتضمُّ كلَّ الهيئات التركيبية الدليلة على الطلب. وأمَّا الثالثة، فتشمل جميع الأعمال اللغوية المستعملة في إبرام العقود أو فسخها. وأمَّا الرابعة، فتختص بإلزام النفس بعمل ما في المستقبل. وأمَّا الخامسة، فتشير إلى جميع التعبيرات التي يتوسَّل بها المتكلِّم إلى البوح بمشاعره من فرح وسرور، ورضى ونفور.

وتساق جميعا في الخطاطة الآتية:

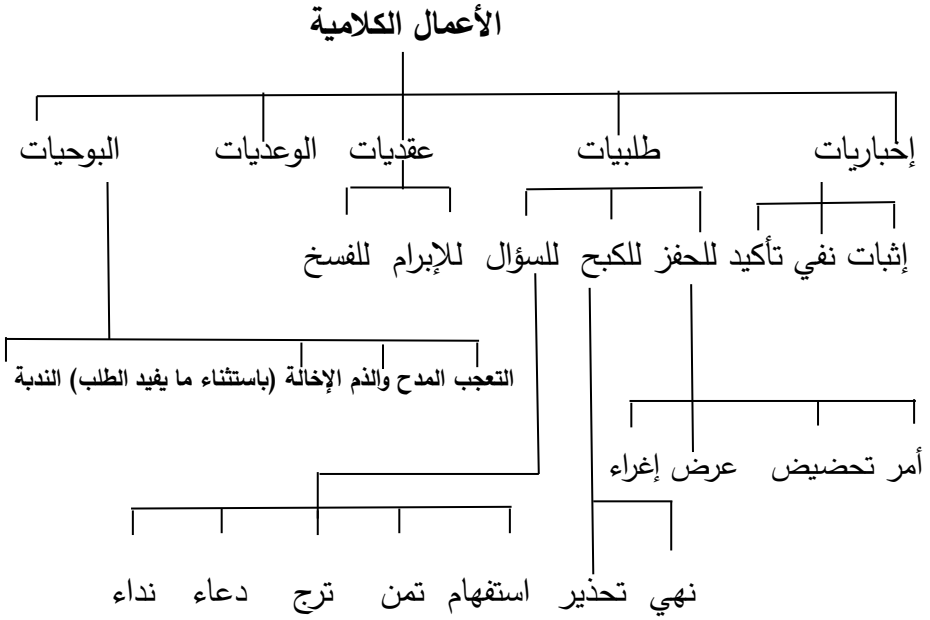

2. **الطريقة الثانية:** أن يصنِّف الباحث الأعمالَ اللغوية في قسمين رئيسين، باعتبار توافر الإسناد القضوي الإحالي من عدمه؛ فإن وجدت الإحالة في الكلام، فهو إنشاء قضوي إحالي، وإن بدا خلاف ذلك بحيث يوجد الإسناد الإنشائي دون الإسناد الإحالي، فالكلام إنشاء غيرُ قَضوي. فهذا وجه الفرق ومحصول الخلاف.

وإنَّ لك، فيما يأتي، تفصيلا ومزيدَ بيان:

الإنشاء القضوي: وهو الذي عبَّر عنه الرضيُّ بقوله: «فهو [أي إنشاء المدح] إنشاءٌ جزؤُه الخبرُ».[1] وقد بيَّن أنَّ هذا التحليل هو غاية ما يمكن ذكره في تمشية كلٍّ من الإنشاء التعجبي، والإنشاء في كم الخبرية، والذي في ربَّ أيضا. ثمَّ لم يلبث أن التفت إلى نقطة محورية في منتهى الدقَّة واللُّطف؛ إذ طرد الأمر في جميع الأخبار.[2] وما ابن القيِّم (ت751ه) عنه ببعيد، وهو يحاول أن يَفْصِل بين المتنازعينَ بشأن الإنشاءات التي صيغها أخبار. فقد جاء فيها بفصل الخطاب؛ فأوضح أنَّ لها نسبتين: نسبة إلى متعلقاتها الخارجية، ونسبة إلى قصد المتكلِّم وإرادته. فهي، من حيث النسبة الأولى، إنشاءاتٌ محضة، وهي، باعتبار النسبة الثانية، خبرٌ عمَّا قُصِد إنشاؤه.[3]

ويمثِّل الإنشاءاتِ القضوية كلٌّ من: الإخبار، والاستخبار، والعقود، والتحايا، والتعجب، وصيغ المدح والذم. وممَّا يروز إنشائيتَها بابُ المفعولُ المطلقُ، فهو سبيل القطع بوجود نسبتين في مثل هذه العبارات: نسبة إنشائية

---

[1] شرح الكافية في النحو، 311/2.

[2] ينظر: نفسه.

[3] ينظر: بدائع الفوائد، مج1، 11/1.

تليها نسبة قضوية إحالية. فأنت إذا قلت: حقًّا جاء زيد، كنت تؤكد الحدث الإنشائي الذي يتصدَّر الخطاب، وهو عمل الإثبات، ولا تريد أن تقوّي الحدث الواقع في معموله، والمتمثِّل في المجيء. فكأنك تقول: أثبت إثباتا حقًّا مجيء زيد. أمَّا إذا أردت توكيد الحدث الإحالي الواقع فضلةً لعمل الإثبات، فالسبيل أن تقول: جاء زيد مجيئا، فلا يكون المفعول المطلق متَّجِها إلى إثبات المتكلِّم، وإنَّما هو تقويةٌ لحدث وقع فيما سبق، عبَّر عنه المتكلِّم بفعل منجزٍ في الحال.

وممَّا نحن بسبيله أن تقول: هل جاء زيد **فعلا؟** وأن تقول في المقابل: **فعلا،** هل جاء زيد؟ فالفارق بين العبارتين أنَّ «فعلا» في العبارة الأولى يرتبط بعلاقة المتكلم بفحوى ما يتلفَّظ به. ويرتبط، في الثانية، بعلاقة المتكلم بمخاطَبه.

ويشهد لما نحن فيه، أيضا، ما تجده من فرق بين قولك: المتَّهمُ لم يتحدَّث أمام القاضي **بصراحة،** وقولك: **بصراحة،** المتَّهمُ لم يتحدث أمام القاضي. ففي العبارة الأولى يكون المركَّب «بصراحة» ظرفا إنجازيا متعلِّقا بالقوة الإنجازية الممثَّلة في الإثبات، بينما يعود في العبارة الثانية إلى القضية، فلا يزيد عن كونه ظرفا قضويا.[1]

وإذا أنعمت النظر في ألفاظ التحايا، وجدتها لا تخرج عمَّا نحن عليه؛ فقولك: «السلام عليكم» متضمِّنٌ للإنشاء والخبر في آن واحد، ولا تناقض بينهما. قال ابن القيَّم بشأن قول المسلم لأخيه المسلم: السلام عليكم، ما نصُّه أنَّ «السلامة المطلوبة لم تحصل بفعل المسلم، وليس للمسلم إلاَّ الدعاء بها

---

[1] الفرق بين الظرف القضوي والظرف الإنجازي أنَّ الأوَّل من الوسائل التي تتيح تحديد موقف المتكلم من مضمون القضية ذاتها، وأنَّ الثاني مرتبط بعلاقة المتكلم بالمخاطب. ينظر: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص66.

ومحبَّتها. فإذا قال: سلام عليكم، تضمَّن الإخبار بحصول السلامة والإنشاء للدعاء بها وإرادتها وتمنيها».[1]

وتجب الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ مفهوم القضية متَّصِلٌ بالملفوظ الذي له نسبةٌ خارجية تطابقه أو لا تطابقه، وهو أوسع من أن ينحصر في حدود الجملة، فيتجاوزها إلى كلِّ نسبة تنهض بين لفظين تحيل إلى الخارج بالمطابقة أو عدمِها. فالمركَّب الإضافي يهيئ العبارة لتصير إنشاء قضويا، بحيث يتساوى، عند ذلك، قولك: «جاء زيد» بـ«أثبت مجيء زيد»، وقولك: «ما جاء زيد» بـ«أنفي مجيئه». فكلا الوجهين إنشاء قضوي.

2.2. الإنشاء غير القضوي: وهو الذي يستغني عن الإحالة، فيكون إنشاء خالصا لايقع الخبر جزءا له. من ذلك النداء، والتنبيه، والندبة، وخوالف الإخالة ونحوهنَّ ممَّا لايكون معموله إسنادا قضويا. فإذا حلَّلت أيّا منها وجدتها في حِلٍّ من المطابقة للعالم الخارجي.

7.القوة الإنشائية والاستلزام الحواري:

تميِّز الأنحاء الوظيفية والتداولية، عادةً، بين قوتين إنشائيتين مواكبتين للعبـــارة اللغوية: قوَّة إنشائية حرفية مدلول عليها بصيغة العبارة كالتنغيم والأداة، والفعل، وأخرى مستلزمة متولدة عن السابقة طبقا لمقتضيات مقامات تداولية مخصوصة. وقد اصطُلح على تسمية ظاهرة الانتقال من القوة الحرفية (ق (ح)) إلى القوة المستلزمة (ق (م)) بالاستلزام الحواري (L'IMPLICATIONCONVERSATIONNELLE)؛ ذلك أنَّ العبارة الواحدة مرشحة لحمل عدد من القوى، فهي تتجاوز معناها الحرفي المُمَثَّل له داخل البنية، لتكتسب دلالات إضافية عبر مساق التخاطب. مثال ذلك أن يكتب

[1] بدائع الفوائد، مج1، 297/2.

الأستاذ (أ) للأستاذ (ب) متسائلا عن استعداد الطالب (ج) لمزاولة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة، فيجيب الأستاذ (ب): إنّ الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز. فالملاحظ أنَّ جملة الجواب تحمل معنيين: معنى حرفيا يتمثل في الحمولة القضوية، وهي كون الطالب لاعب كرة ممتاز، ومعنى ضمنيًّا يفاد من ملابسات القول، وهو أنّ الطالب ليس له أدنى استعداد لمزاولة دراسته في قسم الفلسفة.[1]

ومثال ذلك، أيضا، أن يخاطب أحد صديقه، وهما على مائدة الطعام، بقوله: هل تناولني الملح؟ فلا شكَّ أنَّ غرضه ليس الاستفهام حقيقةً، كما يبدو من نمط الجملة، بل الالتماس، حيث لايُتوقَّع من مجرى الحديث جوابُ المخاطَب مُخاطِبَه لا بالإثبات ولا بالنفي. وإنَّما المنتظر منه أن يسارع إلى مناولته الملحَ. وفي ذلك دليل على أن ليس هنالك من تناسب طردي بين نمط الجملة وقوتها الإنشائية، على الرغم من تعالقهما أحيانا.[2]

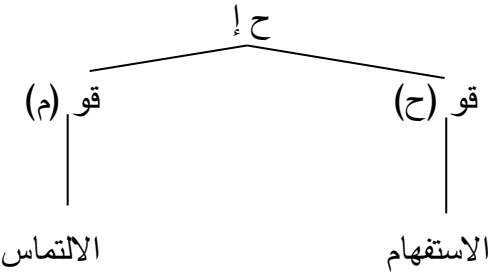

وقد عُني عدد من الباحثين بمعالجة هذه الظاهرة التي تعيّن الحمولة الإنشائية للعبارة، وتسهم في تأويلها. وكان الفيلسوف غرايس (H.P.GRICE) أحد هؤلاء الباحثين؛ فقد شُغل بضبط المبادئ التي تتحكم في كيفية قول شيء وإرادة

[1] ينظر: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص22؛ والتداولية عند العلماء العرب، ص33.
[2] ينظر: اللغة والمعنى والسياق، ص149.

آخر، وكيفية سماع قول ما وفهم سواه. والحلُّ الذي يقترحه لهذا الإشكال هو أن توصف ظاهرةُ الاستلزامِ المُحَادثي انطلاقا من مبدأ التَّعاون(Coopérative principale) الذي مؤداه «ليكن انتهاضك في التخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه»[1]، باعتبار أنَّ مصدر الاستلزامي تجلَّى في الخَرْقِ المَقْصود لأحد المبادئ التخاطبية الأربعة(ConversationalMaxims):[2]

1. مبدأ الكمِّ (Quantity): ومفاده أن تجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب دونما زيادةٍ أو نقصانٍ.
2. مبدأ الكيف (Quality): ويراد به النهيُ عن قول ما يُعتقد خطؤه، أو ما لا برهان على صوابه.
3. مبدأ الملاءمة (Relation): مؤدَّاه أن يحرص المتكلِّم على أن يجعل مشاركته ملائمة.
4. مبدأ الجهة: (Manner) وتنصُّ على وجوب الوضوح في الكلام، ويتأتَّى ذلك بالابتعاد عن اللَّبس، وتحرِّي الإيجاز، وتحرِّي الترتيب.

فكلَّما خُرِق أحدُ هذه المبادئ وانتُهِك صارت العبارة مرادا بها غير معناها الحرفي. وقد عبَّر أحمد المتوكل عن ذلك بصوغ القاعدة المنطقية الآتية: «تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى معنى آخر (ص) بالانتقال، خرقا، من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص)».[3]

---

[1] ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص238؛ وفليبلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان،ص84، 85

[2] ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص34؛ والتداولية عند العلماء العرب، 33، 34.

[3] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص102.

وحري بالبيان، ونحن بهذه السبيل، أنّ مبدأ التعاون سجّلت عليه اعتراضات كثيرة، أهمها:[1]

- أنه لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من السلوكيات اليومية العادية التي تتوافر على دلالة أكبر.
- إقرار بعض الدارسين أن قواعد جرايس تصلح فقط لمحادثة إنسان آلة، وهي ليست كفيلة بالاستجابة لمتطلبات الحوار اليومي والعادي.
- لا يهدف إلى وضع نموذج نظري متكامل للتفاعلات الحوارية التي تعم حياتنا اليومية باعتماد مبادئ معيارية.
- يقتصر على الجانب التبليغي دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى.
- يستبعد الجانب المادي والاجتماعي والتهذيبي وغيرها من الجوانب، التي أُغفلت بصفة كلية، أو مُنحت مكانة ثانوية بالرغم من الدور الذي تؤديه في كل عملية تخاطبية. وهذه المسألة هي التي استوقفت المفكر طه عبد الرحمن، ودفعته إلى تصويب سهام النقد إلى مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه؛ لأنها أسقطت الجانب التهذيبي من الخطاب، ولم تضبط إلا الجانب التبليغي منه، بالرغم من أن جرايس قد أشار إلى هذا الجانب عندما ذكر أن هناك أنواعًا شتى لقواعد أخرى جمالية واجتماعية وأخلاقية من قبيل "لتكن مؤدبا" يتبعها المتخاطبون في أحاديثهم. لكن، على الرغم من هذا، تظل عنايته بالجانب التهذيبي دون المطلوب.[2] ومردّ القول بهذا إلى الأسباب الثلاثة الآتية:[3]

---

[1] ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي،ص131.

[2] ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص239.

[3] ينظر: نفسه، ص240.

1.جمعه الجانب التجميلي والجانب الاجتماعي باعتبار هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاص الذي جُعل للمخاطبة، وهو نقل الخبر على أوضح وجه.

2.عدم وضعه حدودا معينة، تمكن من مباشرة القواعد التهذيبية.

3.عدم الانتباه إلى أنَّ الجانب التهذيبي قد يكون هو الأصل في خروج العبارات من المعاني الصريحة إلى المعاني المستلزمة.

وفي سبيل الظفر بأنجع المبادئ التداولية للتخاطب اقترح تروبينلاكوف (Robin Lakoffe) **مبدأ التأدب:**[1] الذي عابت فيه على الباحثين وقوفهم عند الشكل اللغوي والاكتفاء به للحكم على مدى صحة الجمل، واعتماده معيارا وحيدا في تفسير بعض التراكيب، فدعت إلى ضرورة الاهتمام بسياق التلفظ وما يحتويه من افتراضات منطقية وتداولية. قوام هذا المبدأ: **لتكن مؤدبا.**

ينطوي مبدأ التأدب عند لاكوف على ثلاث قواعد، سمّتها قواعد تهذيب الخطاب، يتلفظ المرسل وفقا لواحدة منها أو أكثر، وهي:[2]

1.**قاعدة التعفف:** لا تفرض نفسك على المخاطب؛ أي: لتبق متحفظا ولا تتطفل على شؤون الآخرين.

2.**قاعدة التخيير:** لتجعل مخاطبك يتخذ قراراته بنفسه.

3.**قاعدة التودد:** لتظهر الود للمخاطب.

---

[1] ينظر:

Robin LAKOFF « The logique of politness or, Minding your P's and Q's», in papers From the minth regional meeting chicago linguistic society, 1973, Pp 292- 305

[2] ينظر: اللسان والميزان، ص240، 241.

وحريّ بالبيان أنّ مبدأ التأدب يفضل مبدأ التعاون من حيث وقوفه على الجانب التهذيبي من المخاطَبة، فضلا عن الجانب التبليغي منها. فهو بذلك يفسح المجال لفتح الباب للجمع بينهما في لفق واحد. بيد أنّ وجه الضعف فيه جموده على الجانب التجريدي، وإهمال قواعده الثلاث لمفهوم العمل الذي يبنى عليه عنصر التهذيب، من حيث كونه عملا إصلاحيا للسلوك، وتوجيها إلى محاسن الأخلاق.[1]

ولتجاوز مواطن الضعف فيه صيغ مبدأ التواجه على يدي براون (brown) وليفنسن (levinson)على النحو الآتي:[2]لتصن وجه غيرك. ويرتكز على مفهومين أساسيين هما:

1.**قيمة الوجه الاجتماعية:** إذ يجب على المتكلم أن يصون وجه غيره، لما فيه من صيانة لوجهه هو، وهذا يعكس الاحترام والتعاون المتبادل بينهما، وهو نوعان:

1.1.الوجه الدافع: إرادة دفع الاعتراض، ورغبة المرء في ألاّ يعترض غيره سبيل أفعاله.

2.1.الوجه الجالب: إرادة جلب الاعتراف، فهو يبتغي أن يعترف الآخر بأفعاله.

2. **نسبة تهديد الوجه:** سعى الباحثان إلى تصنيف عدد من إستراتيجيات التخاطب لضمان الاحترام المتبادل بين المتخاطبين، مما يستدعي تصنيفا

---

[1]ينظر: نفسه، ص241، 242.

[2]ينظر:

Penelope Brown and Stephen Levinson « language use:politness phenomena » ,ingoody, n: questions and politness, 1978, pp56-289.,

للأفعال التي تهدد الوجه، فهما يربطان بين الأفعال اللغوية وبين نسبة تهديدها للوجه.

وتجدر الإشارة أنّ هنالك خططا تخاطبية خمسا تتفرع عن مبدأ التواجه، على المتكلم أن يختار منها ما يلائم قوله، وهي:

- أن يمتنع المتكلم عن إيراد القول المهدد.
- أن يصرح بالقول المهدد من غير تعديل يخفف من جانبه التهديدي.
- أن يصرح بالقول المحدد مع إمكانية التعديل الذي يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الدافع.
- أن يصرح بالقول المهدد مع إمكانية التعديل الذي يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الجالب.
- أن يؤدي القول بطريق التعريض، ويترك للمستمع أن يتخيَّر أحد معانيه المحتملة.

يعاب على مبدأ التواجه، على الرغم من سعيه إلى تدارك النقص الوارد في مبدأ التأدب واستعاضته بمبدأ المواجهة، تقصيره في الآتي ذكره:

- جعله من التهديد السمة الجوهرية للأقوال، إما بالذات وإما بالعرض؛ إذ يكفي أن يعتقد المتكلم أن قوله يهدد الوجه بطريقة ما، ولو لم يكن الأمر كذلك، لكي ينهض بإحدى الخطط الملطفة للتهديد على قدر حاجته.[1]
- إنَّ التأدب الذي يعكسه ظاهر الخطاب قد لا يكون مؤشرا صادقا على النوايا التي يبطنها المرسِل اتجاه المرسَل إليه، مما يجعل تأويل الخطاب خاطئا[1].

[1] ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص246؛ وحسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص132.

وهذا من شأنه أن يقود إلى الخداع للتعارض القائم بين ظاهر الخطاب وباطنه.

- الوظيفة الأساسية التي يهدف إليها المتكلم هي التقليل من تهديد الأقوال، في حين أنَّ التهذيب المطلوب في المخاطبة أشمل من مجرد كونه إمكانية تحصيل القدرة على صرف التهديد عن الأقوال، فكل ما ورد في المخاطبة من أقوال يحتاج إلى أدب المتكلم، سواء أكان هذا القول مهددا أم لا، فإذا كان مهددا وجب عليه التلطف، وإذا كان غير مهدد اقتضى منه الأمر سلوكا مهذبا غيره.[2]

وحري بالذكر ههنا أنّ جوفري ليتش (Geoffrey Leach) قد أقرّ مبدأ التأدب الأقصى، واعتدّه مكملا لمبدأ التعاون، وله صورتان: إحداهما إيجابية والأخرى سلبية، وهما: أكثِر من الكلام المؤدب، وقلِّل من الكلام غير المؤدب.[3]

إنّ هذا المبدأ كان محلّ انتقاد الباحثين أيضا؛ فقد تعقبوه ببيان المآخذ، وتتبع العثرات، مسجلين عليه الملاحظات الآتية:

- انتهاض العمل التخاطبي على قانون الربح والخسارة جعله أشبه ما يكون بصفقة تجارية، قوامها الخدمات التي يقدمها المتكلم للمخاطَب،[4]فكأن العلاقة التي تربطهما لا تعدو أن تكون علاقة الدائن بالمدين، فالذي يطلب من غيره

---

[1]ينظر: إستراتيجية الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص108.

[2]ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص245.

[3]ينظر:

Geoffrey Leach, principles of pragmatics, p79

[4]ينظر: نفسه، ص125.

أمرا يكون أقرب إلى ذلك الذي حصل على خدمة منه، والذي يكون قد وقع منه أذى لغيره، يكون كمن عليه دين الاعتذار، وكأن عفو هذا عليه بمثابة إلغاء لهذا الدين.[1]

- جعل ليتش اللباقة درجات، وقوام هذا البناء سلم الاختيار المستمد من لاكوف وسلم السلطة، وسلم التضامن المستمد من: براون وليفنسون، مضيفا إليهما سلم الربح والخسارة. أما بقية القواعد الأخرى، كقاعدة السخاء، وقاعدة الاستحسان، وقاعدة التواضع، وقاعدة الاتفاق، وقاعدة التعاطف، فهي تتوخى حصول عمل تهذيبي متصف بصفة التقرب.

وغني عن البيان أنّ هذه المبادئ التداولية الأربعة، وإن كانت جميعا تسعى إلى ضبط عملية التخاطب، ليست سواء من حيث قوة جهازها الواصف، فهي متفاضلة، فبعضها يفضل بعضا؛ فمبدأ التأدب يَفْضُل مبدأ التعاون بتقعيده للجانب التهذيبي، ويفضل مبدأ التواجه مبدأ التأدب بتعرضه لعنصر العمل من الجانب التهذيبي، ويفضل مبدأ التأدب الأقصى مبدأ التواجه؛ لأنه تشتدّ عنايته بوظيفة التقرب من الآخر.[2]

إنَّ الوقوف على محاسن هذه المبادئ ومساوئها جعل طه عبد الرحمن يسعى سعيا حثيثا إلى تقديم بديل لها مستوحى من التراث الإسلامي. ذلك أن مراعاة حال المتخاطبيْن والقواعد التي تقوم عليها العملية التخاطبية، والدعوة إلى تهذيب القول من المسائل التي لم يغفلها الدين الإسلامي الحنيف؛ مصداقا لقوله جلّ ثناؤه:﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ

---

[1] ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص249.

[2] ينظر: نفسه، ص253.

وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾.[1]وفي ذلك فضل بيان أنَّ الشرط الخلقي ذو أهمية قصوى في العملية التخاطبية؛ لسعيه الدؤوب إلى تجريد الخطاب من الكلمات النابية والتهم المجانية، فكان لزاما على المحاور إذا أراد أن يرتقي بحواره إلى المراتب العليا التي تحقق له النجاح أن يراعي مجمل الأخلاق الكريمة التي دعا إليها الإسلام، ويتمثلها في حواره.[2] فالملاطفة واللين في الكلام سبيل تحصيل الطاعات التي تجري إليها المخاطبة، وقد اعتنى الإسلام بهذا الجانب التهذيبي من القول، لما يستتبعه من طيب الأثر في تحقيق الغاية التي يرمي إليها المتخاطبون.[3]

ولا غرو أنّ هذا الجانب السلوكي الذي حفل به الدين الحنيف، وأحاط به علماؤه هو منطلق طه عبد الرحمن في صياغة "مبدأ التصديق" الذي ولد من رحم الدراسات التراثية، وانفرد بجملة من الخصائص، كارتقائه بالجانب التهذيبي من المخاطبة « إذ بفضله يخرج هذا التهذيب من مرتبة "التأدب الاجتماعي" المغرض والذي لا يتجاوز الكياسة والمجاملة والمداراة إلى مرتبة «التخلق» المخلص الذي ينشد الكمال في السلوك، ولا أدل على ذلك من أن العلماء المسلمين، كلما اشتغلوا بهذا الجانب، أفضى بهم ذلك إلى الاشتغال بما أسموه بـ «آفات الكلام» بوصفها من أقبح مساوئ الأخلاق، كما أفضى بهم إلى الاشتغال بأسباب الخروج من هذه الآفات بوصف هذا الخروج هو الذي يورِّث التحلي بمكارم الأخلاق».[4]

---

[1] النحل/ 125.

[2] ينظر: إدريس أوهنا، أسلوب الحوار في القرآن الكريم الموضوعات والمناهج والخصائص، ص30،29.

[3] ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص94،92.

[4] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص253.

فقد ثبت للباحث، بما يقطع الشك باليقين، أن مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عته ليس في طوقها أن تضبط الجانب التهذيبي من التخاطب، فقصاراها ضبط الشق التبليغي منه الذي أقامت له كبير وزن. كما استبان له، من جهة أخرى، أن قواعد التأدب والتواجه أدخل في الشق التهذيبي، فهي ناهضة به لولا ما يعتريها من قصور. فتراءى له البحث عن صياغة تجمع الشقين معا؛ ذلك أنّ من خطل الرأي وفساده الفصل بين المستويين التبليغي والتهذيبي من المخاطبة، بل وصلهما أولى وأجدى، فهما يتكاملان، وينهض بهما معا مبدأ التصديق الذي تتحدّد صياغته في: «لا تقل لغيرك قولا لا يصدّقه فعلك»[1]، وينبني هذا المبدأ على عنصرين اثنين:[2]**أولهما:** "نقل القول"، ويختص بالجانب التبليغي من المخاطبة. و**ثانيهما:** " تطبيق القول"، ويتعلق بالجانب التهذيبي.

وتتفرع عن مبدأ التصديق في جانبه التبليغي قواعد، استقاها الباحث من كتاب " أدب الدنيا والدين" للماوردي، وهي:[3]

- أن يكون للكلام داع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر.
- أن يأتي المتكلم بالكلام في موضعه ويتوخى له إصابة فرصته.
- أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة.
- أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به.

---

[1] ينظر: نفسه، ص249.

[2] ينظر: نفسه .

[3] ينظر: نفسه.

تدور هذه القواعد جمعاء في فلك ما يسمى بمبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه، إلا قاعدة واحدة وهي قاعدة الكيف (أو قاعدة الصدق)، وإليك بيانـه:[1]

القاعدة الأولى: تقوم مقام مبدأ التعاون، والقاسم المشترك بينهما أنَّ كليهما يشترط تحديد هدف معين للمخاطبة، وإذا خلت المخاطبة من هذا الهدف كانت " هجرا" أو "هذيانا".

القاعدة الثانية: تقوم مقام قاعدة العلاقة، فهي تقتضي أن يكون لكل مقام مقال يناسبه.

القاعدة الثالثة: تقوم مقام قاعدة الكم، فهي توجب الاكتفاء بما هو ضروري في الخبر، كما توجبه قاعدة الكم، وإذا خرج الكلام عن ذلك بالتقصير فيسمى "حصرا"، وإذا خرج عنها بالتكثير فيسمى "هذرا".

القاعدة الرابعة: تتنزل منزلة قاعدة الجهة، من حيث اشترا طها مراعاة صحة المعاني وفصاحة الألفاظ واتباع أساليب الوضوح، فإذا خرج الكلام عن هذه القواعد كان مختل المعنى مستغلق اللفظ.

وتتفرع عن مبدأ التصديق فيشقه التهذيبي ثلاث قواعد مصوغة على مقتضى قواعد التخاطب المعلومة: [2]

- قاعدة القصد: لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى غيرك.
- قاعدة الصدق: لتكن صادقا فيما تنقله إلى غيرك.
- قاعدة الإخلاص: لتكن في تودك لغيرك متجردا من أغراضك.

---

[1] ينظر: نفسه، ص249، 250.

[2] ينظر: نفسه، ص250.

يسجل على هذه القواعد قربها من قواعد مبدأ التأدب وقواعد التواجه، مع الاحتراز من الوقوع فيما وقعت فيه تلك القواعد من مآخذ؛ ذلك أنّ قاعدة القصد يترتب عليها أمران هما:[1]

1. وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة: فالمتكلم متى تبين حقيقة قصده، أثمر ذلك عنده نتيجتين: تقوم أولاهما في تعيُّن الوظيفة العملية؛ وتنهض الثانية بصيانة قوله عن اللغو، وليس بخاف ما في ذينك من وصل بين الجانبين التهذيبي والتبليغي.

2. إمكانية الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول إلى الدلالة المستلزمة: مما يدفع بالمخاطب إلى الدخول في العمل وتحمل مسؤولية المراد من القول؛ لأن الخطاب يبلغه بطريق التلميح لا التصريح، فتأتي مهمة المخاطب للدخول في عملية التأويل بغية الوقوف على المعنى المراد، ويتوسّل في ذلك بقرائن مقالية ومقامية.

فمن الواضح أن قاعدة القصد تنماز عن مبدأ التأدب للاكوف من حيث أخذها بعنصر العمل من الجانب التهذيبي، إن على جهة المتكلم أو على جهة المخاطَب[2]؛ فضلا عن اقتضائها ممارسة الصدق في مستويات ثلاثة هي: الصدق في الخبر، والصدق في العمل، ومطابقة القول للفعل؛ إذ يقتضي صدق الخبر أن يحفظ المتكلم لسانه عن قول أشياء للمخاطب على خلاف ما هي عليه. ويقتضي الصدق في العمل أن يصون المتكلم سلوكه ولا يشعر المخاطب بأوصاف هي على خلاف ما يتصف به. وتقتضي مطابقة

---

[1] ينظر: نفسه، ص250،251.

[2] ينظر: نفسه، ص251.

القول للعمل أن يحفظ المتكلم لسانه وسلوكه ولا يشعر المخاطب بوجود تفاوت بينهما.[1]

يرى طه عبد الرحمن أن أفضليات ثلاثا تترتب على هذه الأصناف:[2]

1. أن يفعل المتكلم ما لم يقل أفضل له من أن يقول ما لم يفعل.
2. أن يسبق فعل المتكلم قوله أفضل له من أن يسبق قوله وفعله.
3. أن يكون المتكلم أعمل بما يقول أفضل له من أن يكون غيره أعمل به.

محصِّلة ما سبق أن الثغرات التي تشكو منها مبادئ التخاطب الأربعة السابقة، التي تسيّج العملية التخاطبية، هي التي دفعت طه عبد الرحمن إلى إضافة مبدأ خامس هو مبدأ التصديق، ينبني على القصد والصدق والإخلاص، ويستهدف ربط القول بالفعل والنظر بالعمل انطلاقا من التقريب التداولي للممارسة التراثية.

والحق أنّ ما استُفرِغ من جهد في صياغة هذا المبدأ الذي يستقطب الجانب التعاملي من العملية التخاطبية، وتفريع القواعد له، لعمل جبّار جدير بالإكبار، حريٌّ بنا صرف النظر إليه حين ممارسة الفعل الكلامي، والأولى بالدارسين أن تشتدّ به عنايتهم حين تحليل المخاطبة؛ لما يكتنفها من آداب، يكون الاتصاف بها أولى وأجدى.

هذا، وإنَّ الباحث في النظرية اللغوية العربية يلاحظ أنَّ القدماء سبقوا إلى ظاهرة الاستلزام الحواري المنبني على خرق قواعد المبادئ التخاطبية، فلم يغفلوا عن التمثيل للمعاني المقامية الثواني التي تخرج عن أصل الوضع،

---

[1] ينظر: نفسه.

[2] ينظر: نفسه، ص 251.

وتتولَّد من امتناع إجراء الكلام على الأصل بدليل قرائن الأحوال، وهي التي يدعوها عبد القاهر الجرجاني بمعنى المعنى.[1]

ولعلَّ أبا يعقوب السكاكي، خير من دقَّق مسألة كيفية الانتقال من المعاني الأُوَّل إلى المعاني الثواني،[2] ولاسيَّما حينما شرع في تنميط الإنشاء الطلبي إلى خمسة أنماط أصول: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. تتولَّد منها، كلما امتنع إجراؤها على الأصل، معان فرعية ليس لها تمثيل في خصائص البنية،[3] يمكن أن نصوغ معادلتها وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$\textbf{المعاني الثواني} = \frac{\text{المقال (س)}}{\text{المقام (ع)}}$$

بينما نصوغ المعاني الأُوَّل طبقا لضرورة التناسب بين نمط العبارة والقوة الإنجازية المقصودة على ما هو آت:

$$\textbf{المعاني الأوَّل} = \frac{\text{المقال (س)}}{\text{المقام (س)}}$$

---

[1] قال عبد القاهر الجرجاني: «[...] تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنًى ثمَّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر». دلائل الإعجاز، ص177.

[2] حريٌّ بالذكر أنَّ أوَّلية هذه المعاني وثانويتها تتحدَّدان انطلاقا من التأويل الدلالي الذي يقوم به السامع حين سماع العبارة. أمَّا إذا رُمنا أنْ ننطلق من عملية التكوين الدلالي التي يقوم بها المتكلِّم، فسيصير الأمر عكس ما هو عليه؛ إذ تغدو المعاني الأُوَّل معانيَ ثواني، والمعاني الثواني المعاني الأُوَّل.

[3] ينظر: مفتاح العلوم، ص171.

وتتحدَّد المقامات التواصلية الأصلية للطلب بالنظر إلى أنَّ الطلب نوعان: نوع لا يستدعي إمكان الحصول، ويمثله التمني. ونوع يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وهو قسمان: طلب حصول تصور أو تصديق في الذهن، وطلب حصول تصور أو تصديق في الخارج. يتفرَّع القسمان، بناء على ثنائية الثبوت والانتفاء، إلى: طلب ثبوت تصور أو تصديق في الذهن، وطلب انتفاء تصور أو تصديق فيه، ويمثلهما الاستفهام، وطلب حصول تصور أو تصديق في الخارج، ويمثله الأمر والنداء، وطلب انتفاء حدوث طلب أو تصديق فيه، ويمثله النهي.[1]

ولك في الخطاطة الآتية مزيد بيان:

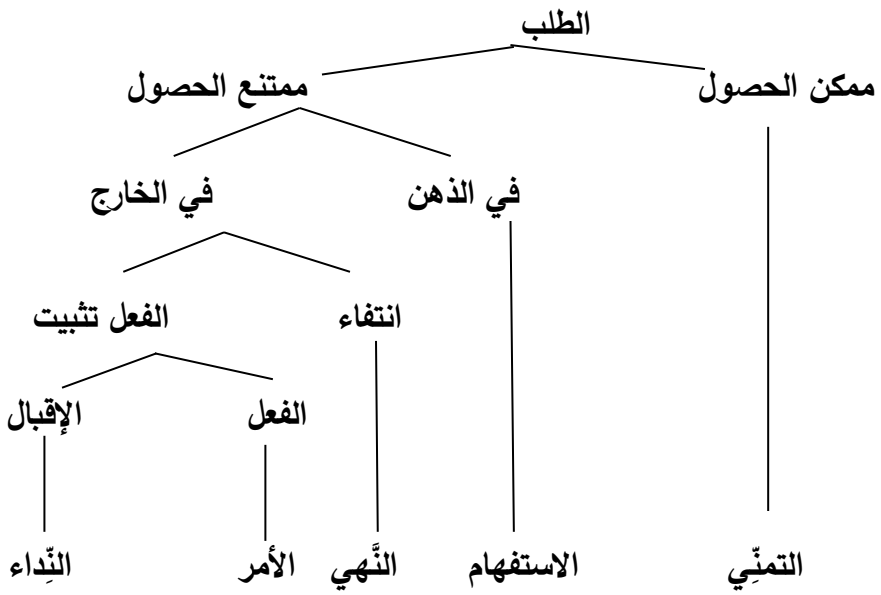

[1] ينظر: نفسه، ص169، 170.

فإذا امتنع إجراء هذه الأبواب الخمسة على الأصل، فإنَّ الناتج معنى ثانوي مستلزَم، طبقا لما يأتي:[1]

- إذا تطلَّب الحديث من صاحبك شيئا غير مطموع في حصوله تولَّد بتضافر قرينة الأحوال معنى السؤال.
- إذا قلت: هل لي من شفيع، في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع أفاد الاستفهام معنى التمني.
- إذا قلت: لو يأتيني زيد فيحدِّثَني، طالبا لحصول الوقوع، أفاد التمني.
- إذا قلت: لعلي سأحج فأزورَك، والحال بُعدُ المرجو عن الحصول، تولَّد عن «لعلَّ» معنى التمني.
- إذا قلت: ألا تنزل فتصيبَ خيرا، لمن تراه لا ينزل، امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق، بل الغرض هو العرض.
- إذا قلت: أتفعل هذا؟! لمن تراه يؤذي أباه، لم يكن غرضك الاستفهام، وإنَّما الزجر والإنكار.
- إذا قلت: ألم أؤدب فلانا؟! لمن يسيء الأدب، فالمعنى الوعيد والزجر.
- إذا قلت: أما ذهبت بعدُ؟! لمن بعثت إلى مهم، وأنت تراه عندك، لم يكن غرضك إلاَّ الاستبطاء والتحضيض.
- إذا قلت: ألا أعرفك؟! لمن يتصلَّف، وأنت تعرفه، فالمعنى المتولِّد هو الإنكار والتعجب والتعجيب.
- إذا قلت: أجئتني؟! لمن جاءك، فقصدُك التقرير.
- إذا قلت لمن يدعي أمرا ليس في طوقه: افعلْه، كنت تروم التعجيز والتحدِّي.

---

[1] ينظر: نفسه، ص171.

- إذا قلت لعبد: اشتُمْ مولاك، وكنت قد أدبته على أن شتم مولاه، امتنع أن يكون المراد بالشتم الأمر، وإنَّما هو التهديد.
- إذا قلت لعبد لم يمتثل أمرك: لا تمتثلْ أمري، امتنع أن يكون غرضك النهي عن فعل الامتثال، وقد وقع. فالمراد، إذن، التهديد.
- إذا قلت لمن أقبل عليك بظلم: يا مظلوم، امتنع النداء لحصوله، وتولَّد الإغراء.

وقد اختلف الشرَّاح إلى هذه المعاني، وزادوها عمقا وتفصيلا. ولم يكن ذلك بغريب عن أناس تجاوزوا البحث في المستوى الصوابي للناطق العربي، وأوكلوا مهمة البحث فيه للنحاة. وتحروا مجالا أرحب يتواصفه البلغاء، يصدر عمَّن له فضل تمييز ومعرفة، ولا يرتاده «[...] إلاَّ الأعراب الخُلَّص، والأقوام طبعوا على البلاغة وأتوا فنًّا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد».[1]

ولمَّا كان القرآن الكريم في أعلى منازل البلاغة، وجدت العلماء يختلفون إليه، للوقوف على المقاصد المستكنَّة فيه. فكتب التفسير ملأى بالأغراض البلاغية التي يخرج إليها التركيب اللغوي. وقد يكون الخروج في الأساليب القرآنية أوفر حظا من الجريان على مقتضى الأصل. فلولا خشية الاستطراد، لكنتَ واجدها في المصنف مستقصاةً ومشروحةً.

صفوة القول ومحصول الحديث أنَّ العلماء العرب لم يغفلوا عن التمثيل للمكون الوظيفي التداولي في النظرية اللغوية العربية. فقد استبان، من غير وجه واحد، أنَّهم عالجوا الجملة على مساق التخاطب، وتواصفوها من حيث هي أداة لا تتمُّ الفائدة الإبلاغية دونها، ولا يتحقَّق بغيرها بيان.

---

[1] دلائل الإعجاز، ص152.

الخـاتمـــــــة

الخاتمة:

لقد تكفَّل هذا الكتاب باستقصاء جوانب من وجوه التركيب النحوي التي ينهض على أساسها نظام اللغة العربية، مستضيئا بآليات القراءة الوظيفية، ومتحرِّرا من الالتزام بأنموذج واصف محددون غيره من جملة الأنحاء الوظيفية، آمًّا استهدافَ البنية الدلالية للعبارة، سواء أكانت بنيةً دلالية ساكنة منحدرة إلى التجريد، أم بنية دلالية متغيرة متجهة صوب المنجز اللفظي. ويستطيع متصفِّح هذه الكتاب أن يهتدي إلى جملة من النتائج، أبرزها مسوق في النقاط الآتية:

1. إنَّ الجملةَ مفهومٌ نَحويٌّ مَركزيٌّ، يُعَدُّ البنيةَ الوظيفية الأولى التي ينهض على أساسها الفعل الكلامي. ولعلّ الأَوْلى أن نُحافظ على دلالته الأُولى، فلا نُخرجها عن حدود العلاقة الإسنادية. فحيثما بدت هذه الرابطة، فثمة الجملة، سواء أكان التركيب مستقلا أم لا؛ فالعبرة بالإسناد لا بسواه.

2. لا حاجة بالباحثين إلى إنشاء مصطلح جديد يدعى التركيب الإسنادي، وادعاء انفصاله عن الجملة؛ بدعوى أنّ الأول ما تضمَّن طرفي الإسناد دونما استقلال بالفائدة، وأنّ الثاني ما كان مفيدا؛ لأنّ مصطلحي الجملة والكلام تكفَّلا، قبلُ، بحمل هذه الفروق. فلو أنّ لفظ الجملة مشبعٌ لغةً بالدلالة على الحدث الكلامي؛ لكان سائغا، إلى حدّ ما، البحثُ عن بديل مصطلحي يَشي بالعلاقة الإسنادية، وليكن التركيب الإسنادي أو المركب الإسنادي أو الوحدة الإسنادية أو ما أشبه ذلك، وجعلُه قسيما للجملة. أما وقد وضعوا الكلام بادي الأمر لِما كان حدثا تخاطبيا حيًّا، ثمّ لمّا أرادوا أن يعبِّروا عن بنيته الدنيا المجرَّدة التي تتقاسم جميعَ أنماطه، ألفوها لا تزيد عن عنصرين يُبنى أحدُهما

على الآخر، فتخيَّروا لها مصطلحَ الجملة، وهو أبلغُ في الدلالة على قصدهم؛ فإنَّ الاستبدال لن يكون إلاَّ من قبيل استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير.

3. من الخطأ أن يُحاكم بعض الباحثين مفهوم الجملة عند النحويين العرب على ضوء ما تقرَّر في الأنحاء الغربية من وجوب الفصل بين التراكيب المطْلَقَة، والتراكيب المُدْمَجة! فلو علموا أنّ المقابل الطبيعي والأكثر رسوخا في النظرية النحوية العربية لمصطلح (SENTENCE/PHRASE) هو الكلام (القول المفيد)، لكفاهم ذلك شرَّ الاضطراب، ولَمَا تجرؤوا على مؤاخذة النحويين وتخطئتهم فيما صنعوه. فالخطأ، فيما أحسب، في فهم الأنموذج النحوي التراثي الواصف حق الفهم، وفي إسقاط مفهومات حديثة واستنزالها على مصطلحاته، حتى وإن لم تخطر على بال منشئيها، ولا ألمت بقلوبهم. وكثيرا ما كانت الترجمة غير الدقيقة سببا مباشرا في البلبلة، وما يترتب عليها من مضاربات.

4.إذا جئنا إلى مسألة الجملة والكلام، لم نر داعيا إلى ترك ما استخلصه النحاة القدامى من جملة الفروق. فالأمثل طريقة أن نزاوج بين مقولات الفارقين جميعا على النحو الآتي:

1.أن نعتدَّ الكلام جنسا للجمل واحدها ومثناها ومجموعها، كما نصَّ ابن جني وابن يعيش من قبل، أي الكلام عبارة عن مجموعة من الجمل (بالمفهوم الرياضي للمجموعة). قد تكون المجموعة مؤلفة من جملة واحدة أو أزيد. والعبرة في الجملة الواحدة هي الإفادة والاستقلال.

2.أن نعتدَّ الجملة تركيبا إسناديا، سواء أكان مقصودا لذاته، أم لا، كما نصَّ أكثر النحويين.

3.بما أنَّ الكلام قد يتشكلُ في صورة جملة واحدة، أو جمل لا متناهية، فإنهما يتطابقان إذا كان الإسناد فيهما مقصودا لذاته؛ فيسمّى كلاهما جملة وكلاما. لكنَّهما يفترقان فيما دون ذلك: فإن كان الإسناد غير مقصود، فهو جملة وليس كلاما. وإذا تتالت الجمل في مقام ما بجامع التعبير عن فكرة ما، فإنّ مجموعها لا يسمَّى إلاَّ كلاما. ولسنا هنا بحاجة إلى حصر إطلاق مصطلح الكلام في حدود ما كان جملة تامة مستقلة فقط، كما صنع النحاة، فنكون مضطرين إلى تسمية الجملتين المستقلتين كلامين؛ خصوصا أنّ مصطلح الكلام تخذله مقولة العدد، فلا تكاد تعرف له جمعا، فضلا أنّ من إطلاقاته الدلالة على جنس ما يُتكلَّم به، فتقول: كلام الله، وتعني به ما بين دفتي المصحف الشريف، بعضه أو كلَّه.

4. من الأنسب أن نقسِّم الكلام إلى قسمين: كلام بسيط وآخر مركَّب؛ قوامُ الأوَّل قولٌ واحد مفيد بالقصد، قد يكون جملة بسيطة أو مركبة، فالعبرة بالقوة الإنجازية المصاحبة للملفوظ، لا بعدد الجمل. وعماد الثاني ائتلاف بين قوتين إنجازيتين مستقلتين على الأقلِّ. وغنيٌّ عن البيان أنَّ الضرب الثاني لا يكون جملة إطلاقا، فهو أعلى.

5. إنَّ النحو العربي لم ينأ، في مساره قطُّ، عن الجملة، بل إنّ أبوابه ومسألة صادرة عن هذا التوجه. فكلّ ما هنالك أنّ النحويين اختطُّوا لأنفسهم منهجا تحليليا لا تركيبيا، منطلقين من الجملة باعتبارها مصادرة بحثا عن المكونات التي تنتظم بنيتها، ولم ينطلقوا من الكلمة في اتجاه الجملة، فبدا كأنّ النحو سالك طريقا إلى المفردة لمّا كانت محلاّ للإعراب. والثابت أنّ تعلقهم بالإعراب كان يزجيهم إليه كونه مظهرا قويا من مظاهر التركيب، فهو ناشئ عنه، وبسبب منه.

6. اختطَّ النحاة منهجا عُنوا فيه بدراسة الجملة باعتبارها بنية، وأوكلوا مهمة استقصاء هذه البنية على مدرج التخاطب لعلماء المعاني الذين شغلوا بتتبع الأفعال الكلامية، والنظر في كيفية انعكاس مقامات التداول داخل خصائص البنية النحوية.

7. يعيب منهج النحويين أنّ المتأخرين منهم خاصَّة فصلوا بين وجهي الظاهرة الواحدة: البنية والأداء (الاستعمال)، وانصرفوا عن تتبع أقسام الكلام، فضاقت حدود النحو بما رحبت، وقد يكون مفيدا أن نستعيد علم المعاني إلى حظيرة النحو؛ رتقا لهذا الشرخ.

8. الذين زعموا أنَّ النحاة شُغلوا بالمفردة عن دراسة الجملة، قد وقعوا في خطأ منهجي جسيم؛ إذ حاكموا الجملة إلى الكلام، فأرادوها أن تُدرَسَ مثلَه على مدرج التخاطب، لا باعتبار بنيتها الداخلية فحسب، بل وباعتبار علاقاتها الجوارية، في ظلّ ما ينسجه بعضها من علاقات نصية مع بعض. والحقيقة أنَّ النحويين صرفوا جهودهم تلقاء البنية الداخلية، وهي الأساس، وأوكلوا مهمة البحث عن العلاقات النصية لعلماء المعاني، لاسيَّما في مبحث الوصل والفصل.

9. يجب التفريق الحاسم بين الكلام باعتباره بنيةً، والكلامِ باعتباره خطابا، أي حدثا إعلاميا منجزا. بيد أنَّ مصطلح البنية، هنا، مصروف تلقاء البنية الوظيفية المجردة، التي لا يعدو اللفظ أن يكون تعجيما لها. فالبنية تعبير عن الدلالة النحوية الأولى التي تتكهَّن بجميع ضروب الأبنية المنجزة، فهي تتميّز بثرائها بالدلالة المحتملة، وفقرها إلى الدلالة الحاصلة، أو قل: البنية تعبيرٌ عن الدلالة المجرَّدة، والخطابُ تعبيرٌ عن الدلالة المنجزة، وكلاهما ضارب في عمق الدلالة النحوية.

10. لا يجوز القفز على المفاهيم التي اهتدى إلى وضعها أئمة النحو عبر قرون من إعمال الفكر وإطالة البحث، وتتالت عليها أواخر على أوائل، وأعجازٌ على كلاكل.

11. لا ضير في أن يفترض النحاة بنية مجرّدة تسيّر البنية التركيبية المنجزة، وتفسر ظواهرها الإعرابية، إذا كانت الغاية هي هدي الناشئة إلى صون اللسان من اللحن؛ حفاظا على المستوى الصوابي للناطق العربي. شريطة ألا تستطيل قواعدهم الموضوعة على الشواهد المسموعة، فيُصار إلى تغيير كلام العرب عن مرتبة البلاغة.

12. من مآخذ البنية العاملية للجملة العربية الإغراق في التأويلات والتخريجات البعيدة، وتخطئةُ الفصحاء وردُّ كلامهم، والإساءةُ إلى منهج تصنيف موضوعات النحو العربي.

13. إنّ تقدير الحركة أو المحلّ قد لا يسعف ببيان المعنى، والقود إليه، وهي وظيفة تناط أصلا بوجود الحركة الإعرابية التي ترشد إلى استخلاص المعاني. وأحسب التقدير ههنا لا يعدُّ قرينةً، ولا هو نظير الحركة الإعرابية غير المقدرة؛ لأنّ التقدير الذي درج عليه النحاة يتهيَّأ للنحويّ بعد وضوح المعنى، لا قبلَه، ومن شأن القرينة أن تقود الفهمَ لا أن يخترعها الفهمُ، وهي في الإعرابين التقديري والمحلّي مخترعةٌ بَعْدَ تَمام الفهم.

14. خلص البحث إلى أنَّ الأثر الإعرابي قرينةٌ فارقةٌ بين جملة المعاني المتكافئة حينما يتعذَّر الفصل بينها استنادا إلى جملة القرائن الأخرى المستفادة من السياقات اللغوية والاجتماعية. أمّا إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها في مواضع لا يشتبهُ بعضها ببعض؛ فإنَّ قرينة الإعراب قد تفقد قيمتَها البيانيةَ، وتتحوَّل إلى مجرَّد حركةٍ صوتيةٍ صمَّاء لا تَحمِلُ خصوصيةَ الفرق.

15. يمثِّل الإسنادُ الدرجةَ الصفر في سلَّم الأبنية المنجزة، فهو سابق لها، فإذا عُجِّمتْ بنيته صار ضربا خبريا ابتدائيا، يمثِّل الدرجة الأولى من درجاته، أي إنَّ الابتداء والإسناد لا يختلفان إلاَّ من حيث اتجاه الأول تلقاء البنية اللفظية المعجَّمة، واتجاه الثاني تلقاء البنية المجرَّدة. ولا جرم أنَّ بين البنيتين خيطا رفيعا يجب التفطن إليه.

16. أولى أن يقسَّم الإسناد إلى: إسناد إنشائي، وإسناد إحالي قضوي؛ على أنَّ الأوَّل ما كان منعقدا بذات المتكلم، وراجعا إليه، باعتباره منشِئَه. والثاني ما كان مردودا إلى المتكلَّم عنه، مِمَّا تكون له نسبةٌ إلى الخارج، تطابقُه أو لا تطابقُه.

17. الإسناد الإنشائي وظيفة مجرَّدَةٌ لا تتَّصل بالعبارة المُنْجَزَةِ، وإنَّما تسبقها باعتبارها البنيةَ النحوية الأولى التي تنشئ المعاني وتسيِّرها. فكلُّ ملفوظ له صلةٌ ما بلافظه، ندعو أظهرها بالإسناد الإنشائي، وتقوم بين المتكلم الواضع من جهة، ومقصوده من جهة ثانية، وكثيرا ما لا تُعجَّم هذه العلاقة استغناءً بدلالة الالتزام؛ إذ تستلزم كلُّ بنية نحوية وجودَ بانٍ تُنسب إليه.

18. كلُّ بنية نحوية مهما كانت تحقُّقاتُها الإنجازيةُ على مدرج التخاطب، قائمةٌ على إسناد نحوي يؤلِّف بين المتكلم وغرضه من الكلام، سواء أكان هنالك إسناد قضوي أم لا. وبهذا نتجاوز ما قامت عليه النظرية النحوية التراثية، بافتراض بنية إسنادية سابقة للإنشاء والخبر البلاغيين. وبناءً عليه، فإذا ألفينا إسنادا قضويا، فهو، قطعا، محكوم بإسناد إنشائي، ولا ينعكس.

19. الفعل وحده ليس سوى كلمةٍ مفردةٍ لا أثرَ للتركيب الإسنادي فيها، فهو لا يختلف إطلاقا عن أقسام الكلمة الأخرى من هذا المنظور.

20. تقسَّم الجملة العربية باعتبارين: البساطة والتركيب من جانب، ومراعاة الصيغة الصرفية المائلة لخانة المسند من جانب آخر. محصِّلةُ الاعتبار الأول قسمان رئيسان: جملة بُسْطَى، وأخرى مركَّبَةٌ. فأمَّا الأولى، فشرطها أن تستقلّ بنواة إسنادية واحدة، ولا تكون قيدا لغيرها، ولا يكون غيرها قيدا لها. فالعبرة بألاَّ يقع أحد مكوناتها مركَّبا إسناديا، ولا تقع هي، أيضا، ركنا لغيرها. فأمَّا إذا وقع شيء من هذا، فمجموعُ الجملتين أو الجمل المؤتلفة يُدعى مركَّبا، كما تدعى الواحدة منها مركبا أيضا؛ باعتبار أنَّ المركب لفظ ينسحب على المجموع المركَّب، وعلى الجزء المتركِّب على غيره.

21. الجملة البُسطى لا تكون إلاَّ بنيةً إنشائية، راجعًا الحدثُ فيها إلى المتكلِّم، لا تتشكَّل في صورة إسناد قضوي ألبتة؛ إذ لا تحيل إلى نسبة خارجية مطلقا، وليس لها إلاَّ وجه واحد، وهو أن تكون مُرْسَلَةً، لا تخضع لغيرها. أمَّا أن تكون مقيَّدة، فليست من باب البساطة في شيء؛ فذلك التقيُّد ينقلها من البساطة إلى التركُّب، حتى ولو كانت ذات إسناد أوحد. فالعبرة بأحادية الإسناد المستقلّ عن غيره؛ لأنَّ عدم الاستقلال يوَّرث إسنادين على الأقل في المجموع المُرَكَّب.

22. الجملة المركبة الكبرى بنيةٌ مُرسلةٌ غيرُ مقيَّدةٍ متقوّمةٌ على أساس من اجتماع إسنادين على الأقلِّ. والجملة المركبة الصغرى بنية إسنادية واقعةٌ ضمن مكونات غيرها، سواء أكانت قيدا أم غير قيد، ولم يقع ضمن مكوناتها أيُّ مركَّب إسنادي. وأمَّا الوسطى، فبنية إسنادية تضمَّنت مركبا إسناديا قيدا لها أو غير قيد، وكانت هي الأخرى واقعة ضمن غيرها قيدا أو غير قيد.

23. تصنَّف الجملة، وفاقا لمقولة المسند أو السند، إلى سبعة أقسام: حدثية، واسمية، وفعلية، وأداتية، وخالفية، وكنائية، ووصفية؛ تبعا لاختلاف أقسام

الكلم العربي. فجميع ضروب الكلمة يصحُّ أن تتلبَّس به وظيفة المسند، حتَّى ما كان معدودا في زمرة الأدوات. فقد ثبت، بما لا يدع مجالا للشكِّ، أنَّ الأداة تمتصُّ دلالة الشحنة الحدثية، وتختزلها بصورة مكثفة، فيستدلُّ بها على المعاني والأغراض التي يرومها المتكلِّمون، فتصير الأداة شاغلةً وظيفةَ السَّنَدِ في البنية النحوية الإنشائية، دون وظيفةِ المُسْنَدِ في البنية النحوية القَضَوية.

24. تصنَّف الجملة، وفاقا لمقولة الأفعال الكلامية، إلى: إخبارية، وطلبية، ووعدية، وعقدية، وبوْحية. وبالإمكان أن تُجعل أحد صنفين: صنفا إنشائيا قضويا العبرةُ فيه بوقوع معمول الفعل الكلامي قضيةً تحيل إلى الخارج؛ وصنفا إنشائيا غير قضوي، ويضمُّ جميع التراكيب التي ليس لها معمول قضوي إحالي.

25. على الرغم من أنّ النماذج المنتمية إلى الدراسات الوظيفية تتقاسمها مبادئ مشتركة، فلا تغفل أن تصوغ أنحاءها طبقا للمكونين: الدلالي والتداولي، فليس بخاف تنوع بناء أجهزتها الواصفة تبعا لسعيها الحثيث نحو تقديم أنموذج نحوي نظري كفء يتسم بالبساطة والوضوح. وليس لأحد، بعدُ، أن يدّعي أنّ طاقات اللسانيين قد استنفدت في هذا المضمار. فنتوقع أن تقطع الدراسات الوظيفية أشواطا، وأن تمتدّ أطوارا أخرى عساها تحقق أنماط الكفاية المختلفة؛ لأنّ وعورة المسلك تحول دون التعجيل بقطف الثمرات. فدِقَّةُ المعنى وتفلُّتُه بالنظر إلى طبيعته الزئبقية، واتساع دواعي التَّداول وتجدُّدِها بتجدُّدِ أنماطِ الحياة البشرية حائلان دون الزَّعم ببلوغ الغاية التي تُؤَمُّ، والمقصد الذي يُرام بلوغا كاملا لا مزيد عليه. فكلُّ ما قُدِّم ويُقدَّم، الآن ومستقبلا، يظلّ أحوجَ ما يكون إلى الإثراء؛ بحُكم أنّ دائرة المعنى لا تنحسر، بل تتَّسع وتنداح مع تَقَدُّمِ الزمن وتوالي مُستجدَّات الحياة.

الفَـهَــارس

1.فهرس المصادر والمراجع

1.1. فهرس المصادر والمراجع باللغة العربية

1.2.فهرس المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

2.فهرس المحتويات

1.فهرس المصادر والمراجع

1.1.باللغة العربية:

***القرآن الكريم برواية ورش عن نافع..**

إبراهيم (محمد عبد العال محمد):

1-«الجملة الموجزة بين القدماء والمحدثين»، ضمن كتاب: العربية بين نحو الجملة ونحو النص، كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية المنعقد بتاريخ:13-14محرم 1426هـ-22-23فبراير 2005م، قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (د.ت).

الأدنروي (أحمد بن محمد):

2-طبقات المفسرين، تحقيق صالح بن سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1997م.

الأردبيلي (جمال الدين محمد بن عبد الغني):

3-شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري، حققه وعلَّق عليه حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ت).

الأزهري (خالد بن عبد الله):

4-شرح التصريح على التوضيح، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1358م.

5-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.

الاستانبولي (صدر الدين الكنغراوي):

6-الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت).

الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن):

7-شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ-1995م.

الأسنوي (جمال الدين):

8- نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، عالم الكتب، (د.ت).

الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى):

9-شرح ألفية ابن مالك، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.

الأفغاني (سعيد):

10-في أصول النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

الألوسي (محمود):

11-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، (د.ت).

أمين (عثمان):

12-فلسفة اللغة العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965م.

الأنبابي:

13-تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع، مطبعة السعادة، مصر، 1331هـ.

الأنباري (أبو البركات عبد الر حمن بن محمد بن أبي سعيد):

14-أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 1415هـ-1995م.

15-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، ومعه كتاب محمد محي الدين عبد الحميد «الانتصاف من الإنصاف»، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط4، 1380هـ-1961م.

16-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د.ت).

أنيس (إبراهيم):

17-من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.

أيوب (عبد الرحمن):

18-دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، 1957م.

بالمر (ف.):

19-علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، جامعة المستنصرية، 1985م.

الباهي(حسان):

20-الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2004م.

البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل):

21-صحيح البخاري، ضبطه ورقمه مصطفى ديب البغا، موفم للنشر، الجزائر، ودار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، (د.ت).

البغدادي (عبد القادر بن عمر بن الحاج أحمد):

22- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).

البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود):

23-معالم التنزيل، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1407هـ-1987م.

البكّاء (محمد كاظم):

24-منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م.

بكْري (عبد الكريم):

25-ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

بلانشييه (فيليب):

26-التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2007م

بلعيد (صالح):

27-اللغة العربية آلياتها وقضاياها المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

بومعزة (رابح):

28-تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية من خلال القرآن الكريم والمنهاج الوزاري، (رسالة دكتوراه-مخطوط)، قسم اللغة العربية وآدابها-كلية الآداب واللغات- جامعة الجزائر، 2004-2005م.

بونتنج (كارل-ديتر):

29-المدخل إلى علم اللغة، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1424هـ-2003م.

البيضاوي (ناصر الدين بن سعيد):

30-تفسير القرآن الكريم، تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1416هـ-1996م.

بيطار (عاصم):

31-النحو والصرف، مطبعة الجاحظ، دمشق، 1982م.

التفتازاني (سعد الدين):

32-مختصر على تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د.ت).

التهانوي (محمد علي الفاروقي):

33-كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تحقيق لطفي عبد البديع وعبد النعيم محمد حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).

توامة (عبد الجبار):

34-القرائن المعنوية في النحو العربي، (رسالة دكتوراه-مخطوط)، معهد الأدب واللغة العربية، جامعة الجزائر، 1994-1995م.

35-«المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي»، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23-24 أفريل2001م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.

التوحيدي (أبو حيان):

36-الإمتاع والمؤانسة، سلسلة أنيس، تقديم مختار نويوات، موفم للنشر، الجزائر، 1989م.

ابن تيمية (أبو العباس أحمد بن عبد الحليم):

37-كتب ورسائل وفتاوى في التفسير، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، (د.ت).

الثعالبي (عبد الرحمن):

38-الجواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، دار الشروق، بيروت-لبنان، 1401هـ.

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):

39-الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1992م.

الجامي (نور الدين عبد الرحمن):

40-الفوائد الضيائية لشرح كافية ابن الحاجب، حققه ودرسه أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1403هـ-1983م.

الجراحي (إسماعيل بن محمد العجلوني):

41-كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط4، 1405هـ.

الجرجاني (عبد القاهر):

42-أسرار البلاغة في علم البيان، صحح أصله محمد عبده وعلَّق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنلن، (د.ت).

43-دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله محمد عبده وعلَّق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنلن، ط1، 1415هـ-1994م.

44-المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982هـ.

الجرجاني (محمد بن عليٍّ بن علي):

45-الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1423هـ-2002م.

46-التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ-1985م.

جرير (أبو حرزة بن عطية الخطفى):

47-ديوانه، تحقيق الصاوي، (د.ن)، 1353هـ.

ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد):

48-غاية النهاية في طبقات القراء، عُني بنشره ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1352هـ-1933م.

الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز):

49-المقدمة الجزولية في النحو، حققه وشرحه شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط1، 1408هـ-1988م.

جمال الدين (مصطفى):

50-البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد، بغداد، 1980م.

ابن جني (أبو الفتح عثمان):

51-الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط2، (د.ت).

52-سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

53-اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1421هـ-2001م.

54-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1386هـ.

ابن الجوزي (عبد الرحمن):

55-زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ.

الحاج صالح (عبد الرحمن):

56-«الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج العربية في التعليم»، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع3.

57-«الجملة في كتاب سيبويه»، المبرز، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ع2، جويلية-ديسمبر 1993م.

ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي):

58-الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد):

59-الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت-لبنان، (د.ت).

حسَّان (تمَّام):

60-البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ-1993م.

61-الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1420هـ-2000م.

62-«القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي»، اللسان العربي، الرباط، مج11، ج1، 1974م.

63-اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ-1998م..

حسن (عباس):

64-اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ط2، (د.ت).

65-النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط6، (د.ت).

حسين (محمد الخضر):

66-دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 1960.

حمدي (محي الدين):

67- «التفكير اللساني التحويلي التوليدي»، مجلة الحياة الثقافية، وزارة الشؤون الثقافية، تونس، ع31، 1984م.

الحمزاوي (علاء إسماعيل):

68-الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية، (د.ت)، 2024/3/06، https://ketabonline.com/ar/books/14421

الحمصي (محمد الطاهر):

69-الجملة بين النحو والمعاني، (رسالة دكتوراه-مخطوط) ، قسم اللغة العربية-كلية الآداب- جامعة دمشق، 1410هـ-1989م.

70-من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1424هـ-2003م.

الحموي (ياقوت):

71-معجم الأدباء = ارتشاف الأديب إلى معرفة الأريب، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

حميدة (مصطفى):

72-نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1، 1997م.

أبو حيّان الأندلسي (محمد بن يوسف):

73-البحر المحيط في التفسير، بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بروت-لبنان، 1426/1425هـ-2005م.

74-النهر المادُّ من البحر المحيط، تحقيق عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1416هـ-1995م.

خالد (أحمد):

75-تحديث النحو العربي: موضة أم ضرورة؟ (الوحدة الإسنادية والجملة في النظرية والتطبيق كمثال لقراءة لسانية جديدة)، NOIR SUR BLANC EDITION، (د.ت).

ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد):

67-إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة-الجزائر، (د.ت).

77-الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، دار الشروق، بيروت، ط2، 1977م.

خان (محمد):

78-«كيف يصنَّف المنادى؟ وما وظيفته؟»، مجلة مخبر «أبحاث في اللغة والأدب الجزائري»، قسم الأدب العربي-كلية الآداب والعلوم الاجتماعية-جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ع1، 2004م.

79-لغة القرآن الكريم (دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة) ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة-الجزائر، ط1، 2004م.

الخضري (محمد):

80-حاشية على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد):

81-المقدمة، ضبط وشرح وتقديم محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1425هـ-2004م.

خليل (حلمي):

82-العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.

خليل (عبد القادر مرعي):

83-أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي (دراسة تطبيقية في ديوان الشابي)، مؤسسة وام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، (د.ت).

الدجني (عبد الفتاح):

84-الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1978م.

دعمس (أحمد داود):

85-الجملة العربية معناها وأقسامها عند النحاة والبلاغيين، دار الندي للنشر والتوزيع، القدس-فلسطين، 2012م.

دي سوسير (فردينان):

86-محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د.ت).

ذو الرُّمَّة (غيلان بن عقبة بن نهيس):

87-ديوانه، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط1، 1980م.

الراجحي (عبده):

88-النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1979م.

الرازي (فخر الدين):

89-التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، ط2، 1983م.

90-المحصول في علم أصول الفقه، درسه وحققه طه جابر العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لجنة البحوث والتأليف والنشر، ط1، (د.ت).

الرازي (قطب الدين محمد بن محمد):

91-تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1948م.

الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى):

92-الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، (د.ت).

الزجاج (إبراهيم بن السري):

93-معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت، 1973م.

الزجاجي (أبو القاسم):

94-الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط6، 1416هـ-1996م.

95-الجمل، تحقيق ابن أبي شنب، مطبعة كلنسيك، باريس، ط2، 1957م.

الزركشي (أبو عبد الله):

96-البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1391هـ.

الزركلي (خير الدين):

97-الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980م.

الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر):

98-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحمّادي، مكتبة مصر، الفجالة، (د.ت).

99-المفصل في علم اللغة، بذيله كتاب محمد بدر الدين أبي فراس النعاني الحلبي «المفصَّل في شرح أبيات المفصَّل»، قدَّم له وراجعه وعلَّق عليه محمد عز الدِّين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.

الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين):

100-شرح المعلقات السبع، دار الآفاق، الأبيار-الجزائر، (د.ت).

السامرائي (إبراهيم):

101-التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1983م.

السامرائي (فاضل صالح):

102-الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.

103-معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان-الأردن، ط1، 1420هـ-2000م.

السبكي (بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي):

104-عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

ابن السرَّاج (أبو بكر محمد بن سهل):

105-الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.

أبو السعود (محمد بن محمد العمادي):

106-إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، (د.ت).

السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي):

107-مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1411هـ-1990م.

ابن أبي سلمى (زهير):

108-ديوانه، (معه ديوان طرفة بن العبد)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.

السهيلي (أبو القاسم):

109-نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ط2، (د.ت).

سيبويه (أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر):

110-الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، (د.ت).

السيَّد (عبد الرحمن):

111-مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، مطابع سجلّ العرب، القاهرة، 1968م.

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):

112-الإتقان في علوم القرآن، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ-2003م.

113-الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1984م.

114-الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، (د.ن)، ط1، 1976م.

115-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

116-الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، الخبر-السعودية، 1416هـ-1996م.

117–المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار **الجيل، بيروت–لبنان، (د.ت).**

118–لباب النقول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم، بيروت، (د.ت).

119–همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرّم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط2، 1987م.

الشابي (أبو القاسم):

120–ديوانه، درسه وقدّم له عز الدين إسماعيل، دار العودة، بيروت، 1972م.

الشاوش (محمد):

121–أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، سلسلة اللسانيات، 14، كلية الآداب–جامعة منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ–2001م.

122–«ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية»، ضمن أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية 23–28 نوفمبر 1981م، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة اللسانيات، 5، المطبعة العصرية، تونس، 1983م.

الشريف (محمد صلاح الدين):

123– «تقديم عام للاتجاه البرغماتي»، ضمن كتاب: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، مارس1986م.

124–الشرط والإنشاء النحوي للكون بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، سلسلة اللسانيات، 16، منشورات كلية الآداب بجامعة منوبة، تونس، 2002م.

125–«النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها)»، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، ع17، 1979م.

الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر):

126-التوطئة، درسه وحققه يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1973م.

127-شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ-1994م.

الشنواني (أبو بكر بن شهاب الدين عمر بن علي):

128-حاشية على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، صحّحها محمد شمام، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط2، 1373هـ.

الشهري (عبد الله بن ظافر):

129-إستراتيجية الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيوت-لبنان، ط1، 2004م.

الشوكاني (محمد بن علي بن محمد):

130-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

131-نيل الأوطار، دار الجيل، بيروت، 1973م.

الشيرازي (إبراهيم):

132-شرح اللُّمَع في أصول الفقه، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م.

شيرويه (أبو شجاع بن شهردار بن شيرويه الديلمي):

133-الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986م.

صحراوي (مسعود):

134-التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 2005م.

الصعيدي (عبد المتعال):

135-النحو الجديد، دار الفكر العربي، (د.ت).

الصوالحي (عطية):

136-«الكون العام بين الحذف والذكر»، ضمن كتاب: في أصول اللغة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1975م.

ضيف (شوقي):

137-تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت).

138-«تجديد النحو»، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية، تونس، مج5، ع2، سبتمبر 1985.

139-تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

140-المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، 1971م.

طالب الإبراهيمي (خولة):

141-مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م

طبانة (بدوي):

142-معجم البلاغة العربية، منشورات كلية التربية بجامعة طرابلس، ط1، 1977م.

الطبري (محمد بن جرير):

143-جامع البيان عن تأويل القرآن، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.

طبطبائي (طالب سيد هاشم):

144-نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، منشورات جامعة الكويت، الكويت،1994 م.

طحَّان (ريمون):

145-الألسنية العربية، سلسلة الألسنية، 1-2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972م.

الطرابلسي (محمد الهادي):

146- خصائص الأسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981م.

عاشور (المنصف):

147-بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، سلسلة اللسانيات، مج2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس، 1991م.

148-التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كليلة ودمنة دراسة إحصائية وصفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

149-«ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، مشروع قراءة في النظريات النحوية العربية»، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع30، 1989م.

150-«من المعاني النحوية في اللسانيات العربية»، الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع135-136، تموز-آب1982م.

عبادة (محمد إبراهيم):

151-الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988م.

152-الجملة العربية مكوناتها-أنواعها-تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2001م.

عباس (فضل حسن):

153-البلاغة فنونها وأفنانها، سلسلة بلاغتنا ولغتنا، (1)، دار الفرقان، عمان-الأردن، ط2، 1409هـ-1989م.

عبد التواب (رمضان):

154-بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1415هـ-1995م.

عبد الجليل (عبد القادر):

155-الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمَّان، ط1، 2002م.

عبد الدايم (محمد عبد العزيز):

156-أنماط الوحدة التركيبية في العربية، مكتبة النهضة المصرية، (د.ت).

157-المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، (د.ت).

158-النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة-الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ط1، 1427هـ-2006م.

عبد الرحمن (طه):

159- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998م.

عبد الرحمن (عائشة):

160-التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف بمصر، 1968م.

عبد اللطيف (محمد حماسة):

161-بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.

162–العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

العبيدان (موسى بن مصطفى):

163–دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق–سوريا، ط1، 2002م.

عتيق (عبد العزيز):

164–في البلاغة العربية (علم المعاني–البيان–البديع)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، (د.ت).

العجَّاج (عبد الله بن رؤبة بن لبيد):

165–ديوانه، تحقيق عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق، (د.ت).

أبو العدوس (يوسف):

166–البلاغة والأسلوبية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط1، 1999م.

العدوي (محمد عبادة):

167–حاشية على شذور الذهب، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله):

168–شرح ألفية ابن مالك، ومعه كتاب محمد محي الدين عبد الحميد «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل»، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1405هـ–1985م.

العكبري (أبو البقاء):

169–إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1993م.

170–التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمن، دار الغرب الإسلامي، (د.ت).

171–اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ذ1، 2003م.

172–مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1992م.

العَكري (عبد الحي بن أحمد الدمشقي):

173–شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

عيد (رجاء):

174– فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979م.

غازي (يوسف):

175–مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق–سورية، ط1، 1985م.

غالب (حنا):

176–كنز اللغة العربية (موسوعة في المترادفات والأضداد والتعابير)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2003م.

الغزالي (أبو حامد):

177– المنخول من تعليقات الأصول، حققه وخرّج نصّه وعلّق عليه محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق–سورية، ط2، 1400هـ–1980م.

غلفان (مصطفى):

178–«نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي»، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ع3، 1986م.

الفارابي (أبو نصر):

179-الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، ط2، 1986م.

180-كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت-لبنان، 1970م.

ابن فارس (أبو الحسين أحمد):

181-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حقَّقه وضبط نصوصه وقدَّم له عمر فاروق الطبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط1، 1414هـ-1993م.

الفاكهي (جمال الدين عبد الله أحمد بن علي بن محمد):

182-الحدود (مع رسالتين أخريين)، تحقيق عبد اللطيف محمد العيد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1979م.

183-شرح الحدود النحوية، حققه وقدّمه محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ-1996م.

الفرّاء (أبو زكريا يحي بن زياد):

184-معاني القرآن، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1423هـ-2002م.م

الفراهيدي (الخليل بن أحمد):

185-كتاب العين، رتبه وحققه عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ-2003م.

فك (يوهان):

186-العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، 1980م.

فندريس (جوزيف)،

187- اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (د.ن)، (د.ت).

الفهري (عبد القادر الفاسي):

188-اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)، سلسلة المعرفة اللسانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، 1985م، ومنشورات عويدات، بيروت-باريس، 1986م.

القباقبي (محمد بن خليل بن أبي بكر):

189-إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، درسه وحققه فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم):

190-تأويل مشكل القرآن، المكتبة العلمية، (د.ت).

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر):

191-الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1372هـ.

القزويني (الخطيب):

192-الإيضاح في علوم البلاغة، راجعه وصحّحه وخرّج آياته بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت-لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.

القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف):

193-إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

قنيني (عبد القادر):

194- في: أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م.

ابن القيم (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر):

195-إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1397هـ-1977م.

196-بدائع الفوائد، ضبط نصه وخرَّج آياته أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1414هـ-1994م.

كراكبي (محمد):

197-بنية الجملة في الأدب الكبير لابن المقفع، (رسالة ماجستير-مخطوط)، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة عنابة، 1406هـ-1986م.

الكرمي (محمد):

198-الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، المطبعة العلمية، قم، 1201هـ.

الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى):

199-الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أعدّه للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ-1993م.

الكلوذاني (أبو الخطاب):

200-التمهيد في أصول الفقه، درسه وحققه مفيد محمد أبو عمشة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جده، ط1، 1406هـ-1985م.

اللبدي (محمد سمير نجيب):

201-معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، وقصر الكتاب، البليدة، ودار الثقافة، الجزائر، (د.ت).

ليونز (جون):

202–اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد–العراق، ط1، 1987م.

203–نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمه وعلَّق عليه حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.

204–مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة سعدي زبير، سلسلة العلم والمعرفة، دار الآفاق، الأبيار–الجزائر، (د.ت).

ابن مالك (محمد بن عبد الله):

205–الألفية في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، (د.ت).

206–تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة–الجمهوريةالعربية المتحدة، القاهرة، 1387هـ–1967م.

207–شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1974م.

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد):

208–ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد، تحقيق عبد العزيز الميمني، المطبع السلفية، (د.ت).

209–المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

المتوكل (أحمد):

210–آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات، 5، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، 1993م.

211–التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط1، 1426هـ–2005م.

212–دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1406هـ–1986م.

213–قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، الرباط، (د.ت).

214–اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، 1989م.

215–من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1407هـ–1987م.

216–الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1405هـ–1985م.

المخزومي (مهدي):

217–في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1406هـ–1986م.

218–مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، (د.ت).ذ

المرادي (الحسن بن القاسم):

219–الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

ابن مرداس (العباس):

220–ديوانه، جمعه وحقَّقه يحي الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ط1، 1968م.

المسدي (عبد السلام):

221–الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، (بالاشتراك مع محمد الطاهر الطرابلسي)، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، 1985م.

مصطفى (إبراهيم):

222-إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1423هـ-2003م.

ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن):

223-الردّ على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

مطلوب (أحمد):

224-معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 1414هـ-1993م.

أبو المكارم (علي):

225-أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973م.

226-مقوِّمات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.

المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن صالح):

227-شرح الألفية في علمي الصرف والنحو، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

مكي (أحمد):

228-نظرية النحو القرآني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ.

ملاّوي (صلاح الدين):

229-نظرية العامل النحوي في ميزان النقد، (رسالة ماجستير-مخطوط)، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، الجزائر، 1420/1419م-1998-1999م.

الملخ (حسن خميس):

230-التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء-التحليل-التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان-الأردن، ط1، 2002م.

المناوي (محمد عبد الرؤوف):

231–التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1410م.

ابن منظور (محمد بن مكرم):

232–لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1995م.

ابن المنير:

233–الانتصاف على الكشاف، بولاق، ط2، (د.ت).

المهيري (عبد القادر):

234–النحو بين بساطة التقعيد وقضايا التأصيل، الدروس العمومية، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، 1990م.

235–من الكلمة إلى الجملة (بحث في منهج النحاة)، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1998م.

أبو موسى (محمد محمد):

236–دلالات التراكيب دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1408هـ–1987م.

مونان (جورج):

237–علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، مطابع مؤسسة الوحدة، 1402هـ–1982م.

238–مفاتيح الألسنية، عرَّبه وذيّله الطيب البكوش، سلسلة فكرنا المعاصر، منشورات سعيدان، الجمهورية التونسية، 1994م.

ميلاد (خالد):

239–الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سلسلة اللسانيات، مج 15، جامعة منوبة كلية الآداب، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ–2001م.

ابن الناظم (بدر الدين محمد):

240-شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.

النايلة (عبد الجبار علوان):

241-«ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء»، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج37.

نحلة (محمود أحمد):

242-آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية2002م.
-علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط1، 1990م.

243-التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999م.

244-علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط1، 1990م.

245-«نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية»، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، مج1، ع1، 1999م.

246-نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م.

ابن النديم (محمد بن إسحاق):

247-الفهرست، حققه وقدّم له مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1406هـ-1985م.

النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب):

248-السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1411هـ-1991م.

النووي (أبو زكريا يحي بن شرف بن مري):

249-شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ.

الهاشمي (أحمد):

250–جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبطه ودقَّقه يوسف الصميلي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا–بيروت، ط2، 2000م.

هارون (عبد السلام محمد):

251–الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001م.

ابن هشام (جمال الدين):

252–أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، معه كتاب محمد محي الدين عبد الحميد «عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك»، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، (د.ت).

253–شرح شذور الذهب، تحقيق عبد الغني الدفتر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1984م.

254–رسالة المباحث المرضية، تحقيق مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1987م.

255–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلَّق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 1425هـ–2005م.

الهيشري (الشاذلي):

256–الضمير بنيته ودوره في الجملة، سلسلة اللسانيات، مج17، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2003م.

الواحدي (أبو الحسن علي بن أحمد):

257–الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط1، 1415هـ.

وجدي (محمد فريد):

258–دائرة معارف القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

ياقوت (أحمد سليمان):

259–ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

ابن يعقوب المغربي (أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد):

260–مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1424هـ–2003م.

ابن يعيش (موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي):

261–شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1422هـ–2001م.

2.1. باللغة الأجنبية:

AUSTIN (J.L):

1. QUAND DIRE C'EST FAIRE, TRADUCTION DE GILLES LANE, POSTFACE DE FRANCOIS RECANATI, EDITION DU SEUIL, PARIS, 1970.

BLOOMFIELD (L.) :

2. LE LANGAGE, TRADUCTION DE JANICK GAZIO, PAYOT, PARIS, 1970.

BROWN (P) AND LEVINSON (S):

3. «LANGUAGE USE: POLITNESS PHENOMENA », IN GOODY'N: QUESTIONS AND POLITNESS, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1987

LAKOFF (R) :

4. «THE LOGIQUE OF POLITNESS OR, MINDING YOUR P'S AND», IN PAPERS FROM THE MINTH REGIONALMEETING CHICAGO LINGUISTIC SOCIETY, 1973.

LEACH (L) :

5. PRINCIPLES OF PRAGMATICS, LONGMAN, LONDON, 1983.

SAPIR (E.):

6. LE LANGAGE, TRADUIT PAR S.M. GUILLEMIN, PETITE BIBLIOTHEQUE, PAYOT, PARIS, 1967.

SIEWIERSKA (A):

7.FUNCTIONAL GRAMMAR, ROUTLEDGE, LONDON & NEW YORK.

2.فهرس المحتويات

المقـدِّمـة 5

الفصل الأول: مقوّمات المصطلح 11

1.توطئـة:..... 13

2. مصطلح الجملة:..... 15

1.2. عند القدامى:.....15

1.1.2.المسلك الأول:..... 16

2.1.2.المسلك الثاني: 18

2.2. عند المحدثين:.....27

االفصل الثاني: البنيـة المجـرَّدة 47

1.توطئـة:.....49

2. بنية الجملة المجرَّدة: 56

1.2. البنية العاملية: 56

1.1.2. العمل النحوي على ضوء النظر النقدي: 78

2.2.البنيـة الإسناديـة:.....105

1.2.2.مفهوم الإسناد: 105

2.2.2. بين الإسناد والنسبة:.....112

3.2.2. أقسام الإسناد:.....113

4.2.2. هل الفعل بنية إسنادية بالضرورة؟.....116

3.2. أقسام الجملة عند القدامى والمحدثين:.....125

1.3.2. عند القدامى:.....125

2.3.2.عند المحدثين: 130

3.3.2. نحو تقسيم جديد لبنية الجملة العربية:.....150

الفصل الثالث: البنية المنجزة.....159

1.توطئة:.....164

2.الفائدة:.....161

1.2.**ظاهرة التعريف والتنكير:**.....169

2.2.ظاهرة التقديم والتأخير:.....172

3.2.ظاهرة الحذف: 174

4.2. ظاهرة الزِّيادة:.....176

3القصـــد:.....180

4.الأفعال الكلامية (أو الأعمال الكلامية) في اللغة العربية:.....188

5.أقسام الكلام العربي بين القدامى والمحدثين:.....195

1.5.أقسام الكلام عند القدماء: 191

2.5. أقسام الكلام عند المحدثين:.....221

6. مدى وجاهة التقسيم الثنائي للكلام من منظور الأفعال الكلامية: ...229

7.القوة الإنشائية والاستلزام الحواري:.....235

الخاتمة 257

فَهَارِس.....265

1.**فهرس المصادر والمراجع**.....261

1.1.**باللغة العربية:**.....267

2.1.باللغة الأجنبية: 291

2.**فهرس المحتويات**.....293